المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم السياسات العامة والأنظمة المقارنة
تخصص السياسات الزراعية المقارنة

سياسة التجديد الزراعي والريفي في الجزائر: مقاربة في التنمية المستدامة.

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:
ديهية بلعيدي

إشراف الأستاذ:
أ.د. زراية العمري

أعضاء اللجنة المناقشة:

الأستاذ	الصفة
د. محمد هناد	رئيسا
أ.د.زراية العمري	مشرفا ومقررا
أ. بوزيدة سميرة	عضوا مناقشا

2014/2013

شكر وتقدير

- ✓ أتفضل بالشكر الجزيل إلى البروفيسور **زراية العمري** على تفضله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه القيمة وعلى صبره طوال فترة إنجاز هذه المذكرة، فكان خير الدليل ونعم المرشد.

- ✓ كما أشكر العاملين بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية على معلوماتهم القيمة التي قدموها لي، وعلى كل التقارير التي وفروها خلال هذا البحث.

- ✓ كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل كذلك إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

والله ولي التوفيق.

ديهية بلعيدي

إهـداء

✓ إلى أعز مخلوقين منحا لي الحياة والحب والعطف والحنان، فكانا سببا في أن حظيت بأحسن تربية، إليكما يا **والدي العزيزين**، أطال الله في عمريكما وبارك فيه.

✓ إلى **أوسامة**.

✓ إلى أخي الصغير **ينيس**، أخي **غيلاس**، وأختي وصديقتي **سميرة**.

ديمية

ملخص:

يتمتع القطاع الزراعي في الجزائر بإمكانيات بشرية، طبيعية، اقتصادية تمكنه من تطويره، إلا أنه يعاني من عدة معوقات ومشاكل تحول دون تحقيق التنمية، وهذه الأخيرة تمثل هدف مختلف السياسات الزراعية التي رسمتها السلطات المكلفة بالقطاع في الجزائر منذ الاستقلال.

ومع التطورات اللاحقة على المستوى العالمي بظهور مفهوم التنمية المستدامة والتي تقررت معاليمها في مؤتمر قمة الأرض في 1992 والتي كانت الجزائر عضوا مشاركا فيها، أصبحت التنمية المستدامة هدف مخططات التنموية الجزائرية.

وفي هذا الإطار رسمت السلطات سياسة التجديد الزراعي والريفي، تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية وهي التجديد الزراعي، التجديد الريفي وتطوير الكفاءات البشرية والتقنية، تهدف إلى رفع الإنتاج من الجانب الاقتصادي، تحقيق الأمن الغذائي من الجانب الاجتماعي وحماية الموارد الطبيعية من الناحية البيئية.

إلا أن التنفيذ الكامل للبرامج هذه السياسة واجهت عراقيل حالت دون تحقيق أهدافا وهي:

- نقص توسيع تقنيات السقي، الذي انعكس سلبا على برامج التجديد الزراعي،
- نقص التنسيق بين الوزارات المكلفة بإنجاز مشاريع التجديد الريفي من الجانب الإداري،
- تهميش برامج حماية التنوع البيولوجي في التجديد الريفي.

وعلى هذا، فيما يخص استغلال الأراضي يجب تقسيمها إلى قطاعات نباتية، تحديد خصائصها من أجل ضمان إستغلالها، ضمان حماية التنوع البيولوجي في كل النشاطات البشرية الذي يبقى معيار تحقيق التنمية المستدامة والمنصوص عليه في الإتفاقيات الدولية، وهو هدف الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجديد الزراعي، التجديد الفلاحي، التنمية المستدامة.

Résumé:

Le secteur agricole en Algérie dispose d'importants potentiels humains, naturels et économiques qui permettent de le développer. Certes il souffre de plusieurs obstacles et problèmes qui empêchent la réalisation du développement, ce dernier qui représente l'objectif des différentes politiques tracées par les autorités responsable du secteur agricole en Algérie dès l'indépendance.
Et après les évolutions qui ont suivi à l'échelle mondiale avec l'apparition du concept du développement durable dont ces caractéristiques ont été décidées au sommet de la terre en 1992, et dont l'Algérie était un membre associé, le développement durable est devenu l'objectif des différents plans de développement algériens.
Et c'est dans ce contexte, que les autorités ont tracé la politique de renouveau agricole et rural, basée sur trois piliers fondamentale qui sont, le renouveau agricole, le renouveau rural et le renforcement des capacités humaines et techniques, qui visent à augmenter de la production sur le plan économique, la sécurité alimentaire sur le plan social et la préservation des ressources naturelles sur le plan environnemental.
Mais la mise en œuvre complète des programmes de cette politique a connu des obstacles qui ont empêché la réalisation de différents buts tels:

- Le manque d'extension des techniques d'irrigation qui a influencé négativement les programmes de renouveau agricole,
- Le manque de coordination entre les ministères chargés de la réalisation des projets de renouveau rural sur le plan administratif.
- La marginalisation des programmes de la protection de la biodiversité au niveau des programmes de développement rural.

Pour cela en matière de l'exploitation des terres agricoles, il est utile de les subdiviser en secteurs écologiques et de définir ces caractéristiques afin d'assurer leur mise en valeur, et d'assumer la protection et la préservation de la biodiversité au niveau de toutes les activités humaines qui restent un critère déterminant du développement durable conformément aux conventions internationales et aux objectifs de L'ALGERIE.

Mots clés: Renouveau Agricole, Renouveau Rural, Développement Durable.

Abstract:

The agricultural sector in Algeria has important human, natural and economic potentials which permit its development, however it suffer from different obstacles and problems which prevent the realization of development, this last present the object of the different agricultural policies which are drown from the responsible authorities of the agricultural sector in Algeria since the independence.

And after the following evolutions at the global scale, with the apparition of the concept of sustainable Development which its characteristics are decided in the Earth Summit in 1992, whose Algeria was an associated member; the sustainable development became the goal of the different Algerian plans for development.

In this context, the authorities have grown the policy of agricultural and rural revival, which is based on three fundamental pillars which are the agricultural revival, the rural revival and the reinforcement of the technique and human capacities, which aim the augmentation of production in the economic plan, the realization of the food security in the social plan and the protection of the natural resources in the environmental plan.

However, the complete realization of the programs of this policy has known obstacles which stopped the carrying up of different objects like:

- The lack of extension of techniques of irrigation, which has influenced negatively the programs of agricultural revival.

- The lack of coordination between ministers responsible of the realization of the projects of the rural revival in the administrative plan.

- The marginalization of programs of protection of the biodiversity in the rural revival.

Therefore, concerning the exploitation of the soil, we have to subdivide it to ecologic sectors, defined its characteristics in order to permit its exploitation, assume the protection of the biodiversity in all the human activities which rest a criteria of realizing the sustainable development in accordance with the international treaties, and this is the object of Algeria.

Key words: Agricultural revival, Rural revival, sustainable development.

مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الإستراتيجية في اقتصاديات العديد من الدول عبر العالم، باعتباره القطاع الذي يمكن من تحقيق العيش الكريم لشعوبها، وذلك من خلال توفير متطلباتها بتحقيق الأمن الغذائي. بحيث لم تعد هذه المسألة مشكلة اقتصادية زراعية، بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني. وعلى هذا الأساس أصبح لازما على هذه الدول مهما اختلفت استراتيجياتها المتبعة في العملية التنموية أن تخصص مكانة معتبرة للقطاع الفلاحي، نظرا لأهميته البالغة في التأثير والتأثر بالقطاعات الأخرى وفي تحقيق التنمية.

ومع التطور الذي شهده مفهوم التنمية وبروز مفهوم جديد في 1992 بانعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو وهو مفهوم التنمية المستدامة، الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل عقلاني وحماية التنوع البيولوجي. البعد الاقتصادي من خلال رفع الإنتاجية بشكل دائم، والبعد الاجتماعي من خلال التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وبين الأجيال أثناء العملية التنموية. فهي تشكل إستراتيجية جديدة للتنمية نظرا للانعكاسات السلبية للتنمية بمفهومها القديم على البيئة، فتمت دعوة الدول المشاركة في القمة ومن بينها الجزائر، إلى وضع خطط تنموية تهدف إلى تحقيق هذه الأبعاد وتطبيق ما يعرف بالاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي.

وعلى هذا رسمت الجزائر سياسات زراعية بدءا من سنة 2000، مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حاولت من خلالها تطبيق أبعاد التنمية المستدامة للاستغلال الأمثل لإمكانيات القطاع الزراعي؛ الطبيعية، البشرية، الإقتصادية...، ويظهر ذلك من خلال أهدافها المسطرة عبر سلسلة من البرامج التي وضعت في إطار هذه السياسة من أجل العمل على زيادة الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، تطوير المراعي والغابات، مكافحة التصحر... إلا أنها اعترتها بعض النقائص التي حالت دون التنفيذ الكامل للمخطط.

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي ومكانته في الاقتصاد الوطني ولمواجهة نقائص المخطط التنموي السابق، ومختلف المشاكل التي تعرقل هذا القطاع الإستراتيجي، ومن أجل رفع تحديات التي تواجه الجزائر، وعلى رأسها رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كأكبر تحدي، والتقارير الواردة عن المنظمة العالمية للزراعة بشأن الانعكاسات الديموغرافية في آفاق 2030. رسمت السلطات المكلفة سياسة أخرى نظمها القانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، الذي وضع أسس هذه السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية في حدود الخمس سنوات التي تمتد من 2009 إلى 2014، والتي تعرف بسياسة التجديد الزراعي والريفي من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

الإشكالية:

وانطلاقا مما سبق، يتمثل هدف سياسة التجديد الزراعي والريفي الذي تسعى الجزائر لتحقيقه، وعبر تنفيذ برامجها، في إرساء سياسة زراعية تراعي أبعاد التنمية المستدامة. وعلى هذا، فإن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي:

إلى أي مدى تراعي سياسة التجديد الزراعي والريفي تطبيق أبعاد التنمية المستدامة لمواجهة تحديات القطاع الزراعي في الجزائر؟

على هذا، تتفرع من هذه الإشكالية البحثية المطروحة عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر؟ وما هي تحدياته الراهنة التي تستوجب وضع سياسة زراعية تحقق تنمية زراعية مستدامة؟
- ما هو مضمون سياسة التجديد الزراعي والريفي؟ وما هي مختلف أهدافها التنموية؟
- ما هو واقع تطبيق البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في سياسة التجديد الزراعي والريفي؟

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا اختبار الفرضيات التالية:

- واقع القطاع الزراعي في الجزائر والتطورات اللاحقة على المستوى العالمي دفع بالسلطات إلى تبني سياسة زراعية ذات بعد اجتماعي، اقتصادي وبيئي لمواجهة تحدياته.
- تهدف سياسة التجديد الزراعي والريفي إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة لرفع تحديات أبرزها تحقيق أمن غذائي مستدام وتنمية قطاع خارج المحروقات.
- تطابق النتائج الأولية لسياسة التجديد الزراعي والريفي مع أبعاد التنمية المستدامة، يتوقف على مدى تحقيقها للأمن الغذائي للمواطنين، رفع الإنتاج الزراعي وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

نظرا للتطورات التي عرفها العالم بظهور مشاكل بيئية ناتجة عن العمليات التنموية، برز مفهوم التنمية المستدامة لحل هذا الإشكال، وفي هذه الدراسة نحاول معرفة إلى أي مدى تمكنت الجزائر

من تطبيقها في الميدان الزراعي كقطاع استراتيجي هام في الاقتصاد الوطني، في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي.

المبررات الذاتية:

تنبع دراسة الباحث لسياسة التجديد الزراعي والريفي كسياسة تنموية جديدة، من رغبته في النهوض بالاقتصاد الجزائري، و رؤيته يرتقي إلى مستوى الاقتصاديات الدولية، إضافة إلى تحقيقه للرفاه الاقتصادي لمواطنيه وتحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى.

هدف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف، وتتمثل في:

- إعطاء نظرة عامة حول القطاع الزراعي في الجزائر، وذلك بإعطاء لمحة عن السياسات السابقة لسياسة التجديد الزراعي والريفي وأسباب فشلها وواقعها، قبل تنفيذها سنة 2009 ومعرفة تحديات القطاع.

- دراسة "**سياسة التجديد الزراعي والريفي**" كسياسة زراعية جديدة ظهرت نتائجها الأولية مؤخرا من حيث الركائز والأهداف من جهة، ومن جهة أخرى دراستها من حيث الجوانب التشريعية المالية والإستراتجية المتبعة لتنفيذها.

- تحليل النتائج الأولية لسياسة التجديد الزراعي والريفي لمعرفة مدى تطابقها مع أبعاد التنمية المستدامة. وهو الهدف الأساسي لدراسة هذه السياسة.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تتمحور الدراسة حول سياسة زراعية رسمت ويتم تنفيذها من طرف السلطات المكلفة بالقطاع الزراعي في الجزائر.

الإطار الزماني: تنصب هذه الدراسة في تحليل سياسة التجديد الزراعي والريفي التي تم الإعلان عنها سنة 2008، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2009، وهو مخطط عمل يدوم من 2009 إلى غاية 2014. وهذا مع الإشارة بشكل موجز إلى السياسات الزراعية التي سبقتها بدءا من السياسة الأولى سنة 1963.

الاقترابات المستعملة:

الاقتراب الإحصائي: تم استخدام هذا الاقتراب لجمع إحصائيات رسمية حول ما يتعلق بنتائج برامج سياسة التجديد الزراعي والريفي وتحليلها، لمعرفة مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف المسطرة.

الاقتراب القانوني: تم استخدام هذا الاقتراب في الدراسة؛ لتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي نص عليها قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، والتي تشكل الركيزة القانونية لسياسة التجديد الزراعي والريفي، لمعرفة ما إذا كانت تتطابق مع ما تقتضيه التنمية المستدامة.

المناهج المستعملة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية مركبة، وذلك باستعمال المناهج التالية:

المنهج الوصفي: استعمل هذا المنهج لوصف حالة القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية تطبيق سياسة التجديد الزراعي والريفي، من أجل التعرف على واقع هذا القطاع بالتطرق إلى إمكانياته المختلفة وعراقيله التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة فيه، قبل إصدار سياسة التجديد الزراعي والريفي، واستعماله كذلك لوصف مضمون هذه الأخيرة.

المنهج التحليلي: استعمل هذا المنهج لتحليل الأهداف والنتائج الأولية لبرامج التجديد الزراعي والريفي، لكونها لا تزال حيز التنفيذ. ومعرفة مدى تطابقها مع أبعاد التنمية المستدامة.

منهج دراسة حالة: اعتمد هذا المنهج لدراسة بعض برامج التجديد الزراعي وبعض برامج التجديد الريفي، نظرا لتعدد برامج سياسة التجديد الزراعي والريفي.

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة في:

- كون سياسة التجديد الزراعي والريفي 2009-2014 سياسة زراعية لا تزال حيز التطبيق. مما أدى إلى نقص الإحصائيات لكل السنوات والبرامج. وعلى هذا الأساس سيتم تحليل النتائج الأولية لها والبرامج التي تم التحصل عليها من الهيئات المسؤولة على تنفيذها، والتي تمثلت في: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالنسبة لبرامج التجديد الزراعي، والمديرية العامة للغابات كهيئة خارجية تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في:

- كونه موضوعا جديدا لم يتم التطرق إليه من قبل، فهو عبارة عن تطبيق للأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة على سياسة زراعية لا تزال حيز التطبيق. بحيث تم تحليل أهدافها ونتائجها الأولية.
- معرفة واقع تطبيق الجزائر للتنمية المستدامة في القطاع الزراعي، لكون التنمية المستدامة تمثل الهدف الأساسي في مخططاتها التنموية، وتنص عليها الركيزة القانونية التي تنظمها بعد مشاركتها في مؤتمر قمة الأرض لسنة 1992، والذي ينص على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي في العملية التنموية إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي.

هيكلة البحث:

ارتأينا من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، الاعتماد على خطة منهجية مقسمة إلى فصل تمهيدي وفيه تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة، والتي تمثلت في مفهوم السياسة الزراعية التنمية المستدامة، التنمية الزراعية المستدامة وعلاقتها بالتنمية الريفية المستدامة.

يليه ثلاث فصول، مقسمة كالتالي: كان الفصل الأول موسوما "القطاع الزراعي في الجزائر"، وفيه تم إعطاء نظرة عامة حول القطاع، لمعرفة واقع القطاع الزراعي وتحدياته أثناء صدور السياسة التجديد الزراعي والريفي، وعليه فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، كان الأول تحت اسم "لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية من 1962-2008"، أما الثاني فتمحور حول "واقع القطاع الزراعي في الجزائر". في حين ركزنا في الثالث على "أهمية القطاع الزراعي في الجزائر وتحدياته الراهنة".

أما بالنسبة للفصل الثاني، فكان معنونا باسم: "مضمون سياسة التجديد الزراعي والريفي وأهدافها التنموية"، وفيه تم التركيز على "التعريف بسياسة التجديد الزراعي"، من خلال التطرق إلى ركائزها وإطارها القانوني والمالي، أهدافها التنموية وإستراتيجية تنفيذها. وعليه، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول تحت اسم "التعريف بسياسة التجديد الزراعي والريفي"، الثاني تحت اسم "الأهداف التنموية لسياسة التجديد الزراعي والريفي"، أما الثالث تحت اسم "إستراتيجية تنفيذ التجديد الزراعي والريفي".

وفي الفصل الثالث والأخير، والموسوم بـ"واقع تطبيق أبعاد التنمية المستدامة على سياسة التجديد الزراعي والريفي". فقد تم تحليل النتائج الأولية لهذه السياسة، وذلك من أجل أن تطبق عليها أبعاد التنمية المستدامة، وذلك قصد معرفة ما إذا ما كانت هذه السياسة تحقق تنمية زراعية مستدامة نظرا

لأهمية القطاع. وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث وهي: الأول تحت اسم "البعد الاقتصادي لسياسة التجديد الزراعي"، الثاني تحت اسم "البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي والريفي"، ليكون الثالث حول "البعد البيئي لسياسة التجديد الزراعي والريفي".

الفصل التمهيدي:

مفهوم السياسة الزراعية والتنمية المستدامة.

سنتطرق في هذا الفصل التمهيدي إلى المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة، والتي تتمثل في مفهوم السياسة الزراعية، التنمية المستدامة والتنمية الزراعية المستدامة كتطبيق للتنمية المستدامة في القطاع الزراعي ومن ثم إظهار علاقة التنمية الزراعية بالتنمية الريفية المستدامة.

1- مفهوم السياسة الزراعية:

1-1- تعريف السياسة الزراعية:

تعد الزراعة من أحد مجالات السياسات العامة وأحد أهم القطاعات الاقتصادية، فتدخل السياسة الخاصة بهذا القطاع في إطار السياسة الاقتصادية العامة وتعرف هذه الأخيرة على أنها:

"عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، كما أنها قد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي... كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان... وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية، الزراعية، الخدماتية وغيرها".[1]

فنظرا لما يمثله القطاع الزراعي من أهمية نسبية بالغة في الاقتصاد الوطني، تعمل الهيئات المكلفة بالقطاع برسم سياسات زراعية من أجل تحقيق نمو وتطوير الزراعة خاصة في الدول النامية.

وانطلاقا من هذا فيمكن تعريف السياسة الزراعية على أنها:

فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة.[2]

وتعرف أيضا على أنها تدخل الدولة في الميدان الزراعي، على مستوى الصادرات أو الواردات من المواد الزراعية والغذائية بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتنظيم أسواق المنتجات الزراعية.[3]

---

[1]- فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص108.

[2]- **نفس المرجع**، ص109.

[3]- Leila TOUMI**,** La fiscalité agricole en Algérie: état des lieux, enjeux et perspectives « Etude de cas de la Wilaya de Tipaza **», Mémoire en vue d'obtention du diplôme de master en sciences politiques**, Alger: ENSSP, 2012-2013, p10.

1-2- مضامين السياسة الزراعية:

مهما اختلفت السياسات الزراعية إلا أن كل واحدة منها تتضمن سياسات فرعية تتعلق سواء بالاستثمار، الأسعار، الضرائب والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، وبصفة عامة فالسياسة الزراعية تتفرع إلى السياسات التالية:

السياسة السعرية: تعد أهم جزء في السياسة الزراعية، والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات والقوانين كتحديد الأسعار ودعم مستلزمات الإنتاج التي تكون هيكل الأسعار في المجالات الإنتاجية والاستهلاكية وبالتالي تؤثر على المستوى المعيشي، ويعتبر تدخل الدولة في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى القصير، لأنها تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين ومستوى دخل المنتجين المزارعين واقتصاديات المناطق الريفية. أما بالنسبة لكيفية تدخل الدولة في التسعير وأهدافها فهو يختلف حسب خصوصية كل دولة، وبصفة عامة تتدخل من أجل تحقيق استقرار في دخل المزارعين وتعديل هيكل الواردات والصادرات.

السياسة التسويقية الزراعية: تساهم هذه السياسة في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني وتعمد على استعمال عدة أجهزة منها المشروعات التجارية، شركات خاصة عالمية...
تعتبر السياسات التسويقية أقل اهتماما من السياسات السعرية والإنتاجية في أغلب الدول خاصة الدول النامية وذلك للاعتقاد أن السوق يتطور بشكل عقلاني مع زيادة الإنتاج، ويتم إغفال الجانب التسويقي في العملية.

السياسة الهيكلية الزراعية: وهي سياسة تتعلق بالجانب الهيكلي للقطاع الزراعي، تهدف إلى تشجيع التغيير في حجم المشاريع و تنظيمها، وإيجاد بدائل للحفاظ على منافع اجتماعية وكذا تغيير أنماط الملكية الزراعية.

تمس أهم السياسات الهيكلية الزراعية التغيرات في نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي وذلك للاعتماد على التكنولوجية، تمس هذه السياسات كذلك عدة مجالات منها الموارد المائية، الملكية العقارية والبنية القانونية...[1]

[1]- فوزية غربي، **المرجع السابق ذكره**، ص ص120-125.

1-3- أهداف السياسة الزراعية:

مع التطورات الراهنة بظهور التنمية المستدامة كإستراتيجية جديدة للتنمية، تسعى السلطات المكلفة بالقطاع الزراعي إلى رسم سياسات زراعية مستدامة. ويمكن تلخيص أهدافها في ثلاث نقاط أساسية وهي:

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المستخدمة، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والاعتماد على فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد.
- تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة، وذلك من خلال تحقيق العدالة داخل القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ويكون ذلك وفقا لمجموعة من المعايير والمقاييس لمكونات العدالة التوزيعية يضعها المجتمع.
- استغلال الموارد بطريقة لا تؤدي إلى استنزافها وتدهورها، وهذا يعني الأخذ بعين الاعتبار استدامة البيئة.[1]

1-4- أنواع السياسات الزراعية:

تختلف الدول في مدى وكيفية تدخلها في القطاع الزراعي، وهذا حسب توجهها الاقتصادي، غير أنه لا توجد دولة لم تعرف عبر مسار تطورها الاقتصادي تدخلا في هذا القطاع نظرا لأهميته، وذلك وفقا للأهداف المرجوة.

ويمكن تصنيف السياسات الزراعية حسب التطور العالمي للتاريخ إلى ما يلي:

سياسة التوجيه الزراعي:

ظهر هذا النوع من السياسات الزراعية في دول أوربا الغربية الرأسمالية، بحيث كان تدخل الدولة ضروريا نظرا لأهمية القطاع، بهدف تحسين فعالية النشاط الاقتصادي، وكان نتيجة هذا التدخل زيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، وكانت هذه السياسة مقدمة لتحقيق الثورة الصناعية.

سياسة الإصلاح الزراعي:

طبقت هذه السياسة في دول من آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية ودول أخرى كإسبانيا وإيطاليا.

ومن بين الإجراءات التي تتخذ في إطار هذه السياسة تحسين ملكية الأراضي ومصادرة الأراضي الزائدة إضافة إلى توزيع أراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي.

---

[1]- رقية خلف الحيوري، **السياسات الزراعية و آثارها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، (بيروت: مركز الدراسات العربية 2012)، ص12.

وتهدف هذه السياسة لتحقيق هدف سياسي واجتماعي وهو كسب تأييد الفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان أما الهدف الاقتصادي فيتمثل في زيادة النشاط الاقتصادي وإيجاد نوع من التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي.[1]

السياسة الثورية الزراعية:

طبق هذا النوع من السياسات الزراعية في الدول التي تتبنى الاتجاه الاشتراكي، تقوم على أساس إعادة ملكية الأراضي للشعب ووضعها تحت تصرف الفلاحين لاستغلالها لفائدتهم ولفائدة كل الشعب. غير أن هذا النوع من السياسات باءت بالفشل في غالبية الدول المنتهجة لها، وهذا لتغليب الطابع السياسي والإيديولوجي على الجانب الاقتصادي لهدف أسمى في أي سياسة زراعية وهو رفع الإنتاجية.[2]

2- مفهوم التنمية المستدامة:

سنتطرق في إطار هذا المفهوم بداية إلى تطور مفهوم التنمية بإيجاز، ومن ثم إلى نشأته وتطوره وتقديم تعريف له وفي الأخير إبراز أبعاده الأساسية.

برز مفهوم التنمية بصفة أساسية في الخمسينيات من القرن الماضي، جاء نتيجة الخراب الذي خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية، لذا فهو وليد البيئة الغربية، غير أنها من ناحية الفهم والممارسة فهي نهج بشري قديم.

كما عرف هذا المفهوم تطورا نظريا عبر مجموعة من المراحل، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان يقصد بالتنمية تحقيق النمو الاقتصادي، بمعنى أن التنمية والنمو الاقتصادي في تلك الفترة يحملان نفس الدلالة، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، وفي منتصف الستينيات والسبعينات من القرن العشرين يضاف إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل للثروة، وفي منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من نفس القرن ظهر مفهوم جديد كتطور للمفهوم والمتمثل في **التنمية الشاملة** والذي يقصد به الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبفشل مجهودات التنمية أدى إلى ظهور مفهوم حديث لها مع بداية التسعينيات وهو **التنمية البشرية** ويقصد به تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان، وفي سنة 1992 بانعقاد

[1]- فوزية غربي، **المرجع السابق ذكره**، ص110.

[2]- **نفس المرجع**، ص111.

مؤتمر قمة الأرض برز مفهوم آخر كمنحى جديد للتنمية يتمثل في مفهوم **التنمية المستدامة** والذي يجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية في العملية التنموية.[1]

2-1- نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة:

مع زيادة الاهتمام بقضايا البيئة والمجتمع من قبل المؤسسات، الدول والهيئات الدولية، ظهر مفهوم جديد للتنمية يتمثل في التنمية المستدامة،[2] نظرا لما تسببه المشاريع التنموية من تغييرات وتأثيرات سلبية على البيئة، لذا استحوذ هذا المفهوم على اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين واستخدم في الأدب التنموي المعاصر.

يمكن اعتبار التنمية المستدامة نمطا يتميز بالعقلانية والرشد، بحيث يتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة.[3]

وقد نشأ وتطور مفهوم التنمية المستدامة عبر عدة محطات ساهمت في بلورته، فقد ظهرت فكرة الاهتمام بالبيئة لأول مرة سنة 1968 بإنشاء نادي روما من أجل تحديد حدود تنمية الدول المتقدمة من طرف مفكرين اقتصاديين ورجال الأعمال، وفي سنة 1972 أصدر هذا النادي تقريرا يتعلق بتطور المجتمع البشري وعلاقته بكيفية استغلال الموارد الاقتصادية، كما تنبأ بحدوث خلل بيئي بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية في القرن الواحد والعشرين، وفي نفس السنة نظمت الأمم المتحدة قمة في ستوكهولم، تم فيها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية ودعوة الدول النامية بتطبيقها لتضييق الفارق بينها والدول المتقدمة.[4]

وفي عام 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاقا عالميا للطبيعة لتقييم النشاطات البشرية وآثارها على الطبيعة والدعوة لوضع خطط تنموية، ويليه تقرير اللجنة الدولية لهيئة الأمم المتحدة في 1987 الذي يعرف ببورتلاند تحت عنوان مستقبلنا المشترك وفية تم تقديم تعريف للتنمية المستدامة.[5]

---

[1]- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه**، سطيف: جامعة فرحات عباس، 2010-2011، ص15.

[2]- **نفس المرجع**، ص11.

[3]- سمر خمر مرسي، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**، المملكة العربية السعودية: جامعة شقراء، د.س.ن، ص ص1-2.

[4]- العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق ذكره**، ص18.

[5]- العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق ذكره**، ص18.

وفي سنة 1992 بانعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو والتي تعد أهم مرحلة من مراحل تطور التنمية المستدامة، تم الإعلان فيها عن سلسلة من المبادئ الاقتصادية تتعلق بشكل خاص بحماية البيئة واعتبارها جزءا لا يتجزأ من العملية الاقتصادية، وهذا لما تسببت فيه المشاريع الاقتصادية من إحداث تغييرات وتأثيرات سلبية على البيئة، ومن نتائج انعقاد هذه القمة إصدار خطة عمل شاملة تعرف بـ**"أجندة القرن الواحد والعشرين"** وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتنص هذه الاتفاقية الدولية على:

- التنوع البيولوجي.
- حماية الغابات.
- مكافحة التصحر.
- قضايا التغير المناخي.[1]

وبعد ذلك تم انعقاد بروتوكول كيوتو سنة 1997 للحد من تدفقات الغازات الدفيئة، وفي سنة 2002 تم عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ للتأكيد على ضرورة الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وفي سنة 2009 انعقدت قمة كوبنهاغن لحشد الدعم السياسي من أجل التوصل إلى اتفاق دولي للحد من ظاهرة التغير المناخي.[2]

2-2- تعريف التنمية المستدامة:

ظهرت عدة محاولات لتعريف التنمية المستدامة وذلك من 1987 غير أن افتقادها لأساس نظري جعل التعاريف المقدمة مجرد محاولات، ومن بين أبرز هذه التعاريف، نذكر:

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها "مستقبلنا المشترك" لسنة 1987 على أنها: **«تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة».**[3]

---

[1]- المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، نقلا عن الموقع:
http://www.sec.gov.qa/Ar/Media/News/Pages/NewsDetails.aspx?NewsID=7558، 2014/03/02، 10:38.

[2]- العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق ذكره**، ص ص19-20.

[3]- بوزيان هاجر، كبدي فطيمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي خميس مليانة، ص1.

وعرفت من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في ريو دي جانيرو سنة 1992 على أنها: **"إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي يمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل"**[1].

وعرفت في 2006 من طرف **"سارت كوجتيترا"** على أنها: **"تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية... فعالة من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية الاجتماعية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة..."**[2].

يمكن الاستنتاج من خلال التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة على أنها تنمية تقوم على فكرة الاستدامة، بمعنى الحفاظ على الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية باستخدامها لفائدة الأجيال الحاضرة دون المساس بنصيب الأجيال المقبلة منها، وعلى هذا الأساس فهي تنمية متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي، الاجتماعي وخاصة البيئي في العملية التنموية.

2-3- أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أبعاد، من أجل تحقيقها في العملية الاقتصادية بحيث لا يمكن التركيز على بعد وإغفال بعد آخر، وتتمثل الأبعاد الأساسية في:

البعد البيئي: يقوم على فكرة الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، ويركز على العناصر التالية: النظم الايكولوجية، التنوع البيولوجي، الإنتاج البيولوجي، القدرة على التكيف.[3]

البعد الاقتصادي: يتمحور على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستدام بحيث لا يتعارض مع البعد البيئي ولا تحدث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية، ويقوم على العناصر التالية:

---

[1]- المجلس الأعلى للتعليم، **المرجع السابق ذكره.**

[2]- سليمان مهنا، ريدة ديب، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول، 2009.

[3]- طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، رسالة **مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، سطيف: جامعة فرحات عباس، 2011-2012، ص11.

النمو الاقتصادي المستمر، كفاءة رأس المال، العدالة الاقتصادية، إشباع الحاجات الأساسية.[1]

البعد الاجتماعي: ويمكن التعبير عن أنه بعد إنساني، يقوم على فكرة الالتحام بين أفراد المجتمع وضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد واستغلالها، ويقوم على العناصر التالية: مساواة التوزيع، المشاركة والتنوع الثقافي.[2]

ومن الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة نذكر منها:

البعد المؤسساتي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات التنموية الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية من أجل توفير احتياجات الأفراد والمجتمع، عن طريق نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي،[3] وتكثيف تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات.

البعد الثقافي: أدمج هذا البعد في 2005 إثر المصادقة على معاهدة دولية حول التنوع الثقافي.[4]

[1]- طالبي رياض، **المرجع السابق ذكره**، ص11.

[2]- طالبي رياض، **المرجع السابق ذكره**، ص11.

[3]- كربوسة عمراني، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، د. س. ن، ص10.

[4]- طالبي رياض، **المرجع السابق ذكره**، ص29.

ترابط أبعاد التنمية المستدامة

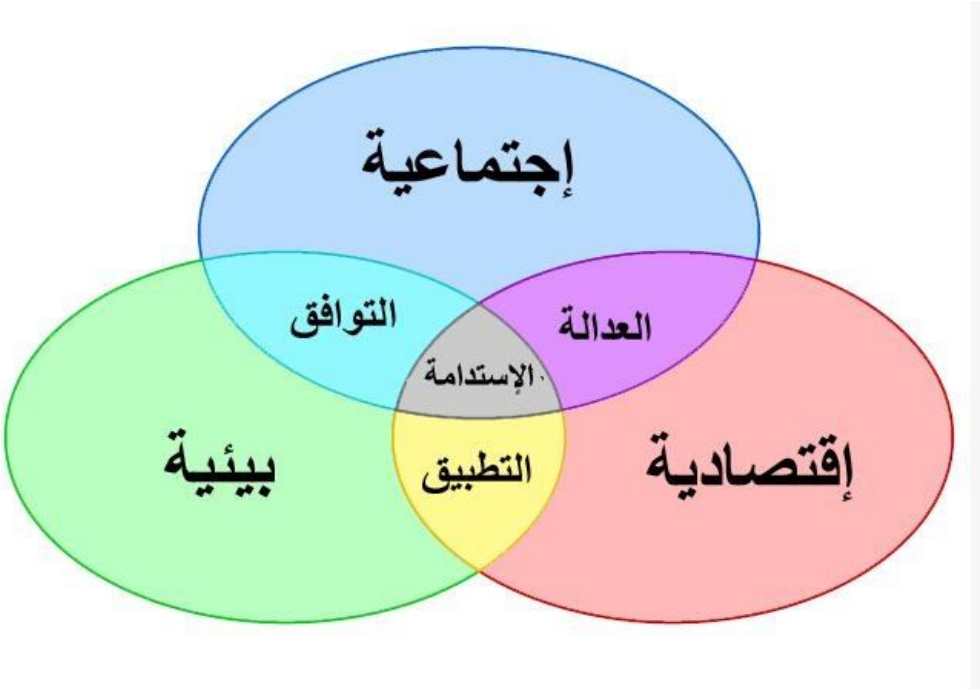

تتحقق التنمية المستدامة بتوفر الأبعاد الأساسية لها وترابطها في أي نشاط تنموي.

المصدر: طالبي رياض، **المرجع السابق ذكره**، ص11.

2-4- أهداف التنمية المستدامة:

إن تطبيق آليات التنمية المستدامة في النشاطات التنموية خصوصا مع ظهور عوامل جديدة على رأسها تدهور الأنظمة البيئية بفعل النشاطات الاقتصادية أصبح ضرورة، من أجل الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية وضمان تقاسمها مع الأجيال المقبلة، ويظهر ذلك من خلال أهدافها، حيث نذكر منها:

- احترام البيئة الطبيعية:

وذلك بالتركيز على نشاطات الإنسان والبيئة، والتعامل مع الأنظمة الطبيعية ومحتواها على أساس استيعاب هذه العلاقة الحساسة التي تربط بينهما والتعامل معها على أنها علاقة تكامل وتجانس، أي الحفاظ على الطبيعة تعني الحفاظ على الإنسان.[1]

- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القادمة:

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة ودعوتهم للمشاركة في حمايتها وإيجاد حلول لمشاكلها من خلال مشاركتهم في إعداد اقتراحات وتنفيذ وتقديم مشاريع التنمية المستدامة.[2]

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:

وذلك بالتعامل مع الموارد على أنها محدودة ويجب الحفاظ عليها وعدم استنزافها وتدميرها واستخدامها بطريقة عقلانية.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تقوم التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا بما يخدم الإنسان، بتوعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة ودورها في التنمية واستخدامها من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع بطريقة لا تؤدي إلى مخاطر وآثار سلبية على البيئة أو على الأقل إمكانية السيطرة على هذه الأخطار إن وجدت.

-إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجيات وأولويات المجتمع:

عن طريق إتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن من أجل تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات الاقتصادية..[3]

---

[1]- ناجي أحمد عبد الفتاح، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، (د. ب.ن: المكتب الجامعي الحديث، 2013)، ص72.

[2]- ناجي أحمد عبد الفتاح، **المرجع السابق ذكره**، ص72.

[3]- **نفس المرجع**، ص73.

3- التنمية الزراعية المستدامة:

ظهرت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الثمانينيات من القرن الماضي وتم التأكيد عليها في 1992 باعتبار أن التنمية الزراعية المستدامة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، بحيث لا يمكن تحقيق هذه الأخيرة دون زراعة مستدامة[1]، وقد قدمت عدة تعاريف للتنمية الزراعية المستدامة ومن بينها:

تعريف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 1988: **«الزراعة المستدامة هي الزراعة التي يجب أن تصون الموارد الطبيعية وتحميها وتسمح في نفس الوقت بنمو اقتصادي على المدى الطويل بالإدارة العقلانية لكل الموارد المستغلة للوصول في النهاية إلى مردود مستدام».[2]**

وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنها: **«إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات التقنيات والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية.**[3]»

وانطلاقا من هذا فإن الزراعة المستدامة تتحقق بتوفير جملة من الشروط وتتمثل في الجدوى الاقتصادية بتحقيق الاكتفاء الذاتي، العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع وبين الأجيال، الحفاظ على البيئة أثناء ممارسة النشاط الزراعي، قدرة الأنظمة الزراعية على التكيف مع المستجدات.

3-1- أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

من بين أهداف التنمية الزراعية المستدامة نذكر:

- رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.
- الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية.[4]

---

[1] - زينة قمري، "البيئة، الزراعة المستدامة والتعديل الوراثي"، جامعة سكيكدة: **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الخامس، جوان 2009.

[2] - ناجي أحمد عبد الفتاح، **المرجع السابق ذكره**، ص134.

[3] - **نفس المرجع**، ص134.

[4] - ناجي أحمد عبد الفتاح، **المرجع السابق ذكره**، ص74.

2-3- علاقة التنمية الزراعية بالتنمية الريفية:

إن الريف بصفة عامة كيان جغرافي، اجتماعي وثقافي، وتعد الزراعة فيه النشاط الاقتصادي الرئيسي لكن ليست الوحيدة، وعلى هذا الأساس عرف العديد من المفكرين الريف على أنه المنطقة التي يغلب فيها المزارعين عدد السكان في هذه المناطق.

لذا يرى العديد من الباحثين أن هنالك ترابطا ضروريا بين المزارعين وسكان الريف، فكلما تمركز عدد معتبر في الفضاءات الريفية وتم تحسين الظروف المعيشية فيها وبناء البنى التحتية فيها وتفعيل مختلف النشاطات الاقتصادية تساهم في الحفاظ على ممارسة النشاطات الاقتصادية الأخرى وتنمية هذه المناطق وقد عرفت التنمية الريفية من طرف هيئة التنمية الدولية للتنمية الريفية على أنها: "هي عمل اجتماعي يساعد بها المواطنين في التخطيط والتنفيذ والاشتراك في تحديد الاحتياجات الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم معتمدين على الموارد الذاتية والمساعدات الضرورية من الحكومات والهيئات". لهذا فتحقيق التنمية بشكل مستدام يؤدي إلى تحقيق تنمية زراعية، ويظهر ذلك من خلال دمج الكثير من الدول للتنمية المستدامة في السياسات الزراعية، كالسياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوربي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الزراعي والريفي في الجزائر.[1]

[1]- طالبي رياض، **المرجع السابق ذكره**، ص25.

الفصل الأول:

القطاع الزراعي في الجزائر.

سنسلط الضوء في هذا الفصل على القطاع الزراعي الجزائري وذلك بإعطاء نظرة عامة حول مختلف السياسات الزراعية التي عرفها هذا القطاع منذ الاستقلال إلى غاية 2008 مع الأخذ بعين الاعتبار مسار تطور الاقتصاد الجزائري لكون الزراعة من النشاطات الاقتصادية في جزءه الأول وإلى واقعه من خلال التطرق إلى إمكانيات القطاع، مكانته في الاقتصاد الوطني ومن ثم العراقيل التي يواجهه قبل تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي في جزءه الثاني، وفي الأخير سنتطرق إلى أهمية وتحديات هذا القطاع وضرورة تنميته لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

المبحث الأول: لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية منذ 1962 إلى 2008.

عرف القطاع الزراعي في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد شهد عدة تغيرات وتجديدات، وانتهجت عدة سياسات تتحكم في كل واحدة منها مجموعة من ظروف مرحلية، تصنف في إطار نوع من أنواع السياسات الزراعية وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة، بدءا بسياسة التسيير الذاتي التي تعد أول سياسة عرفها القطاع الزراعي بعد مرور سنة من الاستقلال إلى غاية سياسة التجديد الزراعي والريفي التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2009، إلا أنه في هذا المبحث سيتم تقديم لمحة عن مختلف السياسات الزراعية الجزائرية السابقة للسياسة الأخيرة، والتي يمكن تقسميها انطلاقا من التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري إلى مرحلتين هما:

- السياسات الزراعية الجزائرية في ظل التوجه الاشتراكي.
- السياسات الزراعية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.

المطلب الأول: السياسات الزراعية الجزائرية في ظل التوجه الاشتراكي:

تركز السياسة الزراعية الاشتراكية خاصة على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الملكيات الكبيرة.[1] وقد عرفت الجزائر هذا النوع من السياسات الزراعية من 1963 إلى غاية 1989، تتمثل هذه السياسات في:

1- بالنسبة لفترة الستينيات من القرن الماضي: صدرت **سياسة التسيير الذاتي** والتي تعتبر أول سياسة رسمت في القطاع الزراعي، تنظمها قرارات ومراسيم 22 مارس 1963، التي تمثل اعترافا من طرف السلطات على التسيير الذاتي للعمال للوحدات الإنتاجية، وقد صدرت هذه السياسة في فترة أعقبت الحقبة الاستعمارية أين كان الاقتصاد الجزائري متدهورا وكان يتميز بالارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي، ازدواجية الأساليب في القطاع الزراعي بحيث يوجد قطاعا تستعمل فيه أساليب

[1] - خليل حسين، **السياسة العامة**، (بيروت: دار المنهل اللبنانية، 2006)، ص2.

تقليدية ومتأخرة تابع للجزائريين وقطاعا آخر يضم أغلب الأراضي الخصبة تستعمل فيه أساليب حديثة تابع للمعمرين، عدم التوازن بين القطاعات (الزراعي، الصناعي والخدماتي...) والعجز المستمر للميزان التجاري.[1]

ويجب الإشارة إلى أن فكرة التسيير الذاتي أنشئت في الجزائر عن طريق مبادرات فردية من طرف الفلاحين الجزائريين لاستغلال الأراضي الزراعية الخصبة التي تركها المعمرين بصفة جماعية بهدف زعزعت الاقتصاد الوطني، وكان استغلال الفلاحين لهذه الأراضي في إطار غير قانوني وأصبحت خاصية من النظام الاشتراكي.[2]

فبعدما سيرت وحدات الإنتاج التي تركها المعمرين بصفة تلقائية، صدرت نصوص تشريعية لتحديد الأراضي التي سيطبق عليها نظام التسيير الذاتي، والتي حددت في نوعين من الأراضي وهي الأراضي التابعة للمعمرين والتي تم تأميمها خاصة بهدف القضاء على الوجود الاستعماري وتسيير الأراضي الشاغرة، وقد بلغت عدد المزارع التي طبق فيها هذا النظام حوالي 22037 مزرعة على مساحة تقدر بحوالي 4,2 مليون هكتار، والأراضي الفلاحية التابعة لبعض الجزائريين ويشمل بدورها نوعين من الأراضي وتتمثل في الأراضي الفلاحية التابعة للإقطاعيين والبرجوازية الجزائرية التي تم الحصول عليها بمعاملات إدارية مع الأوروبيين، والأخرى تتمثل في أراضي الأشخاص المتهمين بمس أمن الدولة.

وبظهور النتائج الأولية لهذا الإصلاح حاولت السلطات تدارك الأخطاء المرتكبة في 1968 من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات على رأسها الإصلاح الإداري، لكن بالرغم من محاولة تدارك تلك الأخطاء إلى أن هذه السياسة باءت بالفشل، ويعود السبب خاصة إلى تشويه المبدأ الذي تقوم عليه سياسة التسيير الذاتي بمركزية تسيير الدولة للمزارع وعدم الأخذ بعين الاعتبار واقع الريف الجزائري أثناء اتخاذ القرارات.[3]

يمكن تصنيف سياسة التسيير الذاتي من حيث نوعية الإجراءات المتخذة من بين السياسات الهيكلية لأنها وضعت من أجل هيكلة القطاع بعد الخراب الذي تسببت فيه السياسة الاستعمارية، إلا أنه وبالعودة إلى الأسباب السالفة الذكر، فقد باءت بالفشل.

---

[1]- فوزية غربي، **المرجع السابق ذكره**، ص127.

[2]- فوزية غربي، **نفس المرجع**، ص128.

[3]- بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق**، قسنطينة: جامعة منتوري، 2006-2007، ص39.

2- بالنسبة لفترة السبعينيات من القرن الماضي: تم الإعلان عن سياسة أخرى وهي **الثورة الزراعية** في 14-07-1971 من طرف الرئيس "هواري بومدين"، والتي دخلت حيز التنفيذ في جوان 1972، سمي هذا الإصلاح بالثورة الزراعية من أجل إحداث تغيير جذري في القطاع الزراعي وتعمل بشعار **"الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"** والذي مثل المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية. وهو مبدأ سياسي اجتماعي واقتصادي في آن واحد.[1] وتقوم هذه الثورة على أساس "النظام التعاوني" سواء على شكل فردي أو جماعي، كتطبيق لسياسة اقتصادية تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في الدولة في آجال قريبة المدى، وهو عمل يستلزم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالتوجيه والاستثمار.

يعود صدور هذه السياسة لمجموعة من الدوافع التي يمكن اختزالها في عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وانعدامها بالنسبة للكثير من الفلاحين، الذي يظهر في استغلال كبار الفلاحين الذين يمثلون 3% ويستحوذون على 25% من الأراضي الزراعية، في حين أن الفلاحين الصغار الذين يمثلون أكثر من نصف المستغلين لا يملكون إلا 10% من المساحة الكلية، أما الـ65% المتبقية فهي تابعة للدولة. أضف إلى ذلك انخفاض مستوى المجتمعات الريفية وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية،[2] وانطلاقا من هذا فهي تهدف إلى تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة، إعادة توزيع الأراضي، تغيير شروط الإنتاج بإدخال تعديلات ضمن أشكال تنظيم العمل وكذا المحيط الفلاحي وتطوير الأرياف وتحسين مستوى المعيشة فيه.[3]

ولتحقيق هذه الأهداف أممت السلطات الأراضي. وقد حدد قانون الثورة الزراعية نوعين من الأراضي التي تطبق عليها سياسة الثورة الزراعية والمتمثلة في أراض فلاحية تم إلحاقها عن طريق الضم، وهي أراضي البلديات، الولاية والعرش، أراض فلاحية تم دمجها عن طريق التأميم، وهي تأميم الأراضي الزراعية التي يغيب عنها ملاكها الخواص، الملكيات الزراعية الواسعة وأراضي الأوقاف الغير تابعة لهيئات عمومية.[4]

---

[1]- نبيل بويبية، **"السياسات الفلاحية في الجزائر"**، نقلا عن الموقع:
http://www.miragri–algeria.org/strategiepnda.html، 2014/03/12، 11:32.

[2]- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الريفية 2000-2007)، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستر في العلوم السياسية**، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص62.

[3]- نور محمد أمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة تيارت، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه**، تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012، ص115.

[4]- بوصبيعات سوسن، **المرجع السابق ذكره**، ص27.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة تدخل في إطار إستراتجية التصنيع في ظل المخطط الرباعي 1971-1974، على أساس أن الصناعة تساهم في تحديث الفلاحة، وذلك عن طريق حقن التغييرات التقنية، بمعنى إعطاء في هذه الفترة الأولوية في الاقتصاد للصناعة على الزراعة.

لكن بالرغم من بعض المكاسب التي تم الحصول عليها بتطبيق هذه السياسة وأهمها جمع الأراضي المؤممة لتحقيق التنمية الفلاحية، إلا أنه على العموم فإن النتائج التي أقرها ميثاق الثورة الزراعية لم تتحقق، خصوصا الهدف المتعلق بالقضاء على تخلف القطاع التقليدي بتغيير شروط الإنتاج.

تصنف هذه السياسة من حيث نوعية الإجراءات المتخذة في إطار السياسة الزراعية الثورية لإحداث تغيير جذري في القطاع، وذلك يظهر من خلال المبادئ والإجراءات التي تتمثل في تأميم الأراضي وإعادة توزيعها.

3- السياسات الزراعية في فتره الثمانينيات من القرن الماضي: والتي شهد فيها القطاع سياستان زراعيتان، الأولى تتمثل في **إعادة الهيكلة**، والتي تم الإعلان عنها بإصدار المنشور الرئاسي رقم **14** الصادر في **14** مارس **1981**، في ظل ظروف سياسية جديدة تتمثل في ظهور خطابات سياسية جديدة بمجيء قيادة جديدة مع الرئيس "شادلي بن جديد" طغى عليها عبارة ضرورة المراجعة والتقييم لتحقيق تنمية اقتصادية، هذا نتيجة لعدة تناقضات برزت في القطاع الزراعي مع الزيادة المستمرة لحاجيات المجتمع، نظرا لزيادة الدخل الفردي المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة،[1] وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ أهمها إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي وقدماء المجاهدين، ومزارع الثورة الزراعية للتخلص من الازدواجية، تنظيم الأراضي من خلال تقليص مساحات المزارع الفلاحية الشاسعة بهدف استغلالها على أحسن وجه وتفعيل القوة العاملة الفلاحية عن طريق دمج كثير من العمال الموسميين في المزارع الاشتراكية كعمال دائمين.[2] وكانت نتائجها على العموم سلبية لعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف أسمى لأي سياسة زراعية.

أما السياسة الثانية في هذه الفترة فتتمثل في **إصلاح 1987**، والذي صدر في ديسمبر 1987، ونظمه قانون 87/19، والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، تحديد واجبات وحقوق المنتجين وتكوين المستثمرات الفلاحية وتحديد طبيعتها القانونية

[1]- فوزية غربي، **المرجع السابق ذكره**، ص132.

[2]- نور محمد لمين، **المرجع السابق ذكره**، ص118.

بحيث تم استخدام مصطلح "**المستثمرات الفلاحية**" كآلية استعملها المشرع الجزائري معوضا بذلك مصطلح المزارع الاشتراكية المعمول به في السياسة السابقة.

صدرت هذه السياسية في ظروف عرف فيها الاقتصاد الوطني تدهورا، وهذا لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي أثر سلبا على جميع القطاعات ومن بينها القطاع الزراعي، الذي كان دائما مهشما، إضافة إلى السياسة السعرية التي لا تخدم القطاع بحيث كانت تخضع المواد الغذائية لأسعار إدارية لا تشجع الفلاحين على الإنتاج.

ولذا فإن هذه السياسة تهدف إلى الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، بإعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل ووضع علاقة مباشرة بين الأجرة الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله، ولتحقيق هذه الأهداف المسطرة في إطار هذا الإصلاح اتخذت مجموعة من الإجراءات أهمها تطوير لا مركزية هياكل دعم وترقية الفلاحة والتركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية،[1] ولكن بالرغم من ذلك إلا أن هذا الإصلاح فشل و يعود ذلك إلى عدة عوامل، كحدوث نزاعات بين مستثمري المزرعة.

تصنف هذه السياسات في هذه الفترة من حيث الإجراءات المتخذة في إطار السياسات الزراعية الإصلاحية.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق:

تركز السياسات الزراعية في ظل اقتصاد السوق بشكل عام على الاعتماد على آليات السوق وترمي إلى القضاء على التدخلات لإدارة ونزع كل أشكال الرقابة على الأسعار،[2] وقد عرفت الجزائر هذا النوع من السياسات الزراعية من 1990 إلى يومنا هذا، وتتمثل هذه السياسات في:

1- السياسات الزراعية في التسعينيات: وتتمثل في إصلاح 1990، وقد تم تطبيق هذا الإصلاح في مطلع 1990 في إطار برنامج التكييف الهيكلي لجميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، بحيث تم تقليص دور الدولة المباشر في ممارسة الأنشطة الإنتاجية والذي يعود إلى عوامل داخلية أبرزها تدهور الاقتصاد الوطني بشكل عام، فشل إصلاح 1987 وتدهور القطاع الزراعي بشكل خاص، وعوامل خارجية وهي هيمنة الاتجاه الليبرالي على الساحة العالمية وفرض صندوق النقد الدولي إصلاحات اقتصادية وتكييف هيكلي مقابل إعادة جدولة الديون، ولذا كان الإصلاح

[1] - فوزية غربي، **المرجع السابق ذكره**، ص ص134-135.

[2] - خليل حسين، **المرجع السابق ذكره**، ص2.

يهدف خاصة إلى استرجاع الأراضي المؤممة، الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية والعمل على وقف تدهور القطاع الزراعي. ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت مجموعة من الإجراءات، أهمها إعادة هيكلة العقار الفلاحي، ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية وسياسة دعم المدخلات والمخرجات الزراعية إلى غاية 1994 والذي يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك. ولكن وبعد محاولة تطبيق هذه الإجراءات، لم تستطع الدولة تحقيق الأهداف المرجوة لاعتبارات أمنية واقتصادية.[1]

تصنف هذه سياسة إعادة الهيكلة من حيث الإجراءات المتخذة على أنها سياسة زراعية هيكلية، لأنها تسعى إلى إعادة هيكلة القطاع.

2- السياسات الزراعية بعد فترة التسعينيات: وتتمثل في **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**. حيث صدرت هذه السياسة طبقا للمنشور **332** المؤرخ في **18** جويلية **2000**، وهي إستراتيجية كلية تقوم على سلسلة من البرامج المتخصصة مع المناخ الفلاحي الجزائري، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج بالنسبة إلى المدخلات الفلاحية، الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وتحقيق تنمية زراعية مستدامة في إطار تطبيق التنمية المستدامة...[2]

ولتحقيق الأهداف المسطرة في إطار هذا المخطط عملت وزارة الفلاحة على تنشيط وتطوير مجموعة من البرامج وهي: دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها، تكييف أنظمة الإنتاج، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني للتشجير، استصلاح الأراضي بالجنوب.[3]

ويشرف على الجانب المالي لتنفيذ هذه البرامج كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC والقرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.[4]

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل السياسية بإضافة مفهوم التنمية، وأصبح بذلك **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية** سنة 2003، نظرا لأهمية الريف في تطوير الفلاحة وذاك بتركز السكان

[1]- فوزية غربي، **المرجع السابق ذكره**، ص136.

[2]- نبيل بوبيبة، **المرجع السابق ذكره.**

[3]- عياش خديجة، **المرجع السابق ذكره**، ص ص87-88.

[4]- **نفس المرجع**، ص85.

في تلك المناطق. ولكن بالرغم من الإيجابيات المسجلة خاصة في ميدان التشغيل والذي وصل إلى مليون منصب شغل في إطار هذا المخطط، إلى أن هذه السياسة عرفت تجديدا بعد ذلك.[1]

ما يمكن استخلاصه من خلال عرض مضمون السياسات الزراعية الجزائرية وظروف صدورها وأهداف كل سياسة بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار توجه الاقتصادي العام للدولة، أن جميعها بالرغم من بعض النتائج الايجابية المسجلة خاصة فيما يتعلق بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي تم تعديله سنة 2003 ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لتدارك السلطات أهمية تطوير الريف ومساهمته في عملية التنمية الزراعية، إلا أنها باءت بالفشل، باعتبارها سياسات تتخذ بصفة متسرعة لمعالجة مشاكل آنية تفتقد إلى التخطيط الجيد والعقلاني والأخذ بعين الاعتبار وضعية القطاع، للاستغلال الأمثل والمستدام للإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي. أضف إلى ذلك تهميش الريف الجزائري الذي يمثل محرك التنمية الزراعية لكون الزراعة هي النشاط الرئيسي في هذه المناطق، فتنمية الريف بشكل مستدام يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

[1]- عياش خديجة، **المرجع السابق ذكره**، ص104.

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.

ترتبط مدى أهمية القطاع الزراعي بحجم موارده وكيفية استغلالها. من هنا، فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى إمكانيات الفلاحة الجزائرية الطبيعية، البشرية، الزراعية والتقنية في جزءه الأول، ثم إلى مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني ومختلف العراقيل التي تواجهها، بحيث سنحصرها في السنوات القليلة السابقة للإعلان عن سياسة التجديد الزراعي والريفي، أي محاولة معرفة الظروف التي صدرت فيها هذه السياسة الجديدة.

المطلب الأول: إمكانيات الزراعة الجزائرية.

تتمتع الجزائر بمجموعة من الموارد الطبيعية، البشرية والزراعية التي تسمح بالنهوض بالقطاع الزراعي لرفع الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تحقيق تطور اقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي للسكان، وتتمثل فيما يلي:

1- المعطيات الطبيعية:

تتربع الجزائر على مساحة تقدر بحوالي 2.831.741 كم^2، وتحتل بذلك المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث المساحة، كما يبلغ طول شريطها الساحلي حوالي 1200 كم. وقد ساهمت شساعة مساحتها إلى تنوع التضاريس، المناخ واختلاف معدلات التساقط، وبالتالي اختلاف الأغطية النباتية والمنتجات الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المساحة تحتلها مناطق صحراوية، ويمكن تقسيم الجزائر بناءا على ذلك إلى ثلاث مناطق جغرافية أساسية وهي:

- المنطقة التلية:

وتمتد هذه المنطقة من البحر المتوسط شمالا إلى السلسلة الجبلية التلية جنوبا، وتحتل حوالي 4% من المساحة الإجمالية للبلاد. تتميز بارتفاع معدلات الأمطار مقارنة بالمناطق الأخرى فالتساقط فيها يكون بكميات تتراوح ما بين 600 إلى 800 ملل، مما يجعلها منطقة زراعية من دون استعمال تقنيات الري.[1]

[1]- Leila TOUMI, **op.cit.** p18.

- منطقة الهضاب العليا:

تمتد هذه المنطقة بين السلسلة التلية شمالا إلى سلسلة الأطلس الصحراوي جنوبا، وتحتل حوالي 9% من المساحة الإجمالية. تتميز هذه المنطقة الهضبية بنمو نباتات خاصة كالحلفاء.

- منطقة الصحراء:

تمتد من سلسلة الأطلس الصحراوي إلى الحدود الجزائرية الجنوبية مع مالي، نيجر، موريتانيا وليبيا. وتحتل حوالي 87% من المساحة الإجمالية للبلاد.[1]

ويمكن تلخيص المعطيات الطبيعية لكل منطقة من هذه المناطق سواء من حيث المناخ والموارد المائية نظرا لأهميتها في النشاط الزراعي، فيما يلي:

1-1- المناخ:

يعد المناخ من أحد أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في النشاط الزراعي، بحيث يحدد بالإضافة إلى عوامل أخرى، كنوعية التربة، نوعية المحاصيل المنتجة وكميتها. والجزائر باعتبارها بلدا شاسع المساحة وتتباين فيها التضاريس، فإن ذلك قد أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية فيها. وعليه فيمكن تقسيم الجزائر من حيث المناخ إلى ثلاث مناطق بحيث أن لكل منطقة جغرافية مناخا خاصا بها، وتتمثل هذه الأقاليم المناخية في:

المناخ المتوسطي: والذي يسود شمال البلاد على امتداد الشريط الساحلي الذي يقدر بـ1200 كيلومتر طولا إلى غاية سلسلة الأطلس التلي جنوبا. يتميز بأنه مناخ معتدل ورطب يكون ممطر ومعدل شتاءا، وحار وجاف صيفا، مع معدل تساقط يقدر سنويا ما بين 400 إلى 800 ملل. مع العلم أن مرتفعات الشمال الشرقي هي المنطقة الأكثر تساقطا في الجزائر والتي يصل التساقط فيها إلى 1500 ملل سنويا.

وقد عرف العالم في السنوات الأخيرة تغيرا مناخيا لارتفاع الاحتباس الحراري في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2010، فهي المرحلة التي اشتدت فيها ارتفاع درجة الحرارة على المستوى العالمي.

[1]- عياش خديجة، **المرجع السابق ذكره**، ص ص19-20.

وهذا التغير مس مناخ المنطقة مما أدى إلى انخفاض درجات الحرارة وتراجع معدل التساقط.[1]

مناخ شبه جاف: وهو مناخ يسود في منطقة الهضاب العليا، حيث معدل التساقط فيه يتراوح ما بين 200 إلى 400 ملل سنويا.

مناخ صحراوي جاف: يسود في منطقة الصحراء الممتدة من سلسلة الأطلس الصحراوي إلى الجنوب الجزائري، ومعدل التساقط فيه يكون أقل من 200 ملل سنويا.[2]

2- الموارد المائية:

تعد المياه كأحد أهم العوامل والشروط الأساسية لممارسة النشاط الزراعي، إلا أن العالم بشكل عام عرف في السنوات الأخيرة تناقصا في منسوب المياه العالمية في أغلب دول العالم من بينها الدول العربية والإفريقية، وهذا يعود إلى التغيرات المناخية التي شهدها العالم في العشرية الأخيرة مما أثر سلبا على النشاط الزراعي.

والجزائر في سنة 2003، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 35 مليون نسمة. فإن حجم المياه فيها يقدر بـ19,5 مليار متر مكعب، وبالتالي نصيب الفرد من المياه يقدر بـ670 متر مكعب خلال سنة. وانطلاقا من هذا تعد من الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية، وذلك طبقا لمعيار البنك الدولي الذي حدد نصيب الفرد من المياه خلال سنة بحوالي 1000 متر مكعب.[3]

تقدر الموارد المائية في الجزائر بـ19 مليار متر مكعب، والتي تقلصت لتصبح حاليا 17 مليار متر مكعب، منها 13 مليار متر مكعب مياه سطحية و4 مليار متر مكعب مياه جوفية فبالنسبة للموارد المائية السطحية تتمركز حوالي 12 مليار متر مكعب أي بنسبة 90% في الشمال.

أما فيما يخص مصادر المياه في الجزائر، فيمكن تقسيمها إلى مصادر تقليدية وأخرى حديثة.

---

[1]- M. Chabane, "L'Agriculture de Conservation: Voie de sécurité alimentaire dans les pays du CIHEAM", citing: http//: www.ciheam.org /Maghreb, 13/04/2014, 13:11.

[2]- محمد طاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، (لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2013).

[3]- Leila TOUMI, **op.cit.** p18.

- **فبالنسبة لمصادر المياه التقليدية**، فنظرا لشاسعة مساحة الجزائر وتباين مصادر المياه بين الشمال والجنوب، فيمكن تقسيمها إلى نوعين، المصادر التقليدية للمياه الواقعة في الشمال والمصادر التقليدية للمياه الواقعة في الجنوب.

- مصادر المياه التقليدية في الشمال: والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع كذلك، **الأول** يتمثل في الموارد المائية المطرية وهي أهم مصدر للمياه في الشمال بحيث يتراوح متوسط التساقط في السنة حوالي 95 إلى 100 مليار متر مكعب، يحفظ منها 5.2 في السدود. و**الثاني** هو الموارد المائية السطحية وتتمثل في الوديان والأنهار، والتي يقدر عددها 30 مجرى أغلبها تصب إلى البحر المتوسط، تتميز بعدم الانتظام، وتقدر طاقتها بـ12,4 مليار متر مكعب، وأهمها واد الشلف وواد الكبير، وتتمثل أيضا هذه الموارد السطحية في المحاجر المائية وهي بحيرات صغيرة لا تتجاور مليون متر مكعب، 75% منها يستغل في الزراعة و5% في الرعي. و**الثالث** هو الموارد المائية الجوفية ويقدر حجمها بـ2 مليار متر مكعب، تستغل أغلبها بطرق تقليدية و15% منها في الزراعة.

- مصادر المياه التقليدية في الجنوب: باعتبار أن الجنوب الجزائري منطقة جافة وشبة جافة ومعدل التساقط فيها يقل عن 100 ملل في السنة، فإن المصدر الأساسي للمياه في هذه المنطقة يتمثل في المياه الجوفية على عمق 2000 متر.[1]

- **أما بالنسبة لمصادر المياه الغير تقليدية:** وهي ناتجة أساسا في الجزائر عن مياه الصرف الصحي والتي تقدر بـ600 مليون متر مكعب سنويا، والتي تصب في البحر المتوسط والوديان، والتي ستصل في آفاق 2020 إلى حوالي 900 مليون متر مكعب. غير أن استغلالها يعد ضعيفا جدا، وعلى هذا الأساس تبذل السلطات جهدا لبناء محطات لتحلية مياه البحر والتي بلغت 13 محطة موجهة خاصة للشرب، في المناطق التي تعاني من قلة المياه العذبة.[2]

[1]- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص ص21-22.

[2]- عبد القادر العرابي، "المصادر المائية في المغرب العربي وإمكانية تطوير استغلالها بما يخدم التنمية المستدامة"، نقلا عن الموقع: http://www.arab-api.org/، 2014/04/25، 12:45.

أما فيما يخص توزيع استهلاك المياه حسب القطاعات، فيخصص 2 مليار متر مكعب منها لتوفير مياه الشرب وللصناعة 4.2 متر مكعب مخصصة لفائدة المساحات الزراعية المروية وبذلك يكون القطاع الزراعي أكبر مستفيد من الموارد المائية في البلاد.

وتجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن الزراعة الجزائرية تعتمد بنسبة 90% على الأمطار، إلا أن التساقط خصوصا عرف تذبذبا في الفترة الأخيرة، لذا لجأت الجزائر إلى الري الزراعي بشكل واسع في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يظهر من خلال الإمكانيات الطبيعية التي تلعب دورا مركزيا في النشاط الزراعي، أن الجزائر تتمتع بخصائص طبيعية تمكنها من إنتاج عدة منتجات وهذا لاتساع رقعتها الجغرافية التي ساهمت في تباين المناطق المناخية، وبالتالي تنوع الأغطية النباتية.

3- الموارد البشرية:

تعد القوى العاملة أحد أهم ركائز التنمية الزراعية خاصة في الدول النامية إلى جانب عناصر الإنتاج الأخرى، وهذا يعود إلى نقص العتاد الفلاحي والتكنولوجي اللازم في هذه الدول مقارنة بالدول الكبرى التي تكون فيها نسبة اليد العاملة ضئيلة ومؤهلة وبالتالي يكون الإنتاج وافرا. أما بالنسبة للدول العربية، فقد وصلت اليد العاملة فيها سنة 2008 إلى حوالي 29,5 مليون نسمة أي 27,7% من إجمالي القوى العاملة، والبالغ عددها 106,5 مليون نسمة. والجزائر التي تعد من بين هذه الدول وصلت الأهمية النسبية لليد العاملة في هذا القطاع إلى 2,3% والتي تعد ضئيلة مقارنة ببعض تلك الدول وعلى رأسها المملكة المغربية التي وصلت الأهمية النسبية للقطاع إلى 52%[1]، مع العلم أنهما يشتركان عموما في نفس الخصائص الطبيعية والتاريخية إلا أنهما يختلفان في التوجهات والسياسات المطبقة على مستوى القطاع.

ولكن مقارنة بنتائج السنوات الماضية، تعد هذه النسبة معتبرة وذلك نظرا للظروف الأمنية الخاصة التي عاشتها البلاد وأثرت على الاقتصاد، كما تمثل كذلك نتيجة من نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث عرف حجم القوة العاملة تطورا ملحوظا. والجدول التالي يبين تطور العمالة الفلاحية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2006:

[1] - فوزية غربي، **المرجع السابق ذكره**، ص85.

تطور العمالة الفلاحية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2006

الوحدة: ألف عامل.

السنوات / البيان	1990	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العمالة الكلية	4282	5815	10353	8860	8586,2	8762,3	8416,2	8900,9	9471,8
العمالة في القطاع الزراعي	905	1200	2525	2381,8	2205,0	2287,3	2234,9	2237,9	2212,6
نسبة العمالة الزراعية %	**21,13**	**20,36**	**24,39**	**26,88**	**25,37**	**27,13**	**26,5**	**25,14**	**23,36**

المصدر :

NS, Rétrospective statistique 1993-1996, édition 1999, p 25 –pour année de 1999
- **Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information,** M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole, 2004, p11, Pour les' Années 1999 a 2004.
- **Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information**, M.A.D.R. Rapport sur situation du Secteur agricole, 2006, p11. Pour l'Année 2005 et 2006.

نقلا عن: محمد غردي، **المرجع السابق ذكره،** ص25.

يبين الجدول أعلاه تطور العمالة الزراعية في الجزائر، فبعدما كانت تمثل 21.13% سنة 1990 تراجعت إلى 20.13% سنة 1999 لترتفع سنة 2006 إلى 23.36% بحيث بلغت النسبة في 2003 27.13%، وذلك يعود إلى سياسة توفير مناصب الشغل، خاصة في المناطق الريفية، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية، فقد توصلت الدولة من بداية المخطط إلى غاية 2006 إلى إنشاء ما يقارب 1058830 منصب شغل، منها 39.77% منصب دائم، و60.0% منصب مؤقت. وفي نفس الفترة تمكنت السلطات من تكوين 10362 شخص في الميدان الزراعي من فلاحين، تقنيين ومستثمرين من فئة الشباب.[1]

[1]- غردي محمد، **المرجع السابق ذكره،** ص25.

4- الموارد الزراعية:

سنركز في هذا العنصر على الموارد الزراعية الأساسية التي تتمتع بها الجزائر والتي تساهم برفع وتنويع الإنتاج الزراعي، وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، والذي يمثل الهدف الأسمى في جميع سياساتها الزراعية خصوصا مع التطورات اللاحقة.

4-1- الأراضي الزراعية في الجزائر:

تبلغ نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر حوالي 20% من المساحة الكلية أي حوالي 40 مليون هكتار، منها 8,5 مليون هكتار مساحة مزروعة و31,5% تشكل المراعي، والتي من بينها 7% جبال. أما نسبة الأراضي المروية فهي تمثل فقط 7% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، مع العلم أن ثلث الأراضي الزراعية الصالحة تابعة لملكية الدولة، وأن 62% من المستثمرات الزراعية التي تبلغ أقل من 5 هكتارات أقيمت على مساحة 13% من المساحة الزراعية الصالحة، أما 2% من المستثمرات الزراعية الكبيرة تحتل 24% من هذه الأراضي.[1]

أما بالنسبة للأراضي الغير منتجة خارج الفلاحة والتي تمثل الكثبان الرملية، الأودية، المناطق العمرانية...، فتبلغ مساحتها حوالي 190 مليون هكتار أي حوالي 80%من المساحة الإجمالية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة، قد عرفت تطورا من حيث المساحة، فقد تقلصت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر. فبعدما كانت نصيب الفرد يقدر بـ0,9 هكتار سنة 1839، أصبح يمثل فقط 0,2 سنة 2008، وهذا يعود لعدة عوامل بشرية وطبيعية أبرزها التغيرات المناخية.[3]

4-2- المنتجات الزراعية:

سنتطرق في هذا العنصر الفرعي إلى إمكانيات الزراعة الجزائرية بشقيه النباتي والحيواني على حد سواء، لما يساهمان به في تنويع الإنتاج الزراعي.

---

[1]- Ministère de l'Agriculture, de L'Agroalimentaire et des Forêts, «Les politiques agricole à travers le monde: quelles politiques», citing: http://www.agriculture. gouv.fr, 12/04/2014, 15:40.

[2]- M. CHABANE**, op.cit.**

.

- **المنتجات الزراعية النباتية:** يتأثر الإنتاج الزراعي في الجزائر تأثرا كبيرا بالتقلبات المناخية فقد رسمت طبيعة المناخ الطابع الفلاحي بالجزائر. وتتمثل أهم المنتجات في الحبوب (القمح، الشعير)، حيث تغطي هذه الزراعة نسبة 45% من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات والكروم والخضر والبقول.[1]

والخريطة التالية تظهر المحاصيل الزراعية ومناطق تمركزها:

خريطة تمثل أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر

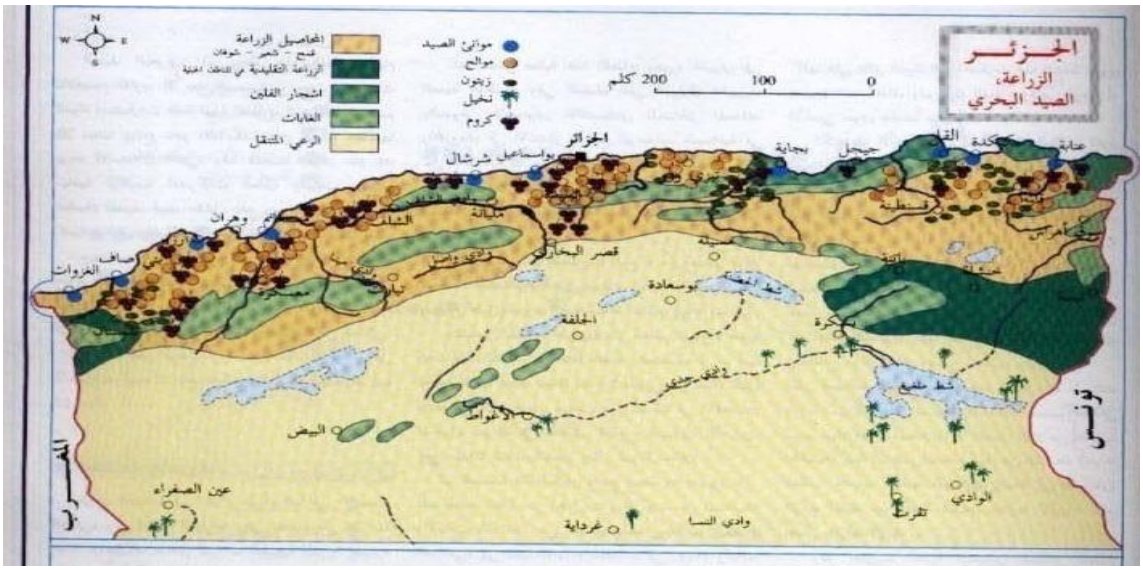

المصدر: "الزراعة في الجزائر"، نقلا عن الموقع:
www1.youm7.com/News.asp?NewsID=149416، 2014/04/13، 14:30.

تمثل هذه الخريطة المنتجات الزراعية الجزائرية، حيث نلاحظ من خلالها أن أغلبها تتمركز في الشمال، وعلى رأس هذه المنتجات نجد القمح، الزيتون والعنب، باعتبارها منطقة ممطرة تسمح بنمو مثل هذه المنتجات، أما في الجنوب ونظرا لطبيعة المناخ الجاف السائد ونوعية التربة، فقد سمحت هذه العوامل بنمو التمور بشكل واسع.

أما فيما يخص كمية الإنتاج، فيقر الكثير من المختصين في الاقتصاد الجزائري أن القطاع الزراعي يعرف بقلة الإنتاجية بصفة عامة، بما فيها المنتجات الإستراتيجية، بحيث تكون تحت

[2] - محمد الطاهر قادري، **المرجع السابق ذكره**.

المعدل، أضف إلى ذلك التذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، لعوامل عدة أبرزها التغيرات المناخية. فنسبة إنتاج الحبوب كمادة أساسية تبقى ضعيفة ولا تغطي إلا حوالي 20% إلى 25% من الاحتياجات الوطنية، والتي تقدر بـ60 مليون قنطار سنويا، والذي يعود إلى الاستقرار النسبي للمساحات المخصصة لزراعة هذه المادة لأكثر من 20 سنة، والتي تتراوح بين 3200000 هكتار أي 43 من المساحات المزروعة، و70 بإضافة أراضي البور وهذا يعود لغياب سياسات نقص البرامج الإصلاحية.[1]

الثروة الحيوانية: تعد الثروة الحيوانية أهم الموارد الزراعية، لذا يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، وهذا يعود إلى مساهمته في الناتج المحلي الزراعي ومساهمته في تلبية الحاجيات الوطنية من المنتجات الحيوانية، ومن أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر نجد الأغنام تليها الأبقار ومن ثم الماعز، ثم الخيول، ثم الإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المكلفة بالقطاع في تشجيع تربية المواشي، إلا أن الجزائر تعاني من نقص في عددها، وهذا راجع أساسا لجملة من العوامل، أبرزها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف، مما يدفع بمربي الماشية لذبحها وفقدان رؤوس كثيرة. فبالرجوع إلى الإحصائيات، نجد أن هذه الأخيرة تظهر أن الثروة الحيوانية لم تعرف وتيرة منسجمة نحو الزيادة، فقد سجل انخفاض في الإنتاج في مواسم بداية التسعينيات ومن ثم ارتفاع بداية من موسم 1995، وهذا يعود بالدرجة الأولى للدعم الذي قدمته الدولة لفائدة المربيين للاستثمار في هذا المجال.[2]

5- التقنية الحديثة والبحث العلمي:

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة في الدول النامية ومن بينها الجزائر، في تحقيق هذه الدول للقدرة على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولسد الفجوة الغذائية الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية خاصة السلع الغذائية، وذلك نظرا لما تلعبه التكنولوجيا في عملية الإنتاج.

لكن فيما يخص استخدام تقنية التعديل الوراثي، فإن المشرع الجزائري قد منع استيراد، إنتاج، توزيع والمتاجرة بالمنتجات المعدلة وراثيا حسب ما نص علية المرسوم الوزاري رقم 910 لسنة 2000.[3]

---

[1]- فوزية غربي، "واقع إنتاج الحبوب في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 5، 2004.

[2]- فوزية غربي، القطاع الزراعي بين الاكتفاء والتبعية، **المرجع السابق ذكره**، ص58.

[3]- République Algérienne Démocratique et Populaire, Arrêté ministériel No 910, **Le journal officiel**, 07-01-2001, p8.

وفي مجال البحث العلمي في الميدان الفلاحي، فقد أنشئت عدة جامعات ومعاهد عبر الوطن منها جامعة البليدة للعلوم الفلاحية، المدرسة الوطنية للفلاحة... وذلك لتشجيع وترقية الأبحاث واكتساب التكنولوجيا، باعتبارها أداة هامة في رفع الإنتاج والإنتاجية.

أما فيما يخص العتاد الفلاحي، فإن الجزائر وحسب إحصائيات 2002، تملك 97176 جرار فتحتل بذلك المرتبة 42 عالميا والأولى عربيا، بمعدل جرار لكل 45،8 هكتار، كما تملك 9250 حاصدة ودارسة و153 ألف محراث آلي.

المطلب الثاني: مكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري.

تظهر مكانة أي قطاع من قطاعات الاقتصاد (في الاقتصاد الوطني) من خلال الحصص المالية وحجم الاستثمارات المخصصة له، والنسب التي يساهم بها في الدخل الوطني.

أما بالنسبة لمكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري، ومن حيث حجم الاستثمارات المخصصة له في إطار المخطط الثلاثي الأول، والذي يمتد من 1967-1969، فقد تمثلت نسبتها في 6.20%، أما فيما يخص المخططين الرباعيين الأول والثاني فانخفضت نسبتها إلى 79% في المخطط الرباعي الأول، وإلى 9.68% في المخطط الرباعي الثاني.

أما فيما يخص الإستراتيجيات التنموية لسنوات الثمانينيات، فقد رفعت حصة الفلاحة في الاقتصاد الوطني لكن بنسب أقل من قطاع المحرقات والصناعة. ففي المخطط الخماسي الأول، والذي يمتد من 1980 إلى 1984، بلغت نسبة الاستثمارات 9.68% من الاستثمارات الاقتصادية الكلية، وفي المخطط الخماسي الثاني الذي يمتد من 1985 إلى 1989 بلغت هذه النسبة 9.2%، وفي سنة 1991 في ظل إعادة الهيكلة، كان نصيب الزراعة يمثل 7.12 مليون دج[1].

بالرغم من الرفع من نصيب الزراعة من مجموع الاستثمارات والحصص المالية المخصصة لها، إلا أن حصة الزراعة تبقى ضعيفة ومنخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولا تعكس مكانة الفلاحة في التنمية الاقتصادية، وهذا يعود إلى النموذج التنموي الذي تعتمد عليه الجزائر. فبدءا من السبعينيات اعتمدت على التصنيع والمحروقات بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس كانت مساهمة القطاع في الدخل الوطني ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

[1]- فوزية غربي، القطاع الزراعي بين الاكتفاء والتبعية، **المرجع السابق ذكره**، ص58.

المطلب الثالث :عراقيل الزراعة في الجزائر:

بالرغم من الإمكانيات التي يتمتع بها القطاع الزراعي في الجزائر وأهميته البالغة سواء من الناحية الاقتصادية بشكل خاص أو من الناحية الاجتماعية أو البيئية، إلى أنها تواجه مجموعة من مشاكل تحول دون تحقيق تنمية زراعية مستدامة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية وكيفية استغلالها:**

مشاكل تتعلق بمورد الأرض وكيفية استغلاله: ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي:

- تناقص الأراضي الزراعية كما ونوعا، والذي يعود إلى ثلاث أسباب رئيسية، **فالأول** يتعلق بالانتقاص العمودي من جانب الإنسان لمجموعة من الأعمال كترك الأراضي البور والبناء على الأراضي الفلاحية، وأفضل مثال في هذا المقام البناء في سهول متيجة، والتي تتميز بجودتها العالية، و**الثاني** يتمثل في فقدان الأراضي بسبب متطلبات زراعية، فالزراعة تساهم بنفسها في تقليص الأراضي الصالحة للزراعة من خلال إقامة قنوات الري عليها، الحيازات، المخازن...الخ أما **الثالث**، فيتمثل في فقدان نوعية وخصائص هذه الأراضي، والذي يعود إلى عدة أسباب أهمها انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح، التكثيف المحصولي بسبب ارتفاع عدد السكان دون تعويض سمادي والجفاف.

- مشاكل تتعلق بطبيعة الحيازات وعدم الاستغلال الأمثل لمورد الأرض: يطغى في الجزائر الملكيات الصغيرة المتخصصة في الاستهلاك العائلي وليس لتوسيع السوق، مما يعيق الطاقة الإنتاجية، أما فيما يخص الملكيات الجماعية الكبيرة التي لا تزال تابعة للدولة، فهي تعاني من مشاكل إدارية وسوء التسيير وأخطر ما ترتب عن ذلك، ترك مساحات شاسعة، والتي وصلت سنة 2001 إلى مليون هكتار[1].

عوائق تتعلق بالمناخ: تتميز الجزائر على العموم بمناخ غير مشجع للزراعة، ففي التسعينيات شهدت جفافا أثر على الزراعة والفلاحين مما أدى إلى تراجع المنتجات الزراعية.

مشاكل تتعلق بالموارد المائية: والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، **المرجع السابق ذكره**، ص309.

- ندرة المياه: تعاني الجزائر من مشكلة ندرة المياه. هذا ما أقره المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي في تقرير له في 2005: «المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين العامين 2010–2020، بغض النظر عن التزود بالمياه الذي لا يلبي الحاجيات الضرورية في مجال الاستهلاك، وبالطبع، سيكون لندرة المياه، إلى جانب التسيير المنعدم الفعالية، انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية، كما قد يترتب عليها من جهة أخرى تأثيرات جد مضرة على جوانب أخرى بالأهمية نفسها، مثل صحة السكان والإطار المعيشي والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية»، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على كمية الإنتاج الزراعي، مما يجعل من مشكلة المياه عائقا أساسيا في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وعدم الاستغلال الكامل للأراضي.

- تلوث المياه بسبب ضعف الإجراءات المتخذة من أجل حماية البيئة من التلوث خاصة الصناعي منه، بالإضافة إلى ملوحة مياه النهار والوديان لكثرة الإفراط في استعمالها.

- انعدام التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسات المائية.

التصحر: أغلب الأراضي عبارة عن صحاري، فهي تشكل 82.5% من المساحة الإجمالية مما يجعل من الأراضي المجاورة لها والتي تقدر حسب إحصائيات 2002 بـ9.8% من المساحة تعاني من تهديدات التصحر[1].

- **مشاكل متعلقة بالتكنولوجية :** والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

نقص مستلزمات الإنتاج: فبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة، والإمكانيات المالية التي خصصتها لتلبيتها، إلى أن هنالك نقصا بالنسبة للعتاد الفلاحي، الأسمدة والبذور المحسنة.

مشاكل الإرشاد والبحث العلمي: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي.

- ضعف الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.[2]

[1]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، **المرجع السابق ذكره**، ص ص310-319.

[2]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، **المرجع السابق ذكره**، ص335.

- **مشاكل متعلقة بالموارد البشرية والمؤسسية والمادية:**

المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- البطالة المقنعة، بسبب عدم توازن العرض والطلب في سوق العمل الزراعية.
- البطالة الموسمية وهي مرتبطة بمواسم الإنتاج.
- النزوح الريفي والهجرة إلى المدن.
- نقص العمالة الزراعية المدربة، فعلى الرغم من وفرة الموارد البشرية في القطاع الزراعي إلا أنها تبقى غير مؤهلة لاستخدام التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج.

مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية: وأبرزها:

- مشاكل التسيير الإداري للزراعة، وهذا بالرغم من توفر إمكانيات بشرية وفنية معتبرة.
- مشاكل التسويق: تعاني الجزائر نقصا كبير في مجال البحوث التسويقية، الإرشاد التسويقي دراسات الأسواق وكذا العجز في الكفاءات التسويقية المدربة. مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات صحيحة لدى المستثمرين. ويمكن حصر المشاكل التي تعيق التسويق الزراعي في الجزائر إلى مشاكل على مستوى التصدير. فنظرا لارتباط الإنتاج الزراعي بالأمطار، فإنه يصعب عليها الحفاظ على أسواقها مما يدفع بها إلى البحث عن أسواق جديدة في حالة وجود فائض في الإنتاج. ومشاكل على مستوى التقنية بحيث لا يلتزم المصدرون بشروط القطف، النقل، التدريج والتغليف، مما يسبب عدم الثقة في المنتجات المصدرة إضافة إلى مشاكل في الخدمات التجارية، فهي لا تزال تعاني من نقص في نقل التخزين والتبريد[1].

[1]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، **المرجع السابق ذكره**، ص ص339-341.

المبحث الثالث: أهمية القطاع الزراعي وتحدياته:

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر:

إن الزراعة كنشاط اقتصادي مرتبطة بعدة قطاعات، وتعمل على التنسيق معها من أجل تحقيق التنمية، المصدر لكسب الزرق وتقليص الفقر وتحقيق استدامة البيئة، وعلى هذا الأساس فهي وسيلة أو أداة لتحقيق التنمية.

وعموما تظهر أهمية القطاع الزراعي ومن خلال مساهماته خاصة في الميدان الاقتصادي،في توفير الغذاء وسد الحاجيات الغذائية، توفير رؤوس الأموال، جلب العملة الصعبة، توفير اليد العاملة للقطاعات الأخرى في حالة الوصول إلى درجات عالية من التنمية، ويساهم كذلك في تكوين سوق للسلع الغير زراعية، فنمو إنتاج المحاصيل سيؤدي إلى زيادة دخل الفلاحين مما سيدفع إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والمنتجات الاستهلاكية الأخرى، فيترتب على ذلك توسيع نطاق السوق من جهة وتفعيل القطاع الصناعي من جهة أخرى.

غير أن درجة أهمية هذا القطاع تختلف من دولة إلى أخرى، والجزائر تعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، وتظهر هذه الأهمية نظرا لما يساهم به القطاع في النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتتمثل مساهمته في:

- مساهمة الزراعة في توفير الاحتياجات الغذائية:

نظرا للزيادة الطبيعية لعدد السكان وارتفاع مستوى الاستهلاك، فإن النشاط الزراعي يهدف إلى تلبية احتياجات السكان من خلال توفير المنتجات الغذائية على المستوى المحلي لتقليص الاستيراد بالعملة الصعبة، والمتحصل عليها من الموارد الأولية وسد الفجوة الغذائية وتجنب التبعية، فاليوم وعلى ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، أصبحت تجارة المواد الغذائية مطمعا دوليا، وأهم أسس الاقتصاد الدولي، ليصبح الغذاء بدوره سلاحا يتم من خلاله الضغط على الدول لأغراض عدة على رأسها الأغراض سياسية.[1]

وبالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية التي يتمتع بها القطاع الزراعي الجزائري، فإن بوسعه السيطرة على هذه الوضعية من خلال خلق الشروط الأساسية لتجاوز

[1]- فوزية غردي، **القطاع الزراعي بين الاكتفاء والتبعية**، ص44.

عملية التقسيم الزراعي إلى قطاعين، تقليدي وحديث، العمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعيشي من أجل القضاء على الاستغلال الخاطئ للموارد البشرية، الطبيعية والمادية.

لذلك حاولت عبر سياساتها الزراعية معالجة هذه المشكلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة بالنسبة المنتجات الغذائية الأساسية، فقد وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي في 2007 أي بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لمادة الحبوب إلى 33,83% و 88,22% للبطاطا و33,66% بالنسبة للحليب وهي نتائج حسنة مقارنة لبعض هذه المواد الأساسية ومقارنة مع تلك المسجلة في التسعينيات، ففي 1999 وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب إلى 23% 56,2% للبطاطا و58% بالنسبة للحليب، ولكن تبقى هذه نتائج غير مستقرة نظرا لتحكم عدة عوامل فيها، منها العوامل التسويقية أو لنقص الطلب المحلي عليها خاصة المواد غير الأساسية كاللحوم... ولكنه وعلى العموم، يمكن اعتبار النتائج المتوصل إليها في هذا المجال غير مرضية، لذا خصصت الجزائر 7,71 مليار دولار لاستيراد المواد الأساسية[1].

المساهمة في تأمين النقد الأجنبي: تساهم الزراعة في الحصول على العملة الصعبة وذلك بزيادة الصادرات من خلال تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي، باعتبار أن اللجوء المفرط للاستيراد الغذاء يؤدي إلى الحد من استيراد السلع الرأسمالية الخاصة بالزراعة كالعتاد الفلاحي، فلذا يستلزم تشجيع الإنتاج المحلي، الأمر الذي سيسمح بتصدير المنتجات الزراعية ومن ثم توفير النقد الأجنبي. أما بالنسبة للجزائر فهي تخصص مبالغ معتبرة سنويا لاستيراد المنتجات الغذائية، فقد وصل المبلغ المخصص لاستيراد المواد الغذائية الأساسية لوحدها إلى 7,71 مليار دولار لسنة 2007، لذلك استلزم الاهتمام أكثر بهذا القطاع للحفاظ على عملتها الصعبة، وسعيا للحصول عليها بزيادة الإنتاج المحلي وتصديره.

مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج الوطني الإجمالي: تختلف الدول من حيث مساهمة قطاعها الزراعي في الإنتاج الإجمالي الوطني، والذي يعود إلى مدى أهمية القطاع من دولة إلى أخرى. وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة نظرا لمساهمته في تكوين الدخل الوطني وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان مع العلم أن سكان الريف يمثلون 36% من مجموع السكان، ويتوجه منهم 2% سنويا لممارسة الفلاحة وهذا يدل على النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في الفترة الأخيرة. فقد وصل الدخل الوطني في 2008 إلى 711.57 مليار دولار بعد ما كان يمثل فقط 77.6 مليار دولار في 1991

[1]- محمد غردي، **المرجع السابق ذكره**، ص37.

وهذا يمثل زيادة بنسبة 817.20%، كما أن القطاع الزراعي قد عرف نموا خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2007) بنسبة 98.28% مع العلم أن الأسعار في تلك الفترة قد عرفت شبه استقرار، مما يعني أن هذا النمو ناتج عن ارتفاع حجم الاستثمارات والدعم لبعض السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج[1].

ولكن مع كل هذا التطور الحاصل، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني ضئيل فهو يمثل 6.44% في 2008 بعد ما كان يمثل 10.33% سنة 1991، وهذا يعود لعدم مواكبة الإنتاج الزراعي للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى رغم أهمية هذا القطاع في الجزائر.

مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل: يساهم القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل خاصة في المناطق الريفية. وفي الجزائر بلغت نسبة السكان في هذه المناطق 36% حسب إحصائيات 2006، وهي في ازدياد بنسبة 1,8% سنويا. أما نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي، فتمثل 2% سنويا. وتبين هذه الإحصائيات إمكانية استيعاب هذا القطاع لليد العاملة، فقد أظهرت إحصائيات 2006 أن عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في هذا القطاع، تقدر بـ1058830 منصب، بعد ما كان عدد المناصب المنشأة في 2000 تتمثل في 142289 منصب[2].

مساهمة الزراعة في تطوير الصناعات الغذائية: تعد المنتجات الزراعة بشقيها النباتي والحيواني مواد أولية للكثير من الفروع الصناعية، وذلك بتوفير الزيادة السلعية من المواد الزراعية لتحول الجزء الزائد منها إلى القطاع الصناعي، كشرط أساسي لنجاح عملية التصنيع.

والجزائر نظرا لتوفرها على إمكانيات تطوير الصناعات الغذائية ومرتكزات إقامتها، فقد قام القطاع الخاص منذ 1990 بتنمية وتطوير مثل هذه الصناعات، كما عمدت السلطات على إنشاء العديد من هذه الصناعات بتقديم القروض والكثير من التسهيلات المصرفية. أما فيما

[1]- فوزية غربي، القطاع الزراعي بين الاكتفاء والتبعية، **المرجع السابق ذكره**، ص46.

[2]- محمد غردي، **المرجع السابق ذكره**، ص25.

يخص الفترة ما قبل التسعينيات، فقد قامت بمباشرة إنشاء هذه الصناعات ومنها: صناعة الحبوب، صناعة الزيوت، صناعة المعلبات الغذائية وصناعة التمور...[1]

مساهمة الزراعة في ترقية التجارة الخارجية للمواد الزراعية: مع التحولات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري بتحوله إلى نظام اقتصاد السوق، تبنت الجزائر من خلال سياساتها الزراعية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، مما حسن من مشاركة الجزائر في التجارة الخارجية من خلال تصدير واستيراد هذه المنتجات.

ففي هذا المجال، قامت الجزائر بتصدير المنتجات الزراعية بقيمة 6104747 مليون دولار لسنة 2007، والتي ستكون مصدرا للعملة الصعبة ومصدرا للاستثمار، إلا أن قيمة الواردات الزراعية لا تزال في ارتفاع بحيث وصلت في 2007 إلى 25992 مليون دولار، بمعنى أن القطاع الزراعي يساهم بـ3 مليون دولار. وعلى هذا الأساس يستلزم عليها تشجيع الإنتاج المحلي للتقليص من حجم الواردات ليكون ميزانها التجاري رابح.

دور الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة: يساهم القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الوطني وكونه موردا أساسيا لنسبة معتبرة من السكان، وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال زيادة الإنتاج، بتشجيع وتحسين الممارسات الزراعية مع المحافظة على الموارد الطبيعية[2].

المطلب الثاني: التحديات الراهنة للزراعة في الجزائر.

نظرا للمشاكل المختلفة التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر وأهمية هذا القطاع على الصعيد الاقتصادي لكونه قطاعا اقتصاديا، وعلى الصعيد الاجتماعي بتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين مناصب الشغل وكذا على الصعيد البيئي، فإن أهم تحديات هذا القطاع تتمثل في:

1- تحقيق الأمن الغذائي المستدام: وصلت نسبة التغطية من إنتاج المواد الغذائية سنة 2008 في الجزائر إلى 64%،[3] وتلجأ الجزائر لتلبية الحاجيات الوطنية إلى الاستيراد خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، مما يكلفها فاتورة غذائية عالية في كل سنة، لذا وجب على السلطات وضع برامج لتنمية الفروع الغذائية لرفع الإنتاج، مع ضرورة الحفاظ على الموارد لتحقيق أمن غذائي مستدام

[1]- فوزية غربي، القطاع الزراعي بين الاكتفاء والتبعية، **المرجع السابق ذكره**، ص50.

[2]- محمد غردي، **المرجع السابق ذكره**، ص ص40-44.

[3]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق**، (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2012).

خصوصا مع زيادة الطلب على الغذاء نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني والذي قدر في 2009 بـ1،2%، مما يعني استمرارية الفجوة الغذائية في الجزائر.[1]

2- **تنمية الريف الجزائري**، باعتبار أن الزراعة هي النشاط الرئيسي في المناطق الريفية، تعمل الجزائر على تثبيت السكان في هذه المناطق من أجل تنمية هذه المناطق ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية وعلى رأسها النشاط الزراعي.

فنسبة سكان هذه المناطق تنخفض من فترة إلى أخرى فبعدما كانوا يمثلون 68.6% في 1966 انخفضوا إلى 60% في 1977، وإلى 50.3% في 1987، ثم إلى 39% في 2005،[2] ويمكن تفسير هذا الانخفاض المستمر في نسبة سكان الأرياف ونزوحهم إلى المدن إلى عدة عوامل منها البحث عن تحسين المستوى المعيشي، رفع المداخيل، الصحة، التعليم...

وعليه فالتحدي من أجل ضمان استمرارية النشاط في هذه المناطق هو في تحسين مستوى معيشتهم وبناء المرافق العمومية لتثبيت السكان، ومساهمتهم في العمليات التنموية بطريقة مباشرة بممارسة الفلاحة، أو غير مباشرة عبر نشاطات أخرى كنقل البضائع...

3- **حماية الموارد الطبيعية**: يتمثل التحدي في وضع برامج لحماية الثروات الطبيعية خاصة الأراضي المهددة بالتصحر واستصلاح الأراضي، وزيادتها بهدف زيادة إنتاج الغذاء مع المحافظة علي الأراضي الزراعية القديمة من التدهور والبوار وإعادة استصلاح ما تدهور.

ولرفع هذا التحدي، على السلطات تجهيز البني التحتية بتوفير تقنيات الري والكهرباء والطرق وتوفير المياه، وكذلك تطوير نظم الري ووضع الحلول المناسبة للتعامل مع التغيرات المناخية الطارئة، لأن كثيرا من المستثمرين في الأراضي الصحراوية يفتقدون إلى منظومة العمل المتكامل في عملية استصلاح الأراضي.[3]

---

[1]- بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012-2013، ص136.

[2]- Omar BESSAOUD, **La stratégie de développement rural en Algérie: CIHEAM-IAM**, Montpellier: UMR, Moisa, (Date Non Citée).

[3]- أحمد عادل، "مجلة الزراعة: استصلاح الأراضي الصحراوية تحديات تبحث عن حلول"، نقلا عن الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=496490&eid=54، 2014/05/14، 15:00.

خلاصة:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عامة عن القطاع الفلاحي في الجزائر فتطرقنا بداية إلى السياسات الزراعية التي طبقت في القطاع سواء في ظل الاشتراكية وفي ظل اقتصاد السوق، ومن ثم إلى وضعية القطاع من خلال التطرق إلى إمكانياته الطبيعية، البشرية الزراعية ومجال البحث العلمي والتكنولوجي، وكذلك إلى أهمية القطاع والعراقيل التي تواجهه.

بالنسبة إلى السياسات الزراعية الاشتراكية تتمحور سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية على تأميم الأرض، توزيعها واستغلالها، ومما ميز السياسة الأولى أنها كانت مبادرة شعبية بالأساس، أما فيما يخص تلك التي طبقت في الثمانينيات، فبالنظر إلى التغيرات التي طرأت على مستوى النظام السياسي بظهور خطابات جديدة، بروز عوامل خارجية بانهيار أسعار البترول على المستوى العالمي سنة 1986 وانهيار الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بإصلاح 1987 واستمرار تهميش هذا القطاع الاستراتيجي، ظهرت توجهات جديدة تحكم القطاع الزراعي فتمحورت السياسات الخاصة به بإعادة هيكلة القطاع فيما يخص إصلاح 1981 وتكوين المستثمرات الفلاحية وتحديد حقوق وواجبات الفلاحين فيما يخص إصلاح 1987.

أما بالنسبة للسياسات الزراعية في ظل اقتصاد السوق فلم يكن توجهها اختياريا بل تم فرضه من طرف صندوق النقد الدولي على الاقتصاد الوطني في 1989، فتم إعادة هيكلة القطاع الزراعي في 1990 وفقا لنظام اقتصاد السوق، تلاه في 2000 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أين تم إعادة الاعتبار للزراعة كأحد المحاور الأساسية في الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص وضعية القطاع الزراعي فركزنا على الفترة ما قبل 2009 أي الظروف السائدة أثناء إصدار سياسية التجديد الزراعي والريفي.

فبالنسبة لإمكانيات القطاع، فبصفة عامة تظهر أنها معتبرة مع بعض النقائص خاصة في الجانب التقني والعلمي.

وأشرنا كذلك إلى أهمية هذا القطاع على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وتجدر الإشارة هنا أن هنالك طغيانا للجانب الاقتصادي على الجوانب الأخرى.

وفي الأخير تطرقنا إلى العراقيل الطبيعية، التكنولوجية والمادية والتسييرية التي تواجه الزراعة في الجزائر وتعرقل بذلك تحقيق تنمية القطاع الزراعي مما يستوجب رسم سياسة تراعي فيها أبعاد التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

مضمون سياسة التجديد الزراعي والريفي وأهدافها التنموية.

بعد ما تم تقديم صورة عن القطاع الزراعي في الجزائر، ومعرفة مختلف العوامل الطبيعية البشرية والتقنية التي تساهم في تحقيق التنمية، ومعرفة كذلك مكانته في الاقتصاد الوطني، مختلف العراقيل التي تعاني منها الزراعة في الجزائر، أهميتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتحديات الراهنة التي تواجهها وعلى رأسها الأمن الغذائي، خصوصا مع التطورات اللاحقة على مستوى الأسواق العالمية بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، مع العلم أن الجزائر أكبر مستورد للمواد الغذائية حتى الأساسية منها، بفاتورة مكلفة جدا للخزينة العمومية، بالإضافة إلى أنها على مشارف الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي ضرورة تشجيع الحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة مكون الأراضي الزراعية المهددة بالتصحر على وجه الخصوص، بزحف الكثبان الرملية نحو المناطق الشمالية للبلاد أين تتمركز الأراضي الزراعية، وحمايتها من زحف الإسمنت بالتوسع العمراني على حسابها، والحفاظ على الموارد المائية مع موجة الجفاف، التي تسبب تناقص منسوب المياه، مع العلم أن الجزائر صنفت من بين الدول الفقيرة من حيث هذا المورد في ظل التغيرات المناخية التي تهدد العالم بأسره كما سبق الذكر.

ولرفع هذه التحديات بتكثيف جهود مختلف فاعلي هذا القطاع الإستراتيجي سواء العموميين أو الخواص لرفع الإنتاج الوطني من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام من جهة، وتقوية قدراتها على المنافسة من جهة أخرى، أصبح لزاما على السلطات المكلفة أن ترسم سياسة زراعية تراعي فيها البعد البيئي الاقتصادي والاجتماعي. بمعنى آخر رسم سياسة زراعية مستدامة، لتحقيق الرهانات والارتقاء إلى مستوى الاقتصاديات العالمية. من هنا عملت الجزائر على تجديد سياستها الزراعية لمواصلة مسارها التنموي المستدام الذي بدأت به مع بداية الألفية الجديدة، وذلك مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تحت اسم **سياسة التجديد الزراعي والريفي**.

ففي هذا الفصل إذن، سنتطرق إلى التعريف بسياسة التجديد الزراعي والريفي، وفيها سيتم التركيز على المقومات التي ترتكز عليها هذه السياسة، إطارها القانوني والمالي كأساس لها في جزءه الأول. أهدافها التنموية الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتنظيمية، والتي وضعت من أجلها في جزءه الثاني. وإطارها الاستراتيجي الذي اعتمدت عليه لتنفيذها من خلال التطرق إلى مختلف البرامج التنموية الزراعية والريفية في جزءه الأخير.

المبحث الأول: التعريف بسياسة التجديد الزراعي والريفي ومرتكزاتها.

في هذا المبحث سنتطرق إلى مرتكزات سياسة التجديد الزراعي والريفي التي تم الإعلان عنها سنة 2008، ودخلت حيز التنفيذ في 2009 إلى إطارها القانوني والمالي كأساس لهذه السياسة.

المطلب الأول: ركائز سياسة التجديد الزراعي والريفي.

تم الإعلان عن سياسة التجديد الزراعي والريفي سنة 2008، والتي تعد امتدادا لإستراتيجية بدأ العمل بها منذ سنة 2000 مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، التي تم إضافة مفهوم التنمية لها لتصبح بعد ذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية منذ سنة 2002، وتم الشروع بتطبيقها بدءا من 2003 نظرا لأهميتها وإعادة الاعتبار لهذه المناطق للحفاظ على الموارد المحلية ودعم النشاط الزراعي، لكونها النشاط الاقتصادي الأساسي فيها، فكان الأمن الغذائي وتطوير المناطق الريفية الهدف الرئيسي لهذه السياسة، وذلك بالتركيز على اللامركزية وتحميل مسؤولية التسيير على المستوى المحلي وترسيخ تنمية ريفية مشاركاتية تقوم على أساس الحكم الراشد في هذه المناطق الريفية، تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التشغيل، ضمان مداخيل الفلاحين واستقرار السكان فيها.

فتم تجديد هذه السياسة بتجديد مقوماتها، وبتنظيم برامج جديدة مع سياسة التجديد الزراعي والريفي، التي تم الإعلان عن بداية تطبيقها بصفة رسمية يوم 21 أفريل 2009 ببسكرة،[1] وينظمها قانون التوجيه الفلاحي الصادر في الجريدة الرسمية في 10 أوت 2008 الذي يمثل الركيزة القانونية التي تقوم عليها هذه السياسة وتحكمها منذ بداية الإعلان عن تنفيذها.

وتقوم سياسة التجديد الزراعي والريفي من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة لمسايرة التطورات العالمية، ببروز مفهوم التنمية المستدامة كإستراتيجية عالمية جديدة للتنمية بإدراج البعد البيئي في العملية التنموية في ظل تدهور البيئة، وتجسيد سيادة غذائية بتحقيق الأمن الغذائي، على ثلاث مرتكزات أو مقومات أساسية ومتكاملة، وهي:

- التجديد الريفي.
- التجديد الزراعي.
- تطوير الكفاءات البشرية والتقنية.

[1] - **خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الزراعي والريفي**، بسكرة، 28 فيفري 2008.

تمثل هذه المقومات الثلاث أسس ومبادئ سياسة التجديد الزراعي والريفي لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع، ويشكل مرتكز تطوير الكفاءات البشرية والتقنية المرتكز المشترك بين مركزي التجديد الزراعي والتجديد الريفي.

التجديد الريفي:

يمثل المرتكز الأساسي الأول في سياسة التجديد الزراعي والريفي، ويتضمن جملة من المشاريع التنموية الموجهة للمناطق الريفية، بحيث يهدف هذا المرتكز إلى تطوير كل المناطق الريفية خاصة المناطق الأكثر عزلة، التي يواجه فيها الفلاحون صعوبات في ممارسة النشاط الزراعي؛ كالمناطق الجبلية، منطقة الهضاب والصحراء،[1] من أجل تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.

فهذا المرتكز يقوم على فكرة أنه لا توجد هنالك تنمية بدون اندماج على مستوى القاعدة وبدون تعاضد الموارد والوسائل، من خلال تنفيذ جملة من المشاريع التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، بمعنى التأكيد في هذه السياسة على اللامركزية في التسيير وتحميل المسؤولية لمختلف الفاعلين على المستوى المحلي، لتحقيق تنمية ريفية مستدامة وتساهمية.

كما تصنف ركيزة التجديد الريفي في إطار الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لدمقرطة المجتمع والحكم الراشد في كافة الأقاليم الريفية، وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في ميدان التشغيل والدخل واستقرار السكان، وكذا الحفاظ على الموروث الثقافي لهذه المناطق، وأهداف اقتصادية بيئية باستغلال وتسيير الموارد الطبيعية.[2]

تعمل سياسة التجديد الريفي لمجابهة التحديات الجديدة مع التفتح الاقتصادي في ظل نظام اقتصاد السوق على تثمين الموارد المحلية في هذه المناطق ومساهمتها في تطوير وترقية الاقتصاد الوطني خصوصا، هذا ما دفع بالسلطات العمومية وبعض المتعاملين الخواص للتوجه إلى تحقيق تنمية ريفية ومحلية من أجل إنتاج مواد زراعية محلية تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة، تم وضع وتفعيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي اعتمدت بدورها على آليتين وهما:

- نظام المعلوماتية لبرامج دعم التجديد الريفي.

---

[1]- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014**, Alger: MADR, Novembre 2010, p3.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص7.

- نظام مساعدة اتخاذ القرارات لتحقيق التنمية المستدامة.

واستعمال هاتين الآليتين وتنفيذ البرامج يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، وهذا حسب خصوصية كل منطقة ووضعيتها.

التجديد الزراعي:

يمثل **التجديد الزراعي** المرتكز الأساسي الثاني من سياسة التجديد الزراعي والريفي، ويرتكز على البعد الاقتصادي لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فيقوم هذا البرنامج من الناحية العملية على نقاط أساسية تتحدد في:

- وضع برنامج مكثف تستعمل فيه وسائل إنتاج عصرية ومتطورة، بهدف رفع الإنتاج وتكثيفه ودمج الفروع الغذائية، بحيث تستهدف هذه السياسة الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك والتي تتمثل في:

فرع الحبوب، فرع الحليب، فرع الخضر الجافة، فرع البطاطا، فرع الزيوت، الفروع الغذائية الصناعية، فرع التمور كفرع إستراتيجي في الزراعة الجزائرية، بحيث أنها تتمتع بأفضل نوعية في مجال التمور، فرع اللحوم الحمراء وفرع الدواجن.

ومن أجل تطوير هذه الفروع من خلال البرامج المسطرة، تخضع عملية الإنتاج إلى نظام عملية اقتصاد مياه الري، من خلال استعمال تقنيات عصرية واقتصادية.

- وضع أسس تنظيمية لعملية الإنتاج الزراعي لتحقيق هدف مزدوج، فمن جهة تحقيق الاستقرار على مستوى العرض بالنسبة للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك كالحبوب، الحليب، البطاطا والزيوت، ومن جهة أخرى حماية مداخيل المنتجين.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف المزدوج يستلزم تنظيم محكم في الإنتاج وتجهيز وسائل التخزين لضمان السير الحسن للأسواق من خلال تنظيم عملية العرض والطلب على المنتجات الغذائية.

- خلق بيئة ملائمة للاستثمار من خلال تقديم مساعدات مالية بتقديم قروض من دون فائدة لاقتناء العتاد الفلاحي اللازم لتفعيل النشاط الزراعي وتطويره.

فيقوم هذا المرتكز بدعم النشاطات الفلاحية من خلال حماية المستثمر من انخفاض الأسعار أو الإنتاج لعوامل عدة، خاصة المناخية منها.[1]

[1]- Ministère de l'agriculture et le développement rural**, op.cit.** pp3-4.

تطوير الكفاءات البشرية والتقنية:

يعد تطوير الكفاءات البشرية والتقنية المرتكز الأساسي الثالث والمشترك بين مرتكزي التجديد الفلاحي والتجديد الزراعي في سياسة التجديد الزراعي والريفي، ويقوم على فكرة ضرورية تتمثل في دعم وتطوير الكفاءات البشرية العاملة في القطاع الزراعي والتطوير التقني للإدارة العاملة به، فهذه الركيزة عبارة عن رد فعل على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة وتتمحور في:

- عصرنة طرق التسيير وإدارة المصالح الزراعية، بتطوير القدرات التقنية والبشرية.
- تطوير أجهزة الرقابة لحماية الغابات، الثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي.
- الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتكوين والإرشاد في المجال الفلاحي، وذلك لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا وتطبيقها في الميدان.
- تطوير القدرات البشرية والمادية في جميع المؤسسات والهيئات المكلفة بالقطاع الزراعي.[1]

يمكن تفسير المزاوجة في السياسة الزراعية لـ2009-2014 بين التجديد الزراعي والتجديد الريفي وجعل من هذا الأخير مرتكز من مركزاتها إلى جانب تطوير الكفاءات البشرية والتقنية الذي يمثل المرتكز المشترك بينهما. تتدارك السلطات الجزائرية العلاقة بين عالم الريف والنشاط زراعي، بحيث تعتبر هذا المجال النشاط الاقتصادي الرئيسي في هذه المناطق الريفية، فعمدت السلطات بناء على ذلك إلى إدماج الريف الجزائري في العملية التنموية بوضع سياسة زراعية تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة.

ولضمان تحقيق التنمية المستدامة، يستلزم الأمر تطوير البنى التحتية وتحسين الظروف المعيشية ودعم مختلف النشاطات الاقتصادية. فبتحقيق تنمية ريفية مستدامة سنصل إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة كما سبق الذكر.

فالريف الجزائري يزخر على غرار المناطق الريفية في المتوسط بما فيها المناطق الجبلية، بثروات محلية معتبرة، إلى جانب الثروات الطبيعية المتواجدة في المناطق الصحراوية، كما تمثل مصدر لحركية التنمية المحلية التي يجب الاهتمام بالنظام الزراعي المتواجد بها، وذلك ضمانا للأمن الغذائي لسكانها من جهة ومن جهة أخرى حماية للموروث والمنتجات المحلية لهذه المناطق.

فعملية المزاوجة بين التجديد الزراعي والريفي في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي تسمح بتهيئة جميع المناطق الريفية، ومساهمة كل واحدة منها في النشاط الاقتصادي مهما كانت الظروف الطبيعية التي

[1]- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014, **op.cit**, p5.

تتميز بها، وهذا النمط يسمح بتمركز السكان بها، الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ عليها ورفع الإنتاج. بمعنى ترسيخ نظام زراعي مستدام.[1]

المطلب الثاني: الإطار القانوني لسياسة التجديد الزراعي والريفي.

ينظم قانون التوجيه الفلاحي الصادر في الجريدة الرسمية في 10 أوت 2008 سياسة التجديد الزراعي والريفي، والذي يمثل الركيزة القانونية التي تقوم عليها منذ بداية الإعلان عنها في 2008 ودخولها حيز التطبيق سنة 2009.

وقد حدد هذا القانون الأهداف التي وضعت من أجلها هذه السياسة وذلك في المادة الأولى والثانية منه، فتنص المادة الأولى على ما يلي: "**يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص وعالم الريف على العموم**".[2]

يظهر من خلال هذه المادة أنه وإلى جانب تحقيق الأمن الغذائي كهدف رئيسي لسياسة التجديد الزراعي والريفي، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تثمين الوظائف الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للفلاحة برفع الإنتاج وتطوير وسائله، ضمان مداخيل العاملين في القطاع الزراعي والريفي بشكل أعم، وحماية الموارد الطبيعية خاصة مورد الأرض والمياه كعنصرين جوهريين في النشاط الزراعي، وذلك بترقية عملية مشاركة السلطات العمومية مع مختلف الشركاء الخواص للمساهمة في تحقيق التنمية في الفضاء الريفي كعنصر أساسي ومحرك للعملية التنموية، باعتبار أن الزراعة هي النشاط الرئيسي في هذه المناطق.

كما حدد قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 سبل ووسائل ترقية القطاع الفلاحي وتنظيم المهنة وتحديد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية والممتلكات التابعة للدولة عن طريق الامتياز، ولتحقيق الأهداف المسطرة، حددت المادة السادسة من الباب الأول أدوات هذا التوجيه فنصت على ما يلي: "**يتم تحقيق أهداف التوجه الفلاحي من خلال:**

---

[1]- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, **Fiche de projet de jumelassions classique: programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association**, Alger: MADR 2009, p10.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 08-16 المتضمن لقانون التوجيه الفلاحي"، **الجريدة الرسمية**، العدد 46، 10 أوت 2008، ص ص5-6.

- **أدوات التوجيه الفلاحي.**
- **أحكام تخص العقار الفلاحي.**
- **تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي.**
- **تأطير النشاطات الفلاحية والمهن.**
- **التأطير العلمي والتقني والبحث، التكوين والإرشاد والتمويل".**[1]

كما نظم هذا القانون مشكلة العقار الفلاحي، والتي تعد من أبرز المشاكل القانونية التي تحول دون السير الحسن للنشاط الفلاحي في الجزائر، بعرقلتها للاستغلال الأمثل لمورد الأرض بطريقة عقلانية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر، بحيث أن معظم المنازعات القانونية تدور حول ملكية العقار الفلاحي، وتعود أصل إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية، بحيث حدثت في هذه الفترة تغييرات جذرية بتحطيم النظام المعمول به سابقا واستبداله بنظام رأسمالي، أضف إلى ذلك السياسات الاستعمارية المنتهجة المتمثلة في سلب الأراضي الزراعية الخصبة للجزائريين ومنحها للمعمرين وتجويعهم مما دفع بهم إلى الهجرة.

وبعد الاستقلال وضع نظام آخر طبقا للتوجه الأيديولوجي المعمول به آنذاك والمتمثل في التوجه الاشتراكي، الذي هدف إلى تأميم الأراضي الزراعية، تنظيمها ومن ثم إعادة توزيعها وتطوير المناطق الفلاحية، إلا أنه لم تتمكن السلطات عبر سياساتها والأطر القانونية المؤسسة لها من إقامة نظام فعال لاستغلال الأراضي الزراعية. ومع بداية الثمانينيات وفي ظل سياسة إعادة هيكلة القطاع بصدور قانون 87-19 المنشئ للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، خلقت الكثير من المنازعات والخلافات حول الأراضي الفلاحية بين الفلاحين والدولة. وبصدور قانون التوجيه العقاري والذي من خلاله تراجعت الدولة عن مبادئها الاشتراكية وإعادة الأراضي لملاكها الأصليين، سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذه الأراضي، إلا أنه وبالنظر للنقائص التي عرفها هذا القانون لعدم شموليته لجميع أراضي صندوق الثورة بحيث تم إعادة الأراضي المؤممة لأصحابها، أما فيما يخص الأراضي التي تم التبرع بها للصندوق، فلم تكن هنالك أحكام تحدد وضعيتها، فأحدث ذلك نزاعات قانونية بين الدولة والمالكين الأصليين الذين يريدون استعادة أراضيهم، مما أدى ذلك إلى عرقلة الاستغلال الكامل للأراضي.[2]

وتعد المنازعات القانونية على الأراضي السهبية التي تشكل أخصب الأراضي الزراعية في الجزائر ونقائص قانون الرعي لتنظيم كيفية استغلال الأراضي، من أكبر الحواجز التي تحول دون السير الحسن

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرجع السابق ذكره**، ص7.

[2]- عياش خديجة، **المرجع السابق ذكره**، ص ص78-82.

للنشاط الزراعي بالاستغلال العقلاني لمورد الأرض، وبالتالي عرقلة تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر التي لا تزال تعاني منها إلى يومنا هذا.

وعلى هذا الأساس خصص المشرع الجزائري في قانون التوجيه الفلاحي الذي يمثل الركيزة القانونية لسياسة التجديد الزراعي والريفي في بابه الثالث أحكاما تتعلق بتنظيم العقار الفلاحي، وذلك لضمان الاستغلال الكامل والأمثل لمورد الأرض كعنصر أساسي في النشاط الزراعي، فبموجب هذا القانون تمنح الدولة امتيازات لفائدة الفلاحين على شكل عقود لاستغلال العقارات، وذلك مقابل دفع إتاوة في كل سنة فقد تم تحديد الامتياز كنمط لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، وهذا ما جاءت به المادة 17 من هذا القانون، فهي تنص على ما يلي: **"يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة".**

كما نص كذلك هذا القانون في المادة 22 والتي تتكفل بالأحكام المتعلقة بالتصرفات الواقعة على العقار الفلاحي، على ضرورة الحفاظ على الأراضي الفلاحية وعدم استغلالها لأغراض ونشاطات أخرى، فجاء فيها ما يلي: **"يجب ألا تقضي التصرفات الواقعة على الأراضي الفلاحية ذات الوجه الفلاحي إلى تغيير وجهها الفلاحي".**

ولضمان الاستغلال العقلاني والرشيد لها، نص هذا القانون كذلك، على ضرورة تجميع الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها وإلغاء تجزئتها وتوفير الظروف الموضوعية والوسائل اللازمة والعصرية لاستغلال وحدات الإنتاج وتسييرها، حسب ما جاء في المادة 24 من الأحكام المتعلقة بالتجميع.[1]

أما فيما يخص تنظيم الأراضي الرعوية المتدهورة خاصة في منطقة الهضاب، والذي يعود لعوامل بشرية عن طريق الرعي غير المنظم، ولعوامل طبيعية بزحف الكثبان الرملية وما ينجر عنه من فقدان للثروات النباتية المتواجدة بالمنطقة، فقد خصص قانون التوجيه الفلاحي في المواد 26، 27، 28 و29 من الباب الثالث المنظم للعقار الفلاحي لتنظيم هذا النوع من الأراضي، والتي تنص على ضرورة التقيد بالنظام الخاص بالرعي من أجل حماية التنوع البيولوجي بها، لما تزخر به من نباتات محلية خاصة، وضرورة حمايتها لما تلعبه من دور بالغ الأهمية في العملية التنموية واستغلالها بطريقة مستدامة.[2]

وفي ظل التحديات التي تواجه الجزائر بإقبالها الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، يستوجب عليها تقوية قدراتها الاقتصادية بتنويع نشاطاتها بتنمية القطاع الزراعي، وتعزيز قدراتها على منافسة المنتجات الغذائية العالمية، من هنا فقد خصص هذا القانون في بابه الرابع أحكاما لتنظيم وترقية الإنتاج الفلاحي وتحديد التدابير الهيكلية اللازمة لمطابقة المعايير العالمية. وتتمثل هذه التدابير في تثمين الإنتاج الغذائي الذي تنظمه المادة 31 والمادة 32، وحماية الصحة النباتية والحيوانية، والتي تنظمها المواد 35 و36 التي

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرجع السابق ذكره**، ص7.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص8-9.

تنص على رقابة صحة الحيوانات والنباتات مما يسمح بحماية التنوع البيولوجي، أما فيما يتعلق بضبط المنتجات الفلاحية، فنظمتها المواد 41، 42 و43 للموازنة بين عملية العرض والطلب على المنتجات لحماية مداخيل الفلاحين، وهذا يدل على الاهتمام بالجانب الاجتماعي في عملية تنمية القطاع في ظل سياسة التجديد الزراعي والريفي.

كما نظم هذا القانون نظرا لأهمية تأطير العامل البشري في أي عملية تنموية، كيفية العمل في المستثمرة الفلاحية، وحدد هياكل التنظيم الفلاحي والتي تتمثل في جمعيات مهنية للفلاحين، تعاونيات فلاحية، غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشتركة، مؤسسات وهيئات مهنية وتعاضديات فلاحية.
أما فيما يخص البحث العلمي والإرشاد الفلاحي وما يلعبه في تطوير القطاع الزراعي، فقد حدد هذا القانون أحكام خاصة بذلك، كما حدد الهياكل المكلفة بتمويل النشاطات الفلاحية في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع.

المطلب الثالث: الإطار المالي لسياسة التوجيه الفلاحي والريفي.

تدخل سياسة التجديد الزراعي والريفي في إطار برنامج التنمية للمخطط الخماسي (2010-2014)، الذي خصص له مبلغ مالي معتبر يقدر بـ: 21214 مليار دج، حيث كان نصيب الدعم الفلاحي والريفي في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي والذي بدأ الشروع فيه سنة 2009 يقدر بـ: 1000 مليار دج،[1] أي بمعدل 200 مليار دج لكل سنة على مدار خمس سنوات.
من خلال قراءة الميزانية المالية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يظهر أن السلطات تهدف من خلال هذا الغلاف المالي المعتبر إلى تنمية هذا القطاع الإستراتيجي وعالم الريف بشكل عام، من أجل الرفع من نسبة مساهمته في الدخل الوطني، بتنمية قطاع خارج قطاع المحروقات بشكل مستدام.

أما فيما يخص توزيع الموارد المالية على البرامج، فقد تم تخصيص 69% من الميزانية العامة الموجهة للقطاع لبرامج التجديد الزراعي، ما يمثل 600 مليار دج، أي بمعدل 120 مليار دج سنويا، أما برامج التجديد الريفي فقد خصص لها 18% من الميزانية، أي ما يعادل 38 مليار دج، و13% لبرامج دعم وتطوير الكفاءات البشرية والتقنية، أي ما يعادل 24 مليار دج.[2]
يظهر من خلال توزيع الميزانية الموجهة لهذا القطاع في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي، أنه تم تخصيص أكبر نسبة منها والتي تمثل 69% للتجديد الزراعي، بحيث خصصت بشكل كبير لدعم الإنتاج

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، الجزائر، 24 ماي 2010.
[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص28.

وهذا يعود إلى الأزمة الغذائية لسنة 2008، بارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. خصوصا وأن الجزائر تعتبر من أكبر المستوردين للحبوب، لذا فهي تسعى لتحقيق أمن غذائي مستدام.

فعلى العموم، فقد خصصت الميزانية لما يلي:

- اقتناء البذور، الشتلات وإعادة إنتاجها.
- دعم أسعار اقتناء الأسمدة لكل أنواع الإنتاج الفلاحي.
- تقديم مساعدات عمومية من أجل اقتناء العتاد الفلاحي لكل أنواع الأنشطة الفلاحية، تربية الماشية وأجهزة الري المقتصدة للمياه، كما تدعم حصريا الأجهزة المصنعة محليا بصفة البيع بالإيجار.
- دعم أسعار الحبوب لتشجيع الإنتاج المحلي، وضمان استقرار أسعار القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات وتقديم سعر تحفيزي لجمع محاصيل الخضر الجافة لكونها موادا أساسية.
- دعم إنتاج الحليب.
- دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، بحيث تتكفل الدولة بتلقيح الماشية وتقديم إعانات لتجديد الحضائر لتربية الماشية، وتوفير العلف بأسعار مدعمة خاصة في حالة الجفاف.
- تقديم مساعدات لإنتاج أنواع من الأشجار المثمرة، خاصة إنتاج زيت الزيتون، والتمور.

وفيما يتعلق بمصادر تمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي، فمنذ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، فقد تطورت عملية الدعم للمستثمرين ومختلف المتعاملين وسكان الأرياف، فتم إنشاء صناديق تلبي حاجياتهم، وتتمثل في:

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.
- صندوق الحماية الصحية الحيوانية وحماية الصحة النباتية.
- صندوق الضمان ضد الكوارث الطبيعية.
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.
- الصندوق الخاص لدعم مربيي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين.[1]

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص28.

كما تنص المادة 86 على أنه: **"تنشأ، عند الحاجة، هيئات مالية للمساهمة في تمويل القطاع الفلاحي ومرافقته وذلك طبقا للتشريع المعمول به"**[1]، بمعنى أنه يمكن في حالة الحاجة إلى مصادر أخرى للتمويل إنشاء مؤسسات من أجل مساهمتها في تطوير وتنمية الفلاحة.

يمكن الاستخلاص من تعريف سياسة التجديد الزارعي والريفي بالتطرق إلى ركائزها التي تقوم عليها وإطارها القانوني الذي ينظمها وكذا المبلغ المالي المعتبر المخصص.

من خلال التعريف بسياسة التجديد الزراعي والريفي من حيث المرتكزات التي تقوم عليها ومن خلال إطارها القانوني، بالرغم أنه من خلال الامتياز كنمط استغلال الأراضي التابعة للدولة لتنظيم الأراضي الفلاحية واستغلالها لرفع الإنتاج وتنمية القطاع الزراعي أنه ساهم من جهة في رفع الإنتاج الوطني ومن جهة أخرى مصدر لمشكلة العقار الفلاحي الذي عانت ولا تزال تعاني منه الجزائر، ومن خلال إطارها المالي المعتبر أنها بشكل عام مقاربة في التنمية المستدامة.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرجع السابق ذكره**، ص9.

المبحث الثاني: الأهداف التنموية لسياسة التجديد الزراعي والريفي.

يهدف برنامج التجديد الزراعي والريفي استكمالا للمسار التنموي المستدام الذي بدأت به سنة 2000 مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتحقيق هدفين رئيسيين، **الأول** يتمثل في تحقيق أمن غذائي مستدام والتخلص من التبعية الغذائية بتحقيق تنمية زراعية مستدامة، خصوصا مع التحديات الجديدة للقطاع الزراعي، التي تستوجب على السلطات الرفع من إنتاجية المواد الزراعية، خاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، في ظل ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، وتنويع الإنتاج المحلي وتكثيفه للقدرة على المنافسة في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة مورد الماء، مع التغيرات المناخية بارتفاع درجات الحرارة في السنوات الأخيرة، والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تتناقص من جراء عوامل طبيعية أبرزها ظاهرة التصحر وعوامل بشرية باستغلال الأراضي الفلاحية لنشاطات أخرى.

و الهدف الثاني يتمثل في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في كل الأقاليم الريفية التي سيتم إعادة إحيائها من دون استثناء ولا تهميش والاستغلال الأمثل والعقلاني لمواردها الطبيعية.[1]

وعلى هذا الأساس، رسمت السلطات المكلفة بالقطاع سياسة التجديد الزراعي والريفي التي تقوم على ركيزة قانونية تم تشريعها والإعلان عنها في الجريدة الرسمية سنة 2008، وتم تخصيص مبلغ مالي معتبر لها يقدر بـ1000 مليار دج، من أجل تحقيق أهداف ونتائج في الميدان الاقتصادي، الاجتماعي البيئي وكذا التنظيمي.

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التجديد الزراعي والريفي:

تهدف أي سياسة زراعية باعتبارها سياسة قطاعية خاصة بالزراعة إلى تحقيق أهداف اقتصادية. برفع مستوى الإنتاج الزراعي ورفع نسبة مساهمته في الدخل الوطني، إضافة إلى أهداف اجتماعية بتوفير مناصب للشغل وتحسين للمستوى الاجتماعي للعاملين في هذا القطاع. وفي الجزائر التي تعتبر هذا القطاع كقطاع استراتيجي في الاقتصاد الوطني، فإن هذه الأخيرة تسعى من خلال سياسة التجديد الزراعي والريفي إلى تحقيق أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية خاصة في المناطق الريفية، خصوصا مع عملية الموافقة بين التجديد الزراعي والتجديد الريفي في إطار هذه سياسة، واعتبارهما ركيزتين أساسيتين لها.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص14.

ويمكن تلخيص أهدافها الاجتماعية والاقتصادية فيما يلي:

- رفع معدل نمو الإنتاج الزراعي من 6%، التي سجلت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى 8،33% في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي.[1]
- رفع الإنتاج الوطني خاصة المنتجات الغذائية الأساسية، فقد حددت كمية الإنتاج التي استهدفت الوصول إليها من خلال هذه السياسة لبعض هذه المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كما يلي:

- القمح: والذي يعد من بين المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك مقارنة بالمواد الأخرى، والتي تلجأ السلطات لسد حاجيات المجتمع منها إلى الاستيراد، فقد خصصت مبالغ معتبرة لتطوير إنتاج القمح. فكانت التوقعات للنتائج بتطبيق سياسة التجديد الزراعي والريفي من 2009 إلى 2014 المستهدفة كما يلي:

كميات إنتاج القمح المستهدفة من 2009-2014:

كمية الإنتاج: القنطار

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القمح	**8534780**	**9089500**	**9806480**	**10515400**	**11811000**	**12625220**

المصدر: زموري مسعود، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012-2013، ص143.

يمثل الجدول أعلاه الكميات المستهدفة من إنتاج القمح من سنة 2009 إلى سنة 2014 أي في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي، ويظهر من خلاله أن السلطات المكلفة تسعى إلى رفع إنتاج هذه المادة الأساسية بطريقة تدريجية وذلك باستغلال الإمكانيات اللازمة. فقد حددت كمية الإنتاج في حدود سنة 2014 بـ12625220 قنطار، من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهذه المادة الأساسية.

[1]- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, op.cit.** p5.

- **الحليب:** تعد الجزائر من أكبر الدول المغاربية المستوردة للحليب، لذا فقد عملت على تقليص هذه الفجوة من خلال العمل على زيادة الإنتاج في سنوات تطبيق سياسة التجديد الزراعي والريفي.
فكانت كميات الإنتاج المستهدفة لتحقيقها كما يبينها الجدول التالي:

كميات إنتاج الحليب المتوقعة لتحقيقها في فترة 2009-2014:

الوحدة: 1000 لتر

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حليب البقر	1791099	1874770	1980319	2099389	2238276	2398921
حليب الخروف	423762	432596	445849	459985	474513	489451
حليب العنزة	231328	240966	250966	261342	272103	283290
حليب الناقة	49099	52632	56186	59802	63650	68105
المجموع	**2495288**	**2600964**	**2733302**	**2880518**	**3048542**	**3239767**

المصدر: زموري مسعود، **المرجع السابق ذكره**، ص138.

يمثل الجدول كميات إنتاج الحليب المتوقعة خلال الفترة الممتدة من 2009-2014، والتي حددت في حدود سنة 2014 بـ3239767 لتر، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه المادة الأساسية.

- **البطاطا:** عرفت نسبة إنتاج مادة البطاطا خلال سنوات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2007 ارتفاعا ملحوظا، ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المادة وفي إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي إلى 94،28% والتي سعت للاستمرار في عملية الإنتاج، وتحقيق النتائج التالية:

كمية الإنتاج المتوقعة لتحقيقها من البطاطا في فترة 2009-2014:

كمية الإنتاج: القنطار

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطاطا	**23039000**	**25047400**	**27248320**	**29254950**	**31639500**	**33626100**

المصدر: زموري مسعود، **المرجع السابق ذكره**، ص138.

يمثل الجدول أعلاه كمية الإنتاج المستهدفة من البطاطا كمادة غذائية واسعة الاستهلاك، والتي حددت في آفاق 2014 بـ33626100 خلال الفترة الممتدة من 2009-2014، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- الرفع من نسبة البذور المسلمة للمنتجين وحجم الأسمدة لكل أنواع المزروعات، والرفع من ثروة الأبقار باستيراد البقر الولود في إطار برنامج الحليب الذي انطلق سنة 2009.[1]

- دعم وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين مختلف المناطق، بتحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف، وذلك بتسطير 10200 مشروع في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في 2174 منطقة ريفية، والتي ستسمح بتحسين أوضاع 727000 عائلة ريفية، بحيث تستهدف مناطق كل العائلات الريفية دون استثناء خاصة الذين يعيشون في المناطق الأكثر صعوبة للعيش كالجبال، الهضاب والصحراء، بحيث يبلغ عدد سكان المناطق الريفية حوالي 4471000 ساكن، الأمر الذي يسمح كذلك بتحسين وتثمين حوالي 8،2 مليون هكتار من الأراضي في المناطق الجبلية، منطقة الهضاب وفي الصحراء.

- تطوير الصناعة الغذائية، بحيث يستهدف برنامج التجديد الزراعي إلى تطوير فروع الصناعة الغذائية، والذي يؤثر ايجابيا على التنمية بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مما سيسمح بتقليص حجم استيراد هذه المواد.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص22.

- إنشاء مناصب شغل، والتي تحددت بـ1200000 منصب شغل دائم في المناطق الفقيرة والنائية فضلا عن مناصب شغل خارج القطاع الزراعي مع التجديد الريفي، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في مجال التشغيل، السكان ودخل الفلاحين واستقرار السكان في المناطق الريفية للحد من ظاهرة النزوح الريفي.[1]

- توسيع مجال تطبيق التجديد الريفي، والذي هو أشمل من التجديد الزراعي، إلى قطاعات ونشاطات أخرى في الوسط الريفي، وذلك بإيصال جميع المناطق بالطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب، من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان في هذه المناطق.

- دعم النشاطات الاقتصادية الأخرى في المناطق الريفية، على غرار النشاط الزراعي الذي يمثل النشاط الرئيسي فيها.

- تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في فروع، وكذا إدماج مختلف الفاعلين من أجل نمو دائم ومدعم للإنتاج الفلاحي، وذلك بالتركيز على مقاربة الفرع من خلال دعم الاستثمارات في الفروع لتحقيق قيمة مضافة على طول مسار سلسلة الإنتاج إلى غاية الاستهلاك، وزيادة عدد الفروع المدعمة بدءا بالفروع الإستراتيجية.[2]

المطلب الثاني: الأهداف البيئية لسياسة التجديد الزراعي والريفي.

نظرا للأهمية البالغة للبعد البيئي في مختلف النشاطات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة، والتي أقر بها مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 التي كانت الجزائر عضوا مشاركا فيها، وذلك من أجل المحافظة على الثروات الطبيعية والتنوع البيولوجي، فإن الجزائر قد واصلت في الميدان الفلاحي، المسار الذي بدأت به مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في سياسة التجديد الزراعي الريفي، بالحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بطرق عقلانية، فكانت تهدف إلى:

- الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، بوضع نمط جديد لتسيير الأراضي الفلاحية التي تتسم عموما بالطابع الخاص، وذلك بإنشاء مستثمرات جديدة على أراضي الأملاك الخاصة بالدولة وفقا لنمط الامتياز، وخلق ديناميكية جديدة يحملها الشباب لإعادة استغلال الأراضي في راحة أو

[1]- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, op.cit,** p5.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص18.

أراضي البور، فهذه السياسة تستهدف خاصة فئة الشباب، لرفع نسبتهم من مجموع العاملين في القطاع الفلاحي لضمان الاستغلال الأمثل لمورد الأرض. فقد أظهرت الإحصائيات في السنوات الأخيرة أن أكثر من 50% من المستثمرين تفوق أعمارهم الخمسين سنة.

- الاستغلال العقلاني للموارد المائية باستخدام تقنيات الري الحديثة، وذلك من خلال ترقية أجهزة أنظمة الري المقتصدة للمياه، كأحد أهم العوامل في عصرنة الفلاحة وتحسين استعمال الري الزراعي، فهذا البرنامج يهدف إلى رفع المساحات الزراعية المسقية، والوصول في آفاق 2014 إلى سقي 1،6 هكتار من المساحات الزراعية.

- تسيير الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وهي عملية تقودها المديرية العامة للغابات، المحافظة العامة لتطوير السهوب، محافظة تطوير الفلاحة في المناطق الصحراوية والمؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية.[1]

المطلب الثالث: الأهداف التنظيمية والمؤسساتية:

يمثل الحكم الراشد أداة أساسية للعصرنة والرفاهية والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة. وتسعى الجزائر إلى تجسيد هذه الآلية في طريقة تسييرها لمختلف القطاعات، واتضح ذلك جليا منذ انضمامها سنة 2003 إلى الآلية الإفريقية، والتي كانت الجزائر من أحد أهم المبادرين الرسميين بها، فعمدت الجزائر إلى جملة من الإجراءات لتجسيد الحكامة على المستوى السياسي المؤسساتي، الاقتصادي والاجتماعي في جميع القطاعات، ومنها القطاع الزراعي. حيث وضعت في ظل سياسة تجديد الزراعي والريفي إجراءات أخرى لتسيير هذا القطاع، بتفعيل جميع الفاعلين سواء خواص أو عموميين فكانت هذه العملية تهدف من وراء ذلك إلى:

- إعادة تحديد أدوار فاعلي القطاع والتحاور فيما بينها، لتحديد المشاكل التي يعاني منها القطاع واقتراح حلول لها، وذلك بالعمل على تحسين الهيكل التنظيمي وزيادة الوظائف المفقودة، وتحديد موقعها ومهامها لضمان السير الحسن، وكذا تحقيق طبيعة العلاقة بين كل هيئة وشريكتها. بمعنى وضع مخطط إداري مفتوح وديناميكي، من مزايا استعماله تسليط الضوء على عدد الفاعلين العموميين والخواص وتنظيمهم على المستوى المركزي، وكذا على المستوى المحلي وتحمليهم المسؤولية حسب الوظائف الأساسية التي يقومون بها:

[1] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص22.

إدارة القطاع والإقليم، الدعم، الضبط، تنظيم المهنة والتمويل. واعتبار القطاع الخاص بدءا من 2008 المستثمرين الخواص من بداية العملية الإنتاجية إلى غاية الاستهلاك هم المحرك الأساسي في سياسة التجديد الزراعي.

- تعزيز مبدأ الشراكة بين مختلف الفاعلين: تعد الشراكة من أهم المبادئ لتحقيق الأهداف المنتظرة لتحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال رفع نسبة الإنتاج لمختلف الفروع. وعلى رأسها الأهداف الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي بالنسبة للأهداف الاجتماعية والاستغلال الأمثل والعقلاني لكل الثروات في جميع الأقاليم وبدون تهميش بالنسبة للأهداف البيئية.

- تعديل المنظر المؤسساتي للقطاع الفلاحي والريفي، وتواجدهم في كل الأقاليم وتوزيع مختلف المصالح (مصلحة التسيير العمومي، المصالح المالية، مصلحة الدعم)، بين مختلف المستويات (المركزي، الجهوي والمحلي)، وكذا تعزيز دور المتعاملين الخواص وتنمية المستثمرات لضمان السير الحسن.[1]

يمكن الاستخلاص من أهداف سياسة التجديد الزراعي والريفي أنها أهداف متنوعة ولا تقتصر فقط على تحقيق التنمية الاقتصادية برفع الإنتاج ومساهمتها في رفع الناتج الوطني. والتي تتمثل في المفهوم التقليدي للتنمية، وإنما إلى جانب ذلك وضعت هذه السياسة لتحقيق أهداف اجتماعية خاصة بتحسين المستوى المعيشي في المناطق الريفية، وبيئية خصوصا مع تهديدات البيئية ومع التغيرات المناخية وتراجع منسوب المياه وتقلص المساحات الزراعية الصالحة للزراعة. إلا أنها لم تهتم بشكل معمق بالتنوع البيولوجي الذي نص عليه مؤتمر قمة الأرض سنة 1992، أما فيما يخص الأهداف المؤسساتية فهي تتطابق مع الأهداف المؤسساتية والتنظيمية للتنمية المستدامة السابقة الذكر. وبالتالي ومن خلال هذه الأهداف التي رسمت من أجلها هذه السياسة فهي تسعى لتحقيق تنمية مستدامة.

[1] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص20.

المبحث الثالث: إستراتيجية سياسة التجديد الزراعي والريفي.

لتحقيق أهداف سياسة التجديد الزراعي والريفي الاقتصادية منها، الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى الأهداف التنظيمية، المؤسساتية والثقافية كأبعاد للتنمية المستدامة، وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية إستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة، عبر تنفيذ سلسلة من البرامج لتجديد الزراعة والريف الجزائري.

المطلب الأول: إستراتيجية التجديد الزراعي:

من أجل تجديد القطاع الزراعي، وضعت إستراتيجية للتجديد الزراعي عبر تنفيذ سلسلة من البرامج، بحيث تسعى هذه الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف اقتصادية. فكانت ترتكز هذه الإستراتيجية على:

- مقاربة الفرع.
- نظام الإنتاج المكثف.[1]

بحيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، وعلى رأسها تكثيف الإنتاج في مختلف الفروع بدءا بالتركيز على الفروع الإستراتيجية، لتشمل جميع فروع المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بحيث تمس هذه البرامج: فرع الحبوب، فرع الحليب، فرع البطاطا، فرع التمور، فرع الزيتون، فرع اللحوم الحمراء والبيضاء، فرع الخضر الجافة، فرع الخضر والفواكه، فرع البذور والتشجير. بالإضافة إلى تعزيز نظام الرقابة، حماية الموارد المائية باستغلال تقنيات الري التقني، استغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز...الخ.[2]

ومن بين برامج التجديد الزراعي التي طبقتها الدولة، نذكر:

1- برنامج تكثيف زراعة الحبوب:

تقام زراعة الحبوب على مساحة تقدر بـ3.2 مليون هكتار، وتعتمد على التساقط لنقص أجهزة الري، وهذا ما يجعل العوامل المناخية تتحكم في معدل الإنتاج والتي تؤثر عليها سلبا في حالة الجفاف، فخلال الفترة الممتدة من 2004-2008 شهدت الجزائر مرحلة جفاف، فكان معدل الإنتاج قد مثل 343 مليون قنطار منها 23.3 مليون من القمح.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق ذكره**، ص8.

[2]- زموري مسعود، **المرجع السابق ذكره**، ص128.

وتقدر نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهذه المادة بـ30% من الاحتياجات الغذائية الوطنية، مما كلف السلطات فاتورة استيراد 50 مليون قنطار من هذه المادة في كل سنة. وقد عرفت عملية الإنتاج تراجعا، خاصة سنة 2008 والتي قدرت بـ17.3 مليون قنطار، مما أدى إلى ارتفاع حجم الاستيراد والتي وصلت إلى 63.5 مليون قنطار ما قيمته 3.1 مليون دولار.

ومن أجل وضع حد لإشكالية تبعية الجزائر بالنسبة لهذه المادة الإستراتيجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك برفع الإنتاج عن طريق وضع برنامج تكثيف زراعة الحبوب، والذي يرتكز على زيادة الأراضي المزروعة بالحبوب المسقية، والتي تقدر بـ350 هكتار من القمح موزعة على 11 ولاية و43 بلدية.

وبتطبيق هذا البرنامج يتوقع إنتاج 53.7 مليون قنطار، منها 36 مليون من القمح في 19 ولاية، لتضمن تحقيق 80% من الاحتياجات الوطنية.[1]

2- برنامج تنمية فرع الحليب:

وصل الإنتاج الوطني لمادة الحليب مع نهاية 2008 إلى 2.2 مليار لتر من الحليب منها 1.6 مليار لتر من حليب البقر، باعتبار أن الأبقار تحتل المرتبة الأولى في الثروة الحيوانية، والتي قدرت بـ893000 رأس. لكن وبالرغم من أن هذه الثروة معتبرة، إلا أن الجزائر تعد من أكبر المستوردين للحليب. والخلل في ذلك يكمن في عملية جمع الحليب الغير المنظمة، والتي تعد مرحلة مهمة في مسار الإنتاج، بالإضافة إلى ضعف الدعم في هذا المستوى. فحسب الإحصائيات، فإنه لا يتعدى 2.57 مليار دولار منها 1.4 مليار مخصصة لدعم مربيي الماشية.

ففرع الحليب يعاني من عدة مشاكل تعرقل مسارها التنموي، والحد من درجة التبعية بتحقيق أمن غذائي مستدام، هذا ما دفع بالجزائر لاستيراد 262000 طن من الحليب المجفف بقيمة 1.183 مليار دولار في نفس السنة. ويمكن اختصار هذه العراقيل في نقص في الأعلاف، ارتفاع أسعار الأعلاف، منافسة الإنتاج الوطني للحليب المجفف المستورد وسوء تنظيم عملية إنتاج.

وقد حاولت السلطات العمومية مواجهة هذه العراقيل وتنمية الفرع، من خلال العمل على:

- الرفع من عدد البقر الحلوب.
- الرفع من المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف إلى أكثر من 900000 هكتار منها 180000 هكتار مسقية.

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire, **Projet de Programme Quinquennal de Développement**, Alger: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, 2009.

- وضع برنامج لتنمية النقل والتلقيح الاصطناعي.
- تنمية شبكات جمع الحليب وتنظيم فرع الحليب.

ويظهر الاهتمام البالغ لتنمية هذا الفرع باعتباره مادة إستراتيجية، من خلال المبلغ المالي المخصص والذي حدده القانون المالي الإضافي لسنة 2008، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009.

وبتطبيق هذا البرنامج، يتوقع الإنتاج في آفاق 2014 بحوالي 3239767 لتر من الحليب لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهذه المادة الغذائية الأساسية.[1]

3- برنامج تنمية فرع الزيتون:

تغطي زراعة الزيتون مساحة تقدر بـ302260 هكتار، وتقدر عدد أشجار الزيتون حوالي 32 مليون شجرة منها 18.5 مليون منتجة، فقدرت كمية الإنتاج بـ64000 طن من الزيتون. ومن أجل رفع إنتاج هذه المادة تم تبني إستراتيجية في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي، والتي ترتكز على:

- توسيع المساحة المخصصة لزراعة الزيتون بـ158000 هكتار لتحقيق إنتاج مرتفع بحيث تكون كمية إنتاج الشجرة الواحدة ما بين 16 و20 كغ.
- إعادة الاعتبار للمساحات المزروعة الموجودة.

وتنفذ هذه الإستراتيجية في تسع ولايات من الوطن، وبتطبيقها يمكن الوصول في آفاق 2013 إلى إنتاج 90000 طن من الزيت خلال سنة.[2]

4- تنمية فرع التمور:

يقدر إنتاج التمور في 2008 بـ5.5 مليون قنطار من عدة أنواع ومنها 1.8 ق من نوع **"دقلة نور"** والتي تعد من أجود أنواع النمور. هذا الارتفاع في الإنتاج سمح بتصدير 98600 قنطار والتي تمثل 1.8 من الإنتاج الوطني. فانطلاقا من ذلك، اعتبر فرع التمور من الفروع الإستراتيجية الذي يساهم في تطوير الدخل الوطني. وفي إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي سعت السلطات إلى تنمية هذا الفرع الإستراتيجي، والتركيز في العملية التنموي على جميع أنواع التمور من أجل رفع كمية الإنتاج والوصول في حدود 2014 إلى 8.9 مليون قنطار منها 600000 قنطار توجه للتصدير.

[1]- زموري مسعود، **المرجع السابق ذكره**، ص129.

[2]- **نفس المرجع**.

ولتحقيق هذه الأهداف يرتكز هذا البرنامج التنموي على:

- إعادة الاعتبار لـ30000 هكتار من بساتين النخيل.
- إنشاء 1000 وحدة إنتاج تمر.
- حماية مختلف أنواع النمور، بمعنى حماية التنوع البيولوجي.
- تطوير كمية الإنتاج المصدرة.
- عصرنة تقنيات إنتاج التمور.[1]

5- برنامج اقتصاد الماء:

تعد المياه موردا هاما في النشاط الزراعي. ونظرا لمجموعة من العوامل وعلى رأسها التغيرات المناخية، فإن تناقص منسوب هذه المادة وكذا زيادة عدد السكان، يتطلب ولضمان تمويل النشاط الزراعي بهذا المورد، انتهاج سياسة اقتصادية رشيدة. فقد وصلت نسبة الأراضي المسقية في 2008 إلى 907000 هكتار والتي تمثل 11% من المساحة الصالحة للزراعة.

ولتطوير نسبة الأراضي المسقية وتجهيزها بوسائل مقتصدة للمياه، من الأجل الحفاظ على هذا المورد، تبنت السلطات المكلفة إستراتيجية تتركز على المحاور التالية:

- تعميم أنظمة اقتصاد المياه.
- الأخذ بعين الاعتبار في عملية الري، سقي الزراعات الإستراتيجية.
- استغلال المياه بشكل عقلاني، باستخدام تقنيات مقتصدة للماء.[2]
- دعم اقتناء أجهزة السقي.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة.

أطلقت الجزائر سياسة التجديد الريفي وكان هدفها الرئيسي تحقيق تنمية اقتصادية مؤسسة على تفعيل عالم الريف وإدماجه في العملية التنموية، باستغلال ثرواته وتحقيق الاستقرار الاجتماعي فيه، كما أنها تقوم على أساس حكامة محلية وتجسيد اللامركزية في التسيير، أي تحقيق تنمية ريفية مستدامة. وأوكلت البلاد مهمة التنمية الريفية للمديرية العامة للغابات، كون الهدف الأساسي من العملية هو حماية الموارد الطبيعية، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات والبرامج.[3]

---

[1]- زموري مسعود، **المرجع السابق ذكره**، ص130.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **تقنيات اقتصاد الماء، الجزائر:** المديرية الفرعية لتقنيات السقي، 2013.

[3]- نجمة رحماني، **مديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات**، 28-04-2014، 14:00.

1- أدوات التجديد الريفي:

لتنفيذ سياسة التجديد الريفي تم الاعتماد على مجوعة من الأدوات أو المحاور تمثلت في:

1-1- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI): وتعتبر أداة تدخل بصفة خاصة في المناطق الريفية. وقد تأسست على فكرة ضرورة مشاركة جميع الفواعل العامة وخاصة (سكان الأرياف والمستثمرين...)، في عملية التنمية وفي اتخاذ القرارات للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية.

تصاغ هذه البرامج حسب وضعية الإقليم الذي تقام فيه، بعد القيام بتشخيص معمق لكل منطقة لمعرفة المزايا التنموية التي تتميز بها كل منطقة، ومختلف العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك وتأخذ هذه البرامج الصفة الجماعية أو الفردية (عائلات ومختلف لفواعل الاقتصادية...).[1]

تهدف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة إلى تنفيذ 12148 مشروع للفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، عن طريق عقود النجاعة تهدف هذه المشاريع إلى:

- إعادة الاعتبار للقرى وعصرنتها، وذلك بتحسين المستوى المعيشي في المناطق الريفية: بلغ عدد المشاريع المخصص لهذا المحور 1608 مشروع، وتتمثل بعض النشاطات لتحقيق هذا الهدف في إيصال المناطق الريفية بشبكات الغاز والمياه، تسيير ومعالجة مياه الصرف الصحي، إيصال المناطق الريفية بشبكة الإنترنت، النقل، برامج محو الأمية، بناء السكنات الاجتماعية وترميم وتعبيد الطرقات...

- حماية وتثمين الموارد الطبيعية: بلغ عدد المشاريع المخصصة لهذا المحور بـ3467 مشروع وتتمثل بعض المشاريع لتحقيق هذا الهدف في التشجير، حماية وتنظيم المراعي، تهيئة الأراضي الزراعية حماية وتحسين الموروث الجيني، تهيئة الأحواض المائية، محاربة التصحر...

- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي بلغ عدد المشاريع المخصص لهذا المحور بـ6205 وتتمثل بعض النشاطات لتحقيق هذا الهدف في الاستثمار في تربية المواشي، تربية النحل، صناعة الأثاث، صناعة الأعلاف، نقل المنتجات الزراعية...

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire, **Le développement rural**, Alger: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, 2009.

- حماية الموروث المادي والغير المادي: بلغ عدد المشاريع المخصص لهذا المحور بـ868 مشروع. وتتمثل النشاطات التي قامت بها لتحقيق هذا الهدف؛ في صناعة الزرابي، تشجيع تربية المواشي، فتح مطاعم للأكلات التقليدية...[1]

يظهر من خلال هذه المحاور أن برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أنها ذات بعد اجتماعي/اقتصادي وبيئي.

من بين برامج التجديد الريفي التي أولي لها اهتمام بالغ لاعتبار أن الهدف الأساسي من هذه المشاريع هو حماية الثروة الطبيعية، هي برامج حماية وتثمين الثروة الطبيعية نظرا للتهديدات البيئية وتعدد مشاكلها، وتتمثل أهمها في:

برنامج محاربة التصحر: خصص هذا البرنامج لمنطقة الهضاب، والتي تمثل 32 مليون هكتار وتمس 30 ولاية شبه جافة وجافة، والتي تعاني من مشكلة نزوح الكثبان الرملية نحو المناطق الشمالية الزراعية، فقد وصلت المساحة المهددة بالتصحر إلى 27 مليون هكتار.

يرتكز هذا البرنامج على دراسات علمية خاصة بكيفية محاربة ظاهرة التصحر بطرق فعالة، ويتفرع هذا البرنامج إلى أربع برامج فرعية وهي:

- توسيع السد الأخضر.
- حماية وإعادة الاعتبار للمراعي.
- تنمية الزراعة الصحراوية.
- إعادة الاعتبار لتشجير النوع المحلي.

برنامج تسيير وتوسيع الثروة الغابية: يهدف هذا البرنامج إلى حماية الموارد الموارد الغابية، بحيث تقدر المساحة الكلية للغابات بـ30 مليون هكتار، والتي تتمركز في شمال البلاد وتمس 38 ولاية. فهذا البرنامج إذن، يهدف إلى توسيع الغابات بزيادة مساحتها بـ4.7 مليون هكتار واستغلال 2.5 مليون هكتار.

ويتفرع برنامج تسيير وتوسيع الثروة الغابية إلى ثلاث برامج فرعية وهي:

- الاهتمام بالثروة الغابية.
- توسيع مساحة الغابات.

[1]- La Direction Général des Forets, **Le développement rural**, Alger: Direction des Archives et des Statistiques, 2009.

- اقتصاد الثروة الغابية.[1]

برنامج الحفاظ على النظام الإيكولوجي: يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف المرجوة من الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، تحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويحتوي بذلك على ثلاث برامج فرعية وهي:

- برنامج حماية المحميات الطبيعية: وينقسم بدوره إلى برامج فرعية؛ وهي حماية الثروة النباتية والحيوانية، من خلال حمايتها من الأمراض، حماية الغابات وتجهيز شبكة لمراقبة الثروة الطبيعية.[2]

1-**2- نظام المعلوماتية لدعم برامج التنمية الريفية SIPSRR: وهو نظام معلوماتي إلكتروني،** يسمح للفاعلين بمتابعة ومراقبة برامج التنمية الريفية المندمجة من بداية صياغتها إلى نهايتها.

1-**3- النظام الوطني للمساعدة واتخاذ قرارات لتحقيق تنمية مستدامة SNADDR:** وهو أداة يساهم في عملية اتخاذ القرارات، ومن خلاله يتم تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في كل منطقة لمعرفة حالة التنمية في كل واحدة منها، وكذلك تحديد احتياجاتها وأولوية البرامج، فهذا البرنامج يقوم على متغيرات اجتماعية، اقتصادية وبيئية مبنية على ثلاث أبعاد: اجتماعية، اقتصادية وبيئية. وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيسي وهو تحقيق تنمية ريفية مستدامة.

فهذا النظام عبارة عن شبكة اتصال بين الفواعل في المناطق الريفية (الوزارات، الولاية، المؤسسات...). فمن خلاله يتم تشخيص وضعية مختلف الأقاليم الريفية، إضافة إلى برمجة المشاريع وتوجهها، فهو يحتوي على قاعدة معلومات حول إحصائيات لإعطاء مؤشرات للتنمية في جميع المستويات (الوطني الولائي، الدائرة والبلدي)، من أجل ربط الإمكانيات الوطنية المتاحة مع احتياجات هذه المناطق الريفية من ناحية الاتصال، الصحة، التعليم...الخ.[3]

---

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire, «Evaluation de la mise en œuvre des contrats de performance du développement rural», Alger: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, citing: http://www.minagri.dz, 10/02/2014, 11:15.

[2]- **Idem.**

[3]- République Algérienne Démocratique et Populaire, **Conférence sur le développement rural,** Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, EL-AURASSI, 4 mars 2009, citing: http://www.minagri.dz, 06-01-2014, 10:30.

2- برامج تطوير الكفاءات البشرية والتقنية:

يعتبر دعم الكفاءات البشرية والتقنية ركيزة مشتركة بين كل من التجديد الزراعي والتجديد الريفي. وذلك نظرا لأهمية العامل البشري وكذا التقني في النشاطات الفلاحية.

حيث أن كل الإجراءات التي تتخذ في المجال الزراعي والريفي بهدف تحقيق التنمية، يصحبها تغييرات اجتماعية، اقتصادية وتقنية. وفي إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي، فإن الإجراءات الأولية التي تم اتخاذها تتمثل في: التوعية، تقوية نظام المعلومات،التكوين والإرشاد.

وهذا البرنامج بدوره يقوم بعملية إدماج الفواعل في مختلف البرامج التنموية الزراعية والريفية المذكورة. ومن بين الفواعل في ذلك، نجد: صاحب المشروع، مركز اتخاذ القرارات الفردية (مستثمرة فلاحية، مؤسسة فلاحية...)، فواعل المجتمع المدني، اللجان الريفية...الخ.

فقد قامت السلطات بتنظيم هذا القطاع الإستراتيجي، وذلك بإعادة تحديد أدوار الفاعلين العموميين والخواص، وإدماجهم في العملية التنموية. فتمت مراجعة القوانين الأساسية، وحدد قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 مختلف الإجراءات وعمليات التنظيم، من أجل ضمان التسيير الجيد والتنظيم المحكم لمختلف الفواعل وإدماجهم في عملية التنمية الريفية والفلاحية.

ومن أبرز إجراءات إعادة التنظيم الموجهة للقطاع الخاص، نذكر:

- إعادة تصويب مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف تسهيل الحصول على القرض والدعم العمومي.
- تنشيط ما بين المهن، عبر إنشاء وتحميل المسؤولية لمجالس مابين المهن، حسب فرع الإنتاج وحسب القطب الجهوي.
- دعوة المستثمرين إلى الانتماء للمنظمات المهنية لتنسيق الجهود. ومن بين المنظمات نذكر الجمعيات، التعاونيات الفلاحية، الفرق الفلاحية ومجالس ما بين المهن. ليتم تسهيل عملية دعم الدولة واستغلال الموارد المالية المتاحة وضمان تمثيل جميع الفواعل في الارتباطات الجديدة التي تقام بين مختلف فاعلي القطاع.[1]

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire, Projet de Programme Quinquennal de Développement, **op.cit.**

وقد تم كذلك اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتأسيس شراكة بين الفاعلين، وهذا باعتبار أن الشراكة دليل التزام متقاسم لبلوغ أهداف اجتماعية، اقتصادية، بيئية وتنظيمية، والتي يمكن تلخيصها في تحقيق التنمية المستدامة. ولضمان ذلك، وقصد توزيع المسؤوليات المتفق عليها بكل حرية بين مختلف الأطراف الفاعلة، حددت أنواع عدة من الشراكة لتنفيذ السياسة وهي:

2-1- عصرنة الإدارة:

تقوم سياسة التجديد الزراعي والريفي على ضرورة عصرنة جميع الإدارات المسؤولة عن تنفيذ السياسة، فقامت بتسخير الإمكانيات المالية والتي تمثل من الميزانية العامة والتي تقدر ب للفترة الممتدة من 2009-2014، وهذا بتطوير القدرات البشرية والمادية لمختلف الإدارات الفرعية منها مثلا تلك المكلفة بالإحصائيات، الصحة النباتية والحيوانية. وذلك من أجل التدخل السريع لحماية الثروة النباتية والحيوانية في حالة انتشار الأمراض المهددة لها، وبالتالي الحفاظ على التنوع البيولوجي من جهة، ومن جهة أخرى حماية الإنتاج الحيواني والنباتي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وعملية عصرنة الإدارة تقوم على ثلاث محاور وهي:

2-2- تطوير الخدمات البيطرية: فمن أجل الحفاظ على الثورة الحيوانية لاستمرار مساهمتها في العملية التنموية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير وهي:

- تطوير المخابر: وذلك من خلال تهيئة المخابر بالتقنيات الحديثة وتطوير عملية البحث العلمي في مجال علم الأحياء في الجامعات ومراكز البحث.

- الدعم المالي: دعم الإدارات والهيئات ماليا لتلبية حاجياتها في الفترة الممتدة من 2009-2014 من خلال تجهيز المصالح البيطرية، الصيدليات وتكوين المختصين في البيطرة والصيدلة.

- تأسيس شبكة إعلامية متطورة: يهدف هذا الإجراء إلى تبادل المعلومات بين المديرية العامة مع جميع المراكز والمخابر لكل الولايات ونقل التكنولوجيا.

2-3- تطوير الخدمات الصحية والتقنية: من أجل حماية الثروة النباتية، اتخذت مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تضمن استمراريتها في المساهمة في العملية التنموية، وتتمثل أساسا في:

- تطوير عملية التدخل في المجال الصحي عبر جميع الولايات، وذلك من خلال تقوية القدرات البشرية بتكوين 400 مهندس و100 تقني مختص.

- توفير التجهيزات التقنية.
- عصرنة المخابر وأجهزة الرقابة.[1]

2-4- تطوير الخدمات الإحصائية: تتمثل في سلسلة من الإجراءات التي تسمح بعصرنة الإدارة من خلال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لجمع الإحصائيات الزراعية والريفية، لبناء نظام الإحصائيات الفلاحية، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- عصرنة شبكة الإنترنت، ويهدف هذا الإجراء إلى:

* الرفع من عدد المراكز الإحصائية (الجزائر، وهران، قسنطينة وورقلة) لمتابعة التطورات الإحصائية.
* تجهيز مختلف الإدارات بشبكات الإنترنت.
* التكوين الدائم للإداريين في استعمال التكنولوجيات المتطورة في مجال الاتصال لمسايرة التطورات.

- وضع نظام إعلامي لجمع المعطيات الخاصة بالنشاطات الزراعية والريفية.
- تطوير جهاز الإحصاء الفلاحي وقدرات تحليل المعطيات والتنبؤ.

ولتحقيق ذلك تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات منها:

* تكوين الموظفين المكلفين بالإحصاء.
* إنشاء الخدمات الإحصائية على المستوى الولائي.
* إعادة التحقيقات فيما يخص المنتجات الأساسية للتأكد من مدى صحتها.

3- تطوير أجهزة المتابعة في البرامج التنموية: تتمثل في مجموعة من التدابير التي يتم القيام بها عند تنفيذ البرامج الزراعية والريفية التنموية في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي لضمان التسيير الجيد لمختلف الموارد البشرية، التقنية والطبيعية لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة. وتتمثل في:

- توفير أجهزة إعلامية متطورة، لضمان رقابة دائمة.
- توظيف إطارات مختصة والتي تقدر بـ286 مهندس.
- إنشاء هيئات إدارية لمراقبة وحماية الغابات، وزيادة عدد مديريات المصالح الزراعية.[2]

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire, Projet de Programme Quinquennal de Développement, **op.cit.**

[2]- **Idem.**

يظهر من خلال عرض برامج التجديد الزراعي والريفي أنها ذات أبعاد اجتماعية اقتصادية وبيئية. ففيما يخص برامج التجديد الزراعي فهي ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى وتسعى لتطوير الفروع الغذائية، على رأسها الفروع الغذائية الأساسية من خلال الرفع من كمية إنتاجها، وذلك بالتنفيذ في كل فرع لإستراتيجية تنموية خاصة به. أما فيما يخص برامج التجديد الريفي، فيظهر بعدها الاقتصادي خاصة من خلال المحور الخاص بتنويع النشاطات الاقتصادية خارج القطاع الزراعي، الحفاظ على الإرث المادي والغير المادي، بحيث تساهم هذه الأخيرة في دعم النشاط الزراعي بطريقة غير مباشرة. أما البعد الاجتماعي، فيظهر من خلال عصرنة القرى وتحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية لتثبيتهم في هذه المناطق. في حين أن البعد البيئي يبرز بشكل مباشر من خلال محور حماية وتثمين الموارد الطبيعية. أما فيما يخص أهداف برامج دعم وتطوير الكفاءات البشرية، فهي تطوير الكفاءات واستعمال التكنولوجيا في تنفيذ برامج التجديد الزراعي والريفي.

خلاصة:

نظرا لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني لكونه قطاعا استراتيجيا، بحيث تسعى السلطات لتجاوز المشاكل التي تعرقله ومواجهة تحدياته، لتنمية القطاع وتقوية الاقتصاد الوطني استوجب رسم سياسة زراعية تراعى فيها أبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية منها، الاجتماعية والبيئية.

من هنا فقد رسمت السلطات العمومية المكلفة بالقطاع الزراعي سياسة التجديد الزراعي والريفي، والتي تم الإعلان عنها في 2008 ودخلت حيز التنفيذ في 2009، وشكل قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 الركيزة القانونية والتنظيمية لها. والتي يظهر من خلال موادها القانونية بشكل عام وكذلك من خلال إطارها المالي المعتبر المخصص لها من الميزانية العامة، والذي يعبر عن إعادة الاعتبار لهذا القطاع في العملية التنموية، أنها سياسة زراعية تهدف لتحقيق تنمية مستدامة، بالرغم من انعكاسات بعض الإجراءات المتخذة، وعلى رأسها نمط استغلال الأراضي المتمثل في نمط الامتياز، والذي ساهم من جهة في رفع الإنتاج الوطني، ومن جهة أخرى كان مصدرا لمشكلة العقار الفلاحي الذي عانت ولا تزال تعاني منه الجزائر.

أما فيما يخص إستراتيجية تنفيذ هذه السياسة فهي تنفذ من خلال سلسلة من البرامج لتجديد القطاع.

فالنسبة لبرامج التجديد الزراعي فهي تقوم على مقاربة فرع، بمعنى التركيز في العملية التنموية على وضع إستراتيجية خاصة لكل فرع بدءا من الفروع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتي تتمثل في فرع الحبوب فرع الحليب، فرع البطاطا، فرع التمور، فرع الزيتون، فرع اللحوم الحمراء و البيضاء، فرع الخضر الجافة فرع الخضر والفواكه، فرع البذور والتشجير. بالإضافة إلى برنامج اقتصاد الماء، فيظهر من خلالها أنها ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى لأنها تهدف لتحقيق الأمن الغذائي.

أما بالنسبة لبرامج التجديد الريفي، والتي تتمثل في المشاريع الجوارية والتنمية الريفية، فهي تشمل أربع محاور أساسية، تتمثل في عصرنة القرى لتحسين الظروف المعيشية للسكان لضمان إيقاف ظاهرة النزوح الريفي. وعلية يظهر أن البرامج المسطرة في هذا المحور كانت ذات بعد اقتصادي، أما البعد الثاني، فكان يتمثل في تنويع النشاطات الاقتصادية خارج القطاع الزراعي، والتي لها علاقة غير مباشرة بتطوير الزراعة. كدعم نقل المنتجات الزراعية. في كان الثالث يتمثل في تثمين الإرث المادي والغير المادي، ويظهر من خلال هذين المحورين أنه يطغى عليهما الطابع الاقتصادي، أما المحور الرابع والذي تتمثل في حماية وتثمين الموارد الطبيعية فيظهر من خلال برامجه أنه ذات بعد بيئي.

وعليه يمكن القول أن سياسة التجديد الزراعي والريفي مقاربة في التنمية المستدامة من الناحية النظرية.

الفصل الثالث:

واقع تطبيق التنمية المستدامة في سياسة التجديد الزراعي والريفي.

بعدما تطرقنا إلى إعطاء صورة عن القطاع الزراعي في الجزائر وتحدياته، تطلب رسم سياسة زراعية مستدامة، والمتمثلة في سياسة التجديد الزراعي والريفي، بحيث اعتبرت هذا التجديد مسارا تنمويا مستداما، ويظهر ذلك من خلال نصوصها التشريعية مع قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، المبلغ المالي المخصص لها وكذا أهدافها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى أهدافها التنظيمية عبر برامجها للتجديد الزراعي والتجديد الريفي. وانطلاقا من هذا يمكن القول أن سياسة التجديد الزراعي والريفي مقاربة في التنمية المستدامة من الناحية النظرية.

وفي هذا الفصل سنتطرق لتحليل بعض النتائج الأولية لبرامج التجديد الزراعي، لمعرفة مدى تطابق هذه السياسة مع أبعاد التنمية المستدامة، بما يتطلبه ذلك من مراعاة لأبعادها الأساسية على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

فتقييم استدامة استثمارات ومشاريع التنمية الزراعية، يتم بتحليل أبعادها والتركيز على آثارها الاجتماعية، الاقتصادية والبيئة.[1]

وعلى هذا الأساس سنتعرض في هذا الفصل إلى البعد الاقتصادي لسياسة التجديد الزراعي والريفي، وفيه سيتم التطرق إلى البعد الاقتصادي لبرامج التجديد الزراعي والبعد الاقتصادي لبرامج التجديد الريفي، ثم إلى البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي والريفي وفيه سيتم التطرق إلى البعد الاجتماعي لبرامج التجديد الزراعي وكذا البعد الاجتماعي لبرامج التجديد الريفي. وفي الأخير سنتعرض إلى البعد البيئي لسياسة التجديد الزراعي والريفي وفيه سيتم التطرق إلى البعد البيئي البعد البيئي لبرامج التجديد الزراعي فضلا عن البعد البيئي لبرامج التجديد الريفي. وذلك كما سبقت الإشارة إليه، من خلال تحليل النتائج الأولية لبعض برامج هذه السياسة.

[1]- Fabien GRUMIAUX, Patrick MATAGYNE, **Le développement durable sous le regard des sciences et de l'histoire,** (Paris: Harmattan, 2009), p53.

المبحث الأول: البعد الاقتصادي لسياسة التجديد الزراعي والريفي.

يقصد بالبعد الاقتصادي كما سبق الذكر؛ أنه إنتاج السلع والخدمات بشكل مستدام بحيث لا يتعارض ذلك مع مقتضيات البعد البيئي، والذي يقوم على فكرة الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، ودون إحداث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية المنتهجة، ويقوم بذلك على العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستمر، كفاءة رأس المال، العدالة. وفي المجال الزراعي يتجسد المكون الاقتصادي في تبني سياسات زراعية تحقق أقصى استفادة من الموارد الطبيعية المتاحة دون إسراف تلك الموارد، بما يحقق الأمن الغذائي لكل المواطنين.[1]

المطلب الأول: البعد الاقتصادي لسياسة التجديد الزراعي.

تطرقنا في الفصل الثاني إلى مختلف برامج التجديد الزراعي والتي تتمثل في برامج تنمية الفروع الغذائية الأساسية، وهي فرع الحبوب، الحليب، الخضر الجافة، التمور، الزيتون، اللحوم البيضاء والحمراء، الخضر والفواكه، بالإضافة إلى برنامج اقتصاد الماء، ويظهر أنها ذات طابع وبعد اقتصادي بالدرجة الأولى، لكونها تهدف إلى رفع إنتاج هذه الفروع وتحدي العراقيل التي تواجه كل فرع منها، من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام. وبتطبيقها قمنا بالتوصل إلى نتائج أولية (نظرا لكونها لا تزال حيز التطبيق)، نذكر منها:

1- كميات إنتاج الحبوب المحققة من 2009-2013:

يهدف برنامج تنمية شعبة الحبوب إلى رفع كميات الإنتاج، لتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتبارها مادة غذائية أساسية في الجزائر، وبالتالي تقليص فاتورة الاستيراد التي وصلت في 2008 إلى أكثر من 71 مليون دولار كما سبق الذكر، وبتطبيق البرنامج الخاص بهذا الفرع في إطار سياسة التجديد الزراعي، تم التوصل إلى إنتاج الكميات التالية:

[1]- ناجي أحمد عبد الفتاح، **المرجع السابق ذكره**، ص120.

كميات إنتاج الحبوب من 2009 إلى 2013:

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
كمية الإنتاج بالقنطار	**61236632**	**45585650**	**42472155**	**51371533**	**49122300**
مساحة الأراضي المستغلة بالهكتار	3176148	2856364	2584535	3063033	2709252

المصدر:

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, Récapitulatif des superficies, des productions, des rendements et de taux d'accroissement, 2009-2013**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

يظهر الجدول أعلاه تطور كميات إنتاج الحبوب من 2009 إلى 2013، والتي شهدت ارتفاعا سنة 2009 قدر بـ61236632 قنطارا، ليتراجع الإنتاج بعد ذلك إلى 49122300 قنطار عام 2013.

ويمكن إرجاع هذا التذبذب في الإنتاج خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل، أبرزها تناقص المساحات الزراعية المستغلة، والاعتماد على التساقط في بعض المساحات. ففي سنة 2009 كان الإنتاج مرتفعا مقارنة بالسنوات الأخرى لاتساع المساحة الزراعية المخصصة لها، والتي قدرت بـ 3176148 هكتارا، لتتناقص عام 2013 إلى 2709252 هكتار.

وبمقارنة النتائج الأولية المتحصل عليها من تطبيق برنامج التنمية في هذا الفرع، وفي إطار سياسة التجديد الزراعي خلال السنوات الماضية، فإنها وبالرغم من أنه لم يتم تحقيق الكميات المستهدفة إلا أنها ساهمت في الرفع من نسبة تغطية الطلب على هذه المادة عما كانت عليه قبل ذلك.[1]

[1]- فريد عبدوش، **نائب مدير ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته**، يوم 13 أفريل 2014 على الساعة 10:30.

2- كميات إنتاج الحليب المحققة:

بتطبيق برامج تنمية فرع الحليب، من خلال استيراد البقر الولود، تم استيراد 15000 بقرة مع بداية البرنامج في 2009 و26000 بقرة عام 2011[1]، وعن طريق توسيع زراعة الأعلاف تمكنت الجزائر من إنتاج الكميات التالية:

كميات إنتاج الحليب من 2009 إلى 2012:

الوحدة: مليون لتر

السنوات	2009	2010	2011	2012
الكمية	**2394،2**	**2632،9**	**2880،5**	**3000**

المصدر: بلال خزار، **المرجع السابق ذكره**، ص146.

يبين الجدول أعلاه تطور كميات إنتاج الحليب من 2009 إلى 2012، والتي تمثل النتائج الأولية لبرنامج تنمية فرع الحليب في إطار سياسة التجديد الزراعي. فكانت الكمية المنتجة قد قدرت بـ 2394.2×10^6 لتر في 2009، لترتفع إلى 3000×10^6 لتر عام 2012.

وهذا الارتفاع في كميات الإنتاج يعود إلى السياسة التنموية المتبعة في هذا الفرع الإستراتيجي. فبمقارنة هذه النتائج المتوصل إليها مع تلك المتوصل إليها في السنوات الماضية:

(2185.1×10^6 لتر في 2008)، فإنها تعد نتائج معتبرة تساهم في الرفع من نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من هذه المادة.

ففي 2011 تمكنت الجزائر من تجاوز الكميات المستهدفة (والتي حددت بـ2733.3×10^6 لتر)، وذلك بإنتاج 2880.5×10^6 لتر.[2]

[1]- بلال خزار، **المرجع السابق ذكره**، ص146.

[2]- بلال خزار، **المرجع السابق ذكره**، ص146.

3- كميات إنتاج التمور المحققة من 2009 إلى 2013:

تعد التمور من المواد الغذائية التي تتميز بها الجزائر كمادة إستراتيجية، وبتطويرها ستساهم في الرفع من نسبة الصادرات الغذائية والرفع من نسبة الناتج الوطني الخام. وبتطبيق البرنامج الخاص بها في إطار سياسة التجديد، تم التوصل إلى النتائج التالية:

كميات إنتاج التمور من 2009 إلى 2014:

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
كمية الإنتاج بالقنطار	**4751820**	**6447410**	**7248940**	**7893570**	**8481990**
مساحة الأراضي المستغلة الهكتار	34603111	17921496	17955366	18201640	18336385

المصدر:

La Direction des Statistiques au Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, op.cit.**

يظهر الجدول أعلاه تطور كميات إنتاج التمور من 2009 إلى 2013. فقد شهدت هذه المادة ارتفاعا مستمرا من سنة 2009، حيث قدرت كمية الإنتاج بـ4751820 إلى غاية 2013، والتي وصلت فيها كمية الإنتاج إلى 8481990 قنطار. ويرجع ذلك إلى زيادة مساحات زراعة التمور في إطار إستراتيجية تنمية هذا الفرع. كما أن كمية الإنتاج في الهكتار الواحد تتزايد منذ سنة تطبيق هذه الإستراتيجية؛ فقد كانت تقدر بـ23.2 قنطار في الهكتار الواحد، لتصل بعدها إلى أكثر من 57 قنطارا في الهكتار الواحد في 2013.

وتفسير هذه الزيادة في الإنتاج (في الهكتار الواحد)، يعود إلى انتهاج نظام التكثيف الزراعي والتي تم تطبيقها في إطار سياسة التجديد.[1]

وبمقارنة هذه النتائج المحققة مع النتائج المتوقعة التي يظهرها الشكل، نلاحظ التالي:

الانجازات المحققة في إنتاج التمور من 2009 إلى 2013:

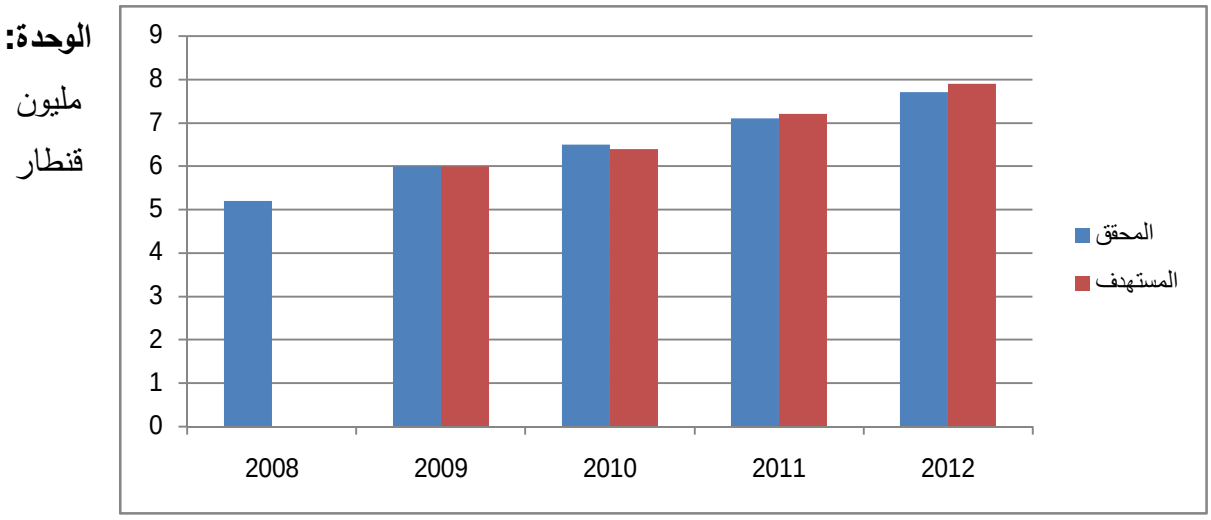

فيما يخص هذه المادة الغذائية، فقد تم التوصل إلى كميات الإنتاج المتوقعة مع بداية تطبيق البرنامج في 2009، ثم تجاوزت الكميات المتوقعة لإنتاجها في موسم 2010 و2012، مما ساهم في تصديره، وبالتالي تطوير التجارة الخارجية والرفع من الناتج الوطني الخام. فقد تم تصدير ما يقارب 160404 طن سنة 2010 من هذه المادة بمبلغ مالي يقدر بـ62.22 مليون دولار.[2]

[1] - فريد عبدوش، **المرجع السابق ذكره**.

[2] - "قطاع الزراعة"، نقلا عن الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture، 2014/04/13، 15:00.

4- كميات إنتاج البطاطا من 2009 إلى 2014:

تعد البطاطا من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وتقوم السياسة التنموية لهذا الفرع على توسيع المساحات المغروسة وسقيها من أجل تطويره لزيادة الكميات المنتجة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبتطبيق هذا البرنامج تم التوصل إلى النتائج التالية:

كميات الإنتاج المحققة من البطاطا:

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الكميات المنتجة بالقنطار	**26 360 570**	**33 003 115**	**38 621 936**	**42 194 758**	**48 865 380**
المساحات المستغلة بالهكتار	105121	121 996	131 903	138 666	161 156

المصدر:

La Direction des Statistiques de Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, op.cit.**

يظهر الجدول أعلاه تطور كميات الإنتاج المحققة والمساحات المستغلة من 2009-2013، والتي كانت في ارتفاع مستمر. فبعدما كانت تمثل في 2009، ومع بداية تطبيق برنامج تطوير هذا الفرع في إطار التجديد الزراعي 2636570 قنطارا، توصلت في 2013 إلى إنتاج 48865380 قنطار. ويرجع ذلك إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة من 105121 هكتار في 2009 إلى 151162 هكتار في 2013.

ففي إطار برنامج التجديد الزراعي، تمكنت الدولة من غرس هذه المادة في المناطق الصحراوية بعدما اقتصر ذلك في المناطق الشمالية للبلاد.[1]

[1]- فريد عبدوش، **المرجع السابق ذكره**.

وبمقارنة النتائج المحققة مع تلك المستهدفة، تظهر نتائج التحاليل في الشكل التالي:

كميات الإنتاج المحققة من البطاطا من 2009 إلى 2013:

الوحدة: مليون قنطار

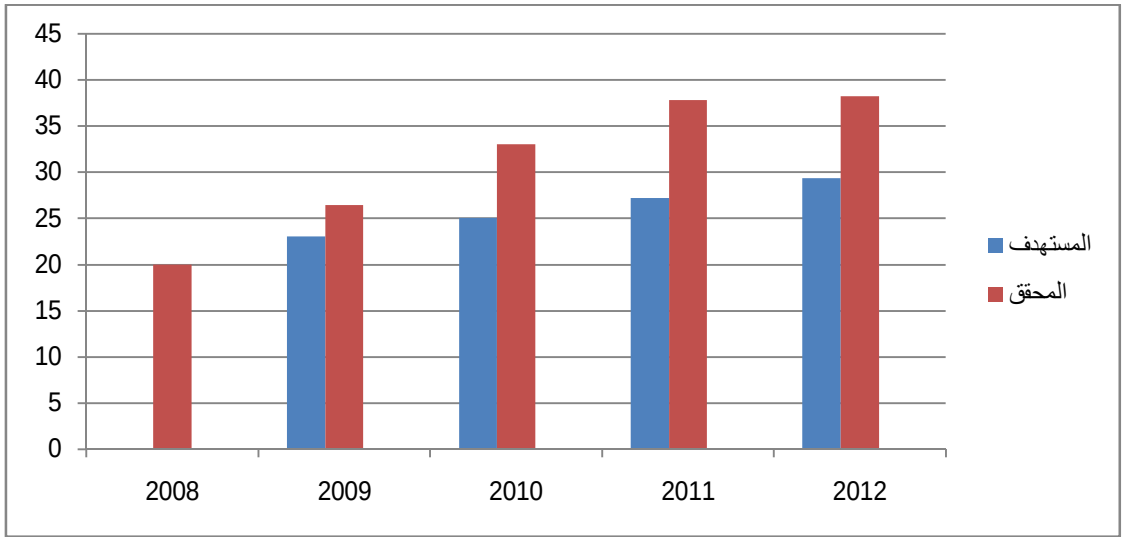

يظهر من خلال الشكل أن النتائج المحققة قد تجاوزت تلك المستهدفة منذ 2009 إلى 2012، مما سمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهذه المادة، وكذا تحقيق فائض في الإنتاج في هذه المادة.
إلا أن عملية توسيع غرس هذه المادة في المناطق الصحراوية قد تسببت بمشاكل بيئية برفع نسبة ملوحة التربة، مما جعلها غير صالحة للزراعة بعد ذلك.

وهذا ما يتنافى مع مبدأ التنمية المستدامة في بعده الاقتصادي الذي يقوم على زيادة الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية.[1]

من هنا إذن، وبشكل عام يظهر من خلال النتائج الأولية لبعض برامج التجديد الزراعي القائم على مقاربة الفرع والتكثيف الزراعي، أن كميات الإنتاج المتحصل عليها من سنة 2009 إلى غاية 2013 قد فاقت الكميات المستهدفة، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للكثير من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وهذا يعود إلى الإستراتيجية المتبعة في كل فرع على حدا. ففرع البطاطا على سبيل المثال قد فاقت الكميات المنتجة فيه تلك المستهدفة، وهذا يعود إلى توسيع

[1]- ليندة حازم، نائب مدير مكافحة التصحر، يوم 29 أفريل 2014 على الساعة 14:00.

المساحات الزراعية المخصصة. إلا أن هذه الأخيرة بتوسيع إنتاجها في المناطق الصحراوية انجر عنها مشاكل بيئية، وهو ما يتنافى مع التنمية المستدامة القائمة على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية.

أما بالنسبة لبعض المواد الغذائية الأخرى كالحبوب، فقد شهد إنتاجها تذبذبا من سنة إلى أخرى. ويمكن إرجاع هذا التذبذب في الإنتاج خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل، أبرزها تناقص المساحات الزراعية المستغلة والاعتماد على التساقط في بعض المساحات.

بناء على ذلك، يمكن الاستنتاج من خلال تحليل النتائج الأولية لبرامج التجديد الزراعي من الجانب الاقتصادي، أنه وبالمقارنة مع السنوات الماضية، شهدت كميات الإنتاج في العديد من المنتجات الغذائية الواسعة الاستهلاك ارتفاعا، وهذا ما ساهم في التخفيض من نسبة الواردات. فقد تم تخفيض واردات اللحوم إلى –49.4%، هذا بالإضافة إلى تخفيض الواردات من الحليب إلى -21.5% سنة 2010.[1] إلا أنه ورغم ذلك، فإن الجزائر لا تزال فاتورة استيرادها للمواد الغذائية خاصة الأساسية منها وعلى رأسها الحبوب مرتفعة، كما لا تزال الزراعة تحتل الصدارة من حيث نسبة الواردات، بحيث وصلت فاتورة الاستيراد إلى 796 مليون دولار و75.25% منها، كانت مخصصة لاستيراد الحبوب في 2010، أي بعد مرور عام من تطبيق برامج التجديد الزراعي. أضف إلى ذلك أن منتجات أخرى كالسكر، قد تضاعف سعر استيرادها مرتين في نفس السنة وقدر بـ103.8 مليون دولار.[2]

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لبرامج التجديد الريفي.

يظهر الطابع الاقتصادي لبرامج التجديد الريفي خاصة من خلال محورين من أصل أربعة محاور للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والتي تتمثل في تنويع النشاطات الاقتصادية وتثمين الموروث المادي والغير المادي.

1- البعد الاقتصادي لمحور تنويع النشاطات الاقتصادية:

ساهمت برامج تنويع النشاطات الاقتصادية المتمثلة في تربية المواشي، تربية النحل صناعة الأثاث صناعة الأعلاف، نقل المنتجات الزراعية وغيرها، وبطريقة غير مباشرة في تطوير النشاط الزراعي كأحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر. فمثلا ومن خلال دعم نشاط نقل المنتجات الزراعية

[1] - إحصائيات نقلا عن الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية: http://www.douane.gov.dz/، 2014/04/02، 11:17.

[2] - **نفس المرجع.**

وتفعيل نشاطات أخرى، تمكن الفلاحون من الحصول على مستلزماتهم على مستوى مناطقهم. أضف إلى ذلك مساهمة هذه المشاريع في رفع الإنتاج الوطني.

ويمكن إرجاع عدم التنفيذ الكامل للبرامج المقررة تنفيذها خلال هذه الفترة، إلى طول الإجراءات التي تمر عبر عدة مراحل بدءا بمرحلة اقتراح المشروع إلى غاية المصادقة عليه وتمويله من طرف الولاية، إضافة إلى طول الإجراءات الإدارية ونوعية المشاريع المقترحة من السكان، والتي تتطلب الدراسة.[1] فقد تم إنجاز، وإلى غاية 2013 حوالي 2885 مشروعا من أصل 3467 مشروع كان قد تقرر إنجازها.[2]

2- البعد الاقتصادي لبرامج تثمين الإرث المادي والغير المادي:

بالنسبة لبرامج تثمين الموروث المادي والغير المادي، فمن خلال صناعة الزرابي، تشجيع تربية المواشي، فتح مطاعم للأكلات تقليدية...الخ، هدفت السلطات من خلالها ضمان الاستمرارية في ممارسة النشاط الزراعي، لكون معظم هذه النشاطات تعتمد على الزراعة للحصول على المادة الأولية،[3] كتربية المواشي التي خلقت مجالا لنشاط زراعي، وهو زراعة الأعلاف، فقد شهدت زراعة الأعلاف تطورا ملحوظا، وذلك كما يظهره الجدول التالي:

كمية إنتاج الأعلاف من 2009 إلى 2013:

الوحدة: قنطار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج	**30 373 045**	**31 360 960**	**31 276 805**	**36 862 670**	**37 453 480**

المصدر:

La Direction des Statistiques au Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, **op.cit.**

[1]- نجمة رحماني، **المرجع السابق ذكره.**

[2]- Direction Général des Forets, **Etat de mise en œuvre des PPDRI a fin 2013**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

[3]- نجمة رحماني، **المرجع السابق ذكره.**

يظهر الجدول تطور إنتاج الأعلاف من 2009 إلى 2013. فهي في ارتفاع مستمر؛ فبعدما كان الإنتاج يقدر بـ30373045 قنطارا، توصلت الجزائر إلى إنتاج 37453480 قنطار عام 2013. وهذا ما ساهم في تطوير تربية الماشية، مما سمح برفع مستوى إنتاج الحليب كما سبق الذكر وإنتاج اللحوم، بحيث تم تقليص الوردات من اللحوم بـ -49.4%.[1]

بالإضافة إلى ما تساهم به النشاطات المختلفة في إطار هذا المحور في زيادة الناتج الوطني بعد سياسة إدماج عالم الريف في العملية التنموية.

يظهر من خلال النتائج الأولية لبرامج التجديد الزراعي والريفي من الناحية الاقتصادية، أنه بالرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية بالرفع من كميات الإنتاج لبعض المواد الغذائية، إلا أن الجزائر لم تتمكن من إنتاج الكميات اللازمة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية بالنسبة لبرامج التجديد الزراعي، أما برامج التجديد الريفي، ومن خلال المحاور ذات الطابع الاقتصادي، فيظهر أنه قد تم تفعيل النشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية وتم دمجها في الحياة الاقتصادية.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي والريفي.

يقصد بالبعد الاجتماعي كما سبق الذكر؛ الالتحام بين أفراد المجتمع وضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد واستغلالها. وهو بذلك يقوم على العناصر التالية: مساواة التوزيع، المشاركة والتنوع الثقافي. وفي المجال الزراعي، فهو يركز على تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.[2]

المطلب الأول: البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي

يظهر البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي من خلال النتائج الأولية لبرامج التجديد الزراعي. والتي تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين لبعض المواد الغذائية وتوفير مناصب الشغل.

[1]- نقلا عن الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية، **المرجع السابق ذكره**.

[2]- ناجي أحمد عبد الفتاح، **المرجع السابق ذكره**.

1- نسبة تغطية الطلب من الإنتاج الوطني:

بتطبيق برامج التجديد الزراعي، تمكنت الدولة في بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالبطاطا من سد حاجيات المواطنين. بحيث فاقت كميات الإنتاج المحققة كميات الإنتاج المستهدفة، إلا أن الجزائر واجهت مجموعة من العراقيل، والتي نذكر منها:

- تناقص المياه بسبب التقلبات المناخية، بالإضافة إلى نقص تجهيزات السقي على مستوى الأسواق المحلية، وعدم إعطاء الأولوية في عملية توزيع المياه لقطاع الري.[1]

- حدوث إختلالات في عملية تنظيم بعض الفروع، وبالأخص تلك المتعلقة بالدعم على مستوى الاستهلاك للمواد الأساسية. فإلى جانب تحقيق السلم الاجتماعي، فإن النتائج المحققة كان لها انعكاسات سلبية بتضاعف كميات الطلب عليها ومن ثم عدم إمكانية تلبيته.[2]

كما أن الدولة لم تتمكن من إنتاج الكميات المستهدفة من أجل سد الحاجيات الوطنية خاصة الأساسية منها مما دفعها باللجوء إلى استيرادها لتحقيق ذلك. فكانت نسب التغطية من الإنتاج الوطني خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 كنتائج أولية لمختلف البرامج التنموية لسياسة التجديد التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، كما يبينها الجدول التالي:

نسبة التغطية من الإنتاج الوطني من 2008 إلى 2013:

السنوات	2008	2009	2010	2011
نسبة التغطية من الإنتاج	**%64**	**%73**	**%74**	**%69**

المصدر:

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، **المرجع السابق ذكره**.

يبين الجدول أعلاه نسبة تغطية الإنتاج الوطني من المواد الغذائية من 2008 إلى غاية 2011. فبتطبيق سياسة التجديد الزراعي تمكنت الجزائر من رفع نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من 64% في 2008 إلى 73% عام 2009 أي بعد سنة من تنفيذ هذه السياسة، والتي ارتفعت في 2010 إلى 74%، لتتراجع بعد ذلك في 2011 إلى 69**%.** هذا يعود إلى تراجع كميات إنتاج بعض المواد الزراعية كالحبوب نتيجة العوامل السابقة الذكر.

[1]- كسيرى محمد، نائب مدير تقنيات السقي، 29 أفريل 2014، على الساعة 13:30.

[2]- فريد عبدوش، نائب مدير ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته، يوم 13 أفريل 2014 على الساعة 10:30.

وانطلاقا مما سبق، يظهر من النتائج الأولية أن سياسة التجديد الزراعي قد ساهمت في رفع نسبة تغطية الإنتاج الوطني مقارنة بالسنوات الماضية. وذلك لكون الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تحقيق أمن غذائي للمواطنين. إلا أنه وجب تطبيق مختلف الاستراتجيات التنموية لكل فرع من أجل الرفع أكثر من نسبة التغطية من الإنتاج الوطني، خاصة المواد الغذائية الأساسية للتخلص من التبعية الغذائية.

2- توفير مناصب الشغل:

يظهر البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي من خلال إنشاء مناصب شغل جديدة ومساهمتها في ضمان دخل لعدد كبير من السكان. فبتطبيق برامج التجديد الزراعي تمكنت السلطات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، من خلق مناصب عمل كما يبينه الجدول التالي:

عدد المناصب المنشئة من 2009 إلى 2013:

الوحدة: عامل

السنوات	2009	2010	2011	2012
المناصب المنشئة	**234854**	**291338**	**311907**	**334360**

المصدر:

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مؤشرات العمالة في القطاع الفلاحي**، مديرية الإحصائيات والأنظمة المعلوماتية، 2013.

يظهر الجدول أعلاه عدد مناصب الشغل المنشئة من 2009 إلى 2012، كنتائج أولية لبرامج التجديد الزراعي. بحيث يبين وحسب الإحصائيات ارتفاع العدد من سنة إلى أخرى، فقد أنشأ 234854 منصب عمل في 2009، وتوصلت الجزائر مع نهاية 2012 إلى إنشاء 334360 منصبا. ويرجع ذلك إلى سياسة دعم الدولة لمختلف النشاطات الزراعية في إطار تنفيذ برامج التجديد الزراعي، مما شجعت السكان على امتهان الفلاحة من أجل التحسين من مستواهم المعيشي.

وعليه يمكن القول أنه، من خلال توفير مناصب الشغل بتنفيذ برامج التجديد الزراعي تمكنت السلطات من تحسين المستوى المعيشي لعدد كبير من المواطنين بضمان دخل وتأمينات اجتماعية.

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الريفي.

يظهر البعد الاجتماعي في إطار برامج التجديد الريفي من خلال محور عصرنة القرى لتحسين المستوى المعيشي للسكان، وكذا محور تثمين الإرث المادي والغير المادي.

1- البعد الاجتماعي لمحور عصرنة القرى:

تم التطبيق، وفي إطار محور عصرنة القرى، والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية، لـ891 مشروع من أصل 1608 مشروعا تقرر إنجازه.[1] والجدول التالي يبين بعض نتائج النشاطات المتوصل إليها:

بعض انجازات برامج عصرنة القرى من 2009 إلى 2013:

الوحدة: وحدة

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
البناءات الريفية	261	4782	9682	12536	13469
قاعات العلاج	10	43	42	109	244
المدارس	3	23	64	159	234

المصدر:

Direction Général des Forets, **La réalisation physique des PPDRI 2009-2013**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

يظهر الجدول أعلاه عدد المشاريع المنجزة من أجل عصرنة القرى، كالبناءات الريفية التي تم إنجاز 261 بناءا ريفيا عام 2009، وبناء عام 2013 لحوالي 13469 بناء ريفي. إضافة إلى 10

[1]- Direction Général des Forets, Etat de mise en œuvre les PPDRI à fin 2013, **op.cit.**

قاعات علاج في 2009، لتتوصل الجزائر العام 2013 إلى إقامة 244 قاعة علاج. ومقابل بناء 3 مدارس في 2009، تتوصل الدولة في 2013 إلى بناء 234 مدرسة.

ويتمثل الهدف من تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية بتجهيز القرى بمختلف المرافق العمومية، في الحد من ظاهرة النزوح الريفي، وذلك بتثبيت السكان في هذه المناطق من خلال توفير كل احتياجاتهم الضرورية. وبتنفيذ برامج التجديد الريفي، تم تقليص الظاهرة مقارنة بالسنوات الماضية بإعادة الاعتبار لهذه المناطق.[1]

2- البعد الاجتماعي لمحور تثمين الإرث المادي والغير المادي:

بتطبيق برامج تثمين الإرث المادي والغير المادي، التي نذكر منها نشاط صناعة الزرابي وتشجيع السياحة في المناطق الريفية، والتي سمحت بالتعريف بمختلف عادات وتقاليد هذه المجتمعات الريفية ومختلف الثروات الطبيعية والثقافية التي يتمتعون بها، نظرا لما يساهم به البعد الاجتماعي والثقافي في عملية تحقيق التنمية.[2]

يظهر من خلال النتائج الأولية لبرامج سياسة التجديد الزراعي والريفي من الناحية الاجتماعية أنها حققت نتائج إيجابية، مكنت من تحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف فيما يخص برامج التجديد الريفي. أما بالنسبة لبرامج التجديد الزراعي، فقد مكنت من توفير مناصب الشغل لعدد كبير من السكان، والرفع من نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الغذاء مقارنة بالسنوات الماضية. إلا أنها تبقى نتائج غير كافية خصوصا فيما يتعلق بتوفير المواد الغذائية الأساسية. فلا يزال الأمن الغذائي في الجزائر مرتبطا بالاستيراد.

[1]- نجمة رحماني، **المرجع السابق ذكره**.

[2]- نجمة رحماني، **المرجع السابق ذكره**.

المبحث الثالث: البعد البيئي لسياسة التجديد الزراعي والريفي:

يقوم البعد البيئي كما سبق الذكر، على فكرة الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام. ويركز بالتالي على العناصر التالية: النظم الايكولوجية، التنوع البيولوجي والإنتاج البيولوجي.

المطلب الأول: البعد البيئي لسياسة التجديد الزراعي:

يظهر البعد البيئي في سياسة التجديد الزراعي من خلال برنامج السقي وكيفية التسميد.

1- البعد البيئي لبرنامج السقي:

يقوم هذا البرنامج على تعميم أنظمة اقتصاد المياه، وذلك باستعمال تقنية الرش وتقنية التقطير من أجل الحفاظ على مورد الماء. خصوصا وأن الجزائر قد صنفت كما سبق الذكر من بين الدول الفقيرة من حيث هذا المورد الطبيعي الهام. فسياسة التجديد إذن، تهدف من خلال استعمال هذه التقنيات المقتصدة للماء إلى الحفاظ على المياه واستغلالها بشكل عقلاني من أجل الحفاظ على النظام البيئي. بحيث تمكنت السلطات من توسيع المساحات المجهزة بهذه التقنيات. والجدول التالي يبين النتائج الأولية للبرنامج:

تطور المساحات الزراعية المسقية:

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة المسقية	972862	981736	1004530	1053523	1119259

المصدر:

Ministère de L'Agriculture, **programme de l'économie de l'eau**, Alger: Sous-direction des Moyens d'Irrigation, 2013.

يبين الجدول أعلاه تطور المساحات المسقية من 2009 إلى 2013، حيث تمثل النتائج الأولية لبرنامج السقي، والتي هي في تطور مستمر. فبعدما توصلت الجزائر إلى تجهيز 972862 هكتار بعد مرور سنة من تطبيق البرنامج، واصلت الدولة في عملية التوسيع إلى تجهيز 1119259 هكتارا سنة 2013.

ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالسياسة التي انتهجتها السلطات في تنفيذها للبرنامج، بحيث حرصت على الاهتمام بالمساحات المجهزة وتوسيعها في مساحات جديدة. بالإضافة إلى سياسة مساعدة

الدولة للمستثمرين في اقتناء هذه التقنيات؛ فقد وصلت نسبة المساعدة الفردية إلى 50%، و60% بالنسبة للمساعدات الجماعية.[1]

إلا أنه وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها، لا تزال هناك مساحات زراعية تعتمد على التساقط، وهذا يعود إلى عرقلة توسيع تقنيات الري في كل المساحات المزروعة، مما انعكس سلبا على الإنتاج، خصوصا مع التغيرات المناخية خلال هذه الفترة. إضافة إلى نقص تجهيزات السقي على مستوى الأسواق المحلية، وعدم إعطاء الأولوية في عملية توزيع المياه بين القطاعات لقطاع الري، مع نقص ثقافة الاستغلال العقلاني لهذا المورد في الجزائر، سواء في قطاع الري أو القطاعات الأخرى.[2]

2- التسميد:

أصبح التسميد ضروريا في النشاط الزراعي، خصوصا مع التطور المستمر لعدد السكان، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، ما جعل الإنتاج البيولوجي صعب التحقيق لقلة المردود من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإفراط في استعمالها يسبب في انعكاسات سلبية على البيئة، لذا يستلزم عدم الإفراط في استعمالها لعدم الإخلال بالنظام البيئي بإضافة مواد كيميائية للتربة.

والجزائر وفي إطار سياسة التجديد الزراعي، اتبعت نظام التكثيف الزراعي العصري، بمعنى استعمال الأسمدة بشكل لا يهدد النظام البيئي، وإضافتها للمواد الزراعية الأساسية على وجه الخصوص بكميات مناسبة من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام.[3] وعلى هذا الأساس فقد عملت على الرفع من حجم الأسمدة المستعملة من 238976 طن في موسم 2009-2010 ومع بداية تطبيق سياسة التجديد إلى 257،516 طنا، وبذلك ارتفعت نسبة خصوبة زراعة الحبوب والمساحة. فبعدما كانت المساحة الزراعية التي تم تسميدها تبلغ 404000 هكتارا، وسعت في موسم 2010-2011 إلى 543779 هكتار.[4]

بالرغم من المجهدات المبذولة من أجل الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في برامج التجديد الزراعي، من خلال حماية الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، إلا أنه لم يتم التوصل إلى التطبيق الكامل لاتفاقيات مؤتمر قمة الأرض خاصة تلك التي تتعلق بالتنوع البيولوجي، إلا أنه وبشكل عام يمكن اعتبار ما تم التوصل إليه بداية مسار لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1]- Ministère de L'Agriculture, programme de l'économie de l'eau, **op.cit**.

[2]- كسيرى محمد، **المرجع السابق ذكره**.

[3]- فريد عبدوش، **المرجع السابق ذكره**.

[4]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، **المرجع السابق ذكره**.

المطلب الثاني: البعد البيئي لسياسة التجديد الريف:

يظهر البعد البيئي من خلال الهدف الأساسي لسياسة التنمية الريفية، وهو الحفاظ على الموارد الطبيعية، خصوصا مكافحة ظاهرة التصحر التي تهدد 27 مليون هكتار من الأراضي وذلك عبر تنفيذ برامجها من خلال سلسلة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والتي تمت المباشرة فيها، وقدرت بـ8304 مشروعا من أصل 12148 مشروع عام 2013. ولتحقيق هذا الهدف، كلفت المديرية العامة للغابات كهيئة مختصة بتثمين وحماية الموارد الطبيعية بتسييرها وتطبيقها.[1]

ويظهر البعد البيئي بشكل واضح عبر برامج محور تثمين وحماية الموارد الطبيعية، والتي تمثل أحد أهم المحاور الأساسية لسياسة التجديد الريفي. وتتكون بدورها من برامج نذكر منها: فتح المناطق الزراعية لضمان استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، التشجير، مكافحة التصحر، والذي يقوم على توسيع السد الأخضر، إعادة الإعتبار للمراعي، تنمية الزراعة الصحراوية.... وقدرت عدد المشاريع المنجزة من هذا المحور بـ4269 مشروعا من أصل 6205 مشروع.[2]

والجدول التالي يمثل النتائج الأولية لبرنامج التشجير، كأحد أهم برامج حماية وتثمين الموارد الطبيعية، لكون التشجير الوسيلة الأمثل لحماية الأراضي، خصوصا من ظاهرة التصحر. وذلك بتثبيت الكثبان الرملية ومنعها من الزحف نحو المناطق الزراعية في المناطق الشمالية، لإعتبار أن الجزائر مهددة بهذه الظاهرة، وكذلك حمايتها من الإنجراف إلى المناطق الجبلية.

نتائج برنامج التشجير من 2009 إلى 2013:

الوحدة: الهكتار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	**48044**	**52416**	**56682**	**54681**	**65743**

المصدر:

La Diraction Génerale des Forets, **Principaux agrigats de sous secteur des forets martice des suivi des principaux indicateurs du secteur de l'agriculture et du developpement rural**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

[1]- نجمة رحماني، **المرجع السابق ذكره**.

[2]- Direction Général des Forets, Etat de mise en œuvre les PPDRI a fin 2013, **op.cit.**

يبين الجدول أعلاه النتائج الأولية لبرنامج التشجير، والتي تتمثل في المساحات التي تم تشجيرها في كل سنة من 2009 إلى 2013. بحيث أنه وفي كل سنة تم تشجير مساحات أكبر؛ ففي سنة 2009 تم تشجير 48044 هكتارا، وتوصلت الجزائر سنة 2013 إلى تشجير 65743 هكتار، ليصل مجموع المساحات التي تم تشجيرها إلى 277558 هكتار. والهدف الأساسي من هذه العملية هو الحفاظ على مورد الأرض من ظاهرتي التصحر والإنجراف.

وفي إطار هذا البرنامج، تم تشجير نوعين من الأشجار وهي الأشجار الغابية والأشجار المثمرة منها أشجار الزيتون. وقدرت المساحة المخصصة لتشجير الزيتون بـ61345 هكتارا من الفترة 2009 إلى 2013. فيظهر من خلال هذا البرنامج أنه ذو طابع إقتصادي، إلا أن الهدف من تشجير هذا النوع في ظل هذا البرنامج هو حماية المساحات الزراعية بالدرجة الأولى.[1]

من بين النتائج الأولية لبعض المشاريع الأخرى لمحور حماية وتثمين الموارد الطبيعية، يظهرها الجدول التالي:

انجازات بعض مشاريع حماية الموارد الطبيعية:

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
تهيئة المناطق كم	430	848	813	3051	1732
فتح المناطق الغابية كم	113	755	702	2621	1372
استصلاح الأراضي بالهكتار	18 20	1913	3183	5923	6028
استغلال الغابات بالهكتار	7550	10594	30332	26998	25701

المصدر:

La Diraction Génerale des Forets, Principaux agrigats de sous secteur des forets martice des suivi des principaux indicateurs du secteur de l'agriculture et du developpement rural, **op.cit.**

[1]- ليندة حازم، نائب مدير مكافحة التصحر، يوم 29 أفريل 2014 على الساعة 14:00.

يظهر الجدول أعلاه بعض النتائج الأولية لنشاطات حماية وتثمين الموارد الطبيعية، والتي تتمثل في تهيئة المناطق، فتح المناطق الغابية، استصلاح الأراضي واستغلال الغابات.

ففيما يخص تهيئة المناطق، فقد تم تهيئة في عام لحوالي 2009 430 كم، قامت الدولة بتوسيعها وإضافة مساحات أكبر في كل سنة، لتصل في 2013 إلى زيادة 1732 كم لتتمكن بذلك من تهيئة خلال الفترة المتدة من 2009 إلى 2013، أي في إطار سياسة التجديد الريفي لحوالي 6874 كم لتساهم بذلك في حماية الثروة الطبيعية واستغلالها.

أما فيما يخص فتح المناطق الغابية، فقد تم فتح حوالي 113 كم في 2009، وتزداد المسافة في كل سنة، بحيث تمكنت الدولة من زيادة 1372 كم عام 2013، لتصل كنتائج أولية للبرنامج إلى فتح 5565 كم، والتي ستساهم في تسهيل الوصول إلى المناطق الغابية من أجل حمايتها واستغلالها.

أما فيما يخص برنامج استصلاح الأراضي، فقد تم الاستصلاح ومع بداية سياسة التجديد الريفي في 2009 لحوالي 1820 هكتار، وقامت الجزائر بتوسيعها في كل سنة لتصل إلى استصلاح في ما يقارب 6028 هكتارا عام 2013. ليصل مجموع الأراضي التي تم استصلاحها إلى 18867 هكتار من 2009 إلى 2013، والهدف من ذلك حماية مورد الأرض كمورد طبيعي هام لممارسة النشاط الزراعي.

أما فيما يخص استغلال الغابات، فقد تم الاستغلال ومع بداية البرنامج في 2009 لحوالي 7550 هكتارا، حيث قامت الدولة بتوسيع المساحات لتصل لزيادة عام 2013 بلغت 25701 هكتارا.

إلا أن تنفيذ برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ككل لكونها ذات بعد بيئي، ساهمت في تثبيت السكان في المناطق الريفية، من خلال تحسين مستوى معيشتهم الاجتماعية والاقتصادية وفك العزلة وبالتالي الاهتمام بالثروات الطبيعية في هذه المناطق، وهو الأمر الذي حرصت عليه السلطات. إلا أن بعض المشاريع من وجهة نظر التقنيين تسببت في الإخلال بالنظام البيئي أو بمعنى آخر عدم التوافق بين متخذي القرارات والتقنيين، بحيث يستند متخذي القرارات في ذلك على مشاركة السكان المحليين ويركزون على البعد الاجتماعي والاقتصادي بالدرجة الأولى مع إغفال للجانب البيئي.[1]

أما فيما يخص برامج محور حماية وتثمين الموارد الطبيعية، فيظهر أن الدولة قد ركزت بالدرجة الأولى على حماية مورد الأرض كمورد طبيعي هام لممارسة النشاط الزراعي، بمكافحة التصحر وحماية الغابات، دون إعطاء نفس القدر من الاهتمام للتنوع البيولوجي. وهو الأمر الذي نصت

[1] - ليندة حازم، **المرجع السابق ذكره.**

عليه الإتفاقية الدولية في مؤتمر قمة الأرض لسنة 1992، والتي كانت الجزائر عضوا مشاركا فيها.

أما من الناحية العملية فتواجه برامج حماية الموارد الطبيعية أثناء التطبيق غياب إطار قانوني ينظمها بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بقانون الرعي في منطقة الهضاب.[1]

يظهر من خلال النتائج الأولية لبرامج التجديد الزراعي والريفي من الناحية البيئية، أن السلطات قد حاولت ومن خلال برنامج سقي إقتصاد مورد الماء، الذي يعد موردا إقتصاديا هاما فيما يخص سياسة التجديد الزراعي، وحماية الأراضي الزراعية من خلال برامج سياسة التجديد الريفي، أن هذه الإجراء المتخذ لم ينظم بطريقة قانونية ما شكل عائقا في تنفيذ البرامج.

وبشكل عام يمكن إعتبار النتائج الأولية المتوصل إليها ناقصة وغير مطابقة لما تنص علية إتفاقيات قمة الأرض لسنة 1992 خصوصا فيما يتعلق بإتفاقية التنوع البيولوجي.

[1] - ليندة حازم، **المرجع السابق ذكره.**

خلاصة:

إنطلاقا من تحليل النتائج الأولية لبرامج التجديد الزراعي والريفي، يظهر أنها ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية وبيئية، مما جعل من هذه السياسة مقاربة في التنمية المستدامة.

فبرامج التجديد التي تقوم على مقاربة فرع أي تنمية كل فرع على حدا، بوضع سياسة تنموية خاصة به، يظهر أنها ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى، فهي تسعى لتنمية الفروع الغذائية بدءا من الفروع الأساسية من أجل رفع الإنتاج، والبعد الإجتماعي لهذه البرامج يظهر في أهدافها المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي، وبتطبيقها تم التوصل إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي لبعض المواد. أما البعد البيئي فيظهر من خلال برنامج السقي، الذي يقوم على إقتصاد الماء من خلال تجهيز المساحات الزراعية بالتقنيات المقتصدة للماء كمورد طبيعي هام في النشاط الزراعي، وكذلك من خلال كيفية التسميد بحيث لا تتجاوز الكميات المحددة.

إلا أن هذه البرامج تواجه مجموعة من المشاكل أثناء تطبيقها، مما يعرقل مسارها التنموي المستدام، حيث أنه ومن بين هذه العراقيل المشتركة بين معظم الفروع؛ نقص المساحات المسقية وتقلص الأراضي الزراعية المخصصة للإنتاج. إلا أن الدولة تمكنت من تسجيل فائض في بعض المواد مما سمح بتصديرها والرفع من الناتج الوطني خارج المحروقات.

أما بالنسبة لبرامج التجديد الريفي التي تشرف عليها المديرية العامة للغابات، ويعود السبب من ذلك كون الهدف الأساسي من إقامة برامج التجديد الريفي هو الحفاظ على الثروة الطبيعية. فيمكن إعتبار سياسة التجديد الريفي مقاربة في التنمية المستدامة لتعدد أبعادها؛ فيظهر بعدها الإقتصادي خاصة من خلال محور تنويع النشاطات الإقتصادية، الذي سيساهم في تطوير الاقتصاد في هذه المناطق، ومن خلال محور تثمين الإرث المادي والغير المادي بتشجيع النشاطات المحلية، باعتبار أن المواد الأولية من صنع هذه المواد تعتمد على الزراعة وتطوير السياحة في هذه المناطق.

ويظهر بعدها الاجتماعي من خلال محور تطوير وعصرنة القرى، وذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان في هذه المناطق. أما البعد البيئي فيظهر خاصة من خلال محور حماية وتثمين الموارد الطبيعية، إلا أنها تركز من خلال برامجها خاصة على حماية مورد الأرض بمكافحة التصحر والإنجراف، وعدم إعطاء نفس القدر لحماية التنوع البيولوجي، والذي يمثل أحد بنود إتفاقية قمة الأرض لسنة 1992.

فانطلاقا من النتائج الأولية للبرامج، نلحظ أن هناك نوع من التحسن للريف الجزائري، إلا أنها تواجه في تطبيقها عراقيل تحول دون التنفيذ الكامل لهذه لبرامج؛ وعلى رأسها طول الإجراءات الإدارية ونوعية المشاريع المقترحة لكونها تقوم على أساس مشاركة المواطنين في اقتراحها وتنفيذها.

الخاتمة

يتمتع القطاع الزراعي في الجزائر بإمكانيات بشرية، طبيعية واقتصادية تمكنه من تطويره. إلا أنه يعاني من عدة معوقات ومشاكل تحول دون تحقيق التنمية. هذه الأخيرة التي تمثل هدف مختلف السياسات الزراعية التي رسمتها السلطات المكلفة بالقطاع في الجزائر منذ الاستقلال.

ومع التطورات اللاحقة على المستوى العالمي، وبظهور مفهوم التنمية المستدامة، والتي تقررت معاليمها في مؤتمر قمة الأرض في 1992 التي كانت الجزائر عضوا مشاركا فيها، أصبحت التنمية المستدامة هدف المخططات التنموية الجزائرية، من أجل مواجهة تحديات هذا القطاع الاستراتيجي، على رأسها تحقيق أمن غذائي مستدام، تنمية الريف الجزائري لتدارك العلاقة بين الريف والنشاط الزراعي وحماية الموارد الطبيعية. من هنا، فقد رسمت السلطات المكلفة بالقطاع سياسة التجديد الزراعي والريفي، التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2009، والتي تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية؛ وهي التجديد الزراعي، التجديد الريفي وتطوير الكفاءات البشرية والتقنية. ويشكل قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2009 الركيزة القانونية لها.

يظهر من خلال الركيزة القانونية التي تقوم عليها هذه السياسة والتي تتمثل في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، المبلغ المالي المعتبر المخصص لهذا القطاع، أهدافها الاقتصادية الإجتماعية والبيئية وكذا المؤسساتية، نظرا لأهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة. وكذلك من خلال برامج التجديد الزراعي التي تقوم على مقاربة فرع بوضع إستراتيجية خاصة لتنمية كل فرع على حدا وبرنامج إقتصاد الماء، وبرامج التجديد الريفي القائمة على أربع محاور أساسية وهي عصرنة القرى، حماية وتثمين الموارد الطبيعية، تنويع النشاطات الإقتصادية وتثمين الإرث المادي والغير المادي. ما يبين أن سياسة التجديد الزراعي والريفي مقاربة في التنمية المستدامة من الناحية النظرية.

وبتحليل النتائج الأولية لها باعتبارها سياسة لا تزال حيز التنفيذ، بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة على برامجها، يظهر أنها ذات بعد اقتصادي، وذلك من خلال رفع الإنتاج لبعض المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع، ذات بعد إجتماعي من خلال الرفع من نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية مقارنة بالسنوات الماضية وتوفير مناصب شغل جديدة، وذات بعد بيئي من خلال حماية الموارد الطبيعية باستعمال التقنيات المقتصدة للماء في عملية الري.

إلا أن التنفيذ الكامل لبرامج هذه السياسة واجهت عراقيل حالت دون تحقيق أهدافا، يظهر ذلك من الناحية الاقتصادية، من خلال تذبذب كميات الإنتاج وعدم تحقيق الكميات المناسبة لسد حاجيات المواطنين من بعض المواد الغذائية الأساسية وعلى رأسها مادة الحبوب، وتلجأ لاستيرادها. مما يبقي الجزائر تابعة للخارج في ميدان الغذاء، وهذا يعود لعدة عراقيل منها الاعتماد على التساقط لبعض المساحات الزراعية لنقص تجهيزات السقي في كل المساحات ونقص تنظيم الفروع الغذائية.

ومن الناحية الإجتماعية، نجد أن عدم تحقيق الأمن الغذائي بتوفير المنتاجات الغذائية خاصة الأساسية للمواطنين. ومن الناحية البيئية، وبالرغم من وجود برامج لحماية الموارد الطبيعية واستغلالها بطرق عقلانية، إلا أنها تفتقد لقواعد قانونية ملزمة خاصة فيما يتعلق بتظيم الرعي. أضف إلى ذلك عدم إعطاء نفس الإهتمام الموجه لحماية الموارد الطبيعية للتنوع البيولوجي. الأمر الذي أكد عليه مؤتمر قمة الأرض لسنة 1992.

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة صعبة التحقيق من الناحية التطبيقية، إذ يتطلب الأمر الإلمام بجميع أبعادها. كما يجب أن يتم تحقيقها بصفة تدريجية تستلزم دراسة من جميع النواحي. والجزائر بالرغم من العراقيل التي تواجهها في عملية تطبيقها في الميدان الزراعي والتعارض بين الجانب الإجتماعي والإقتصادي، لضرورة رفع الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي والجانب البيئي لضرورة حماية الموارد والتنوع البيولوجي لتلبية حاجيات الأجيال المقبلة، إلا أنه يظهر من خلال سياسة التجديد الزراعي والريفي أنها محاولة لتطبيق أبعاد التنمية المستدامة بشكل تدريجي وبداية العمل في هذا المسار، بالرغم من بعض النقائص خاصة التنظيمية والقانونية منها.

وعلى هذا الأساس يستلزم المواصلة في مسار التنمية المستدامة وتجاوز العراقيل، من خلال تفعيل أليات الرقابة ودراسة المشاريع، وضع إطار قانوني يسمح بتفيذ البرامج التنموية والتسيق بين مختلف الوزرات ذات الصلة بتفيذ البرامج، تقديم تعويضات مالية أو المساومة كطريقة للتعامل مع المواطنين فيما يتعلق بالأراضي الزراعية، تشجيع المناقشة العلمية بين التقنيين ومتخذي القرارات والأخذ بعين الإعتبار قبل الشروع في وضع البرامج ضرورة تهيئة الأقاليم وتحديد خصائص كل منطقة بتحديد القطاعات النباتية التي تتميز بها كل منطقة ريفية لدمجها في العملية التنموية، لتخطيط البرامج على أساسها لضمان حمايتها واستغلالها بشكل عقلاني.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1) خليل حسين، **السياسة العامة**، (بيروت: دار المنهل اللبنانية، 2006).
2) رقية خلف الحيوري، **السياسات الزراعية و آثارها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
3) سمر خمر مرسي، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**، (المملكة العربية السعودية: جامعة شقراء، د.س.ن).
4) فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ب س ن).
5) محمد طاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، (لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2013).
6) ناجي أحمد عبد الفتاح، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، (د.ب.ن: المكتب الجامعي الحديث، 2013).
7) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق**، (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2012).

ب- المقالات:

1) سليمان مهنا، ريدة ديب، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، السنة 25، العدد 1، 2009.
2) فوزية غربي، "واقع إنتاج الحبوب في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 5، 2004.
3) كربوسة عمراني، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، بسكرة: جامعة محمد خيضر، د.س.ن.

ج- الرسائل الجامعية:

1) العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه**، سطيف: جامعة فرحات عباس، 2010-2011.
2) بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012-2013.
3) فوزية غربي، القطاع الزراعي بين الاكتفاء والتبعية، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، قسنطينة: جامعة منتوري، 2007-2008.
4) بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق**، قسنطينة: جامعة منتوري، 2006-2007.
5) زموري مسعود، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012-2013.
6) طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، سطيف: جامعة فرحات عباس، 2011-2012.
7) عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الريفية 2000-2007)، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستر في العلوم السياسية**، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2010-2011.
8) محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010-2011.
9) نور محمد أمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة تيارت، **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه**، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، 2011-2012.

د - التقارير:

1) بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، الجزائر: 24 ماي 2010.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 08-16 المتضمن لقانون التوجيه الفلاحي"، **الجريدة الرسمية**، العدد 46، 10 أوت 2008.

3) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **تقنيات اقتصاد الماء**، الجزائر: المديرية الفرعية لتقنيات السقي 2013.

4) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مؤشرات العمالة في القطاع الفلاحي**، الجزائر: مديرية الإحصائيات والأنظمة المعلوماتية، 2013.

هـ - المراجع الغير منشورة:

1) **خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الزراعي والريفي**، بسكرة، 28 فيفري 2008.

و - المقابلات:

1) فريد عبدوش، نائب مدير ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته، **مقابلة أجريت في مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، يوم 13 أفريل 2014 على الساعة 10:30.

2) كسيرى محمد، نائب مدير تقنيات السقي، **مقابلة أجريت في مقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، 29 أفريل 2014، على الساعة 13:30.

3) مقابلة مع السيدة ليندة حازم، نائب مدير مكافحة التصحر، **مقابلة أجريت في مقر المديرية العامة للغابات**، يوم 29 أفريل 2014 على الساعة 14:00.

4) مقابلة مع السيدة نجمة رحماني، **مقابلة أجريت بمديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات**، 28-04- 2014، 14:00.

و - مواقع الإنترنت:

1) أحمد عادل، "مجلة الزراعة: استصلاح الأراضي الصحراوية تحديات تبحث عن حلول"، نقلا عن الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=496490&eid=54، 2014/05/14، 15:00.

2) "إحصائيات"، نقلا عن الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية: http://www.douane.gov.dz/، 2014/04/02، 11:17.

3) "الزراعة في الجزائر"، نقلا عن الموقع:
www1.youm7.com/News.asp?NewsID=149416، 2014/04/13، 14:30.

4) المجلس الأعلى للتعليم، "التنمية المستدامة"، نقلا عن الموقع:
http://www.sec.gov.qa/Ar/Media/News/Pages/NewsDetails.aspx?NewsID=755
8، 2014/03/02، 10:38.

5) عبد القادر العرابي، "المصادر المائية في المغرب العربي وإمكانية تطوير استغلالها بما يخدم التنمية المستدامة"، نقلا عن الموقع: http://www.arab-api.org/، 2014/04/25، 12:45.

6) نبيل بويبية، "السياسات الفلاحية في الجزائر"، نقلا عن الموقع:
http://www.miragri–algeria.org/strategiepnda.html، 2014/03/12، 11:32.

7) "قطاع الزراعة"، نقلا عن الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture، 2014/04/13، 15:00.

2- باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

1) Fabien GRUMIAUX, Patrick MATAGYNE, **Le développement durable sous le regard des sciences et de l'histoire,** (Paris: Harmattan, 2009).

ب- المقالات:

1) Omar BESSAOUD, «La stratégie de développement rural en Algérie», **CIHEAM-IAM**, Montpellier: UMR Moisa, (Date Non Citée).

ج- الرسائل الجامعية:

2) Leila TOUMI, La fiscalité agricole en Algérie: Etat des lieux, enjeux et perspectives «Etude de cas de la Wilaya de Tipaza**», Mémoire en vue d'obtention du diplôme de master en sciences politiques**, Alger: ENSSP, 2012-2013.

د- التقارير:

1) Direction Général des Forets, **Etat de mise en œuvre des PPDRI à fin 2013**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

2) Direction Général des Forets, **La réalisation physique des PPDRI 2009-2013**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

3) La Diraction Génerale des Forets, **Principaux agrigats de sous secteur des forets: Martice de suivi des principaux indicateurs du secteur de l'agriculture et du developpement rural**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

4) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, Récapitulatif des superficies, des productions des rendements et de taux d'accroissement: 2009-2013**, Alger: Direction des Statistiques, 2013**.**

5) La Direction Général des Forets, **Le développement rural**, Alger: Direction des Archives et des Statistiques, 2013**.**

6) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, **Fiche de projet de jumelassions classique: programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association**, Alger: Direction des Statistiques, 2013.

7) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural**, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014**, Alger: MADR, Novembre 2010.

8) Ministère de L'Agriculture, **programme de l'économie de l'eau**, Alger: Sous-direction des Moyens d'Irrigation, 2013.

9) République Algérienne Démocratique et Populaire, Arrêté ministériel No 910, **Le journal officiel**, 07/01/2001.

10) République Algérienne Démocratique et Populaire, **Le développement rural**, Alger: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, 2009.

11) République Algérienne Démocratique et Populaire, **Projet de Programme Quinquennal de Développement**, Alger: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, 2013.

هـ - مواقع الإنترنت:

1) M.CHABANE, «L'Agriculture de Conservation: Voie de sécurité alimentaire dans les pays du CIHEAM», citing: http//:www.ciheam.org/Maghreb,13/04/2014, 13:11.

2) Ministère de l'Agriculture de L'Agroalimentaire et des Forêts, «Les politiques agricole à travers le monde: Quelles politiques», citing: http://www.agriculture.gouv.fr, 12/04/2014, 15:40.

3) République Algérienne Démocratique et Populaire, «Evaluation de la mise en œuvre des contrats de performance du développement rural», Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, citing: http://www.minagri.dz, 10/02/2014, 11:15.

4) République Algérienne Démocratique et Populaire, **Conférence sur le développement rural,** Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, EL-AURASSI, 4 mars 2009, citing: http://www.minagri.dz, 06-01-2014, 10:30.

الفهارس

فهرس المحتويات:

مقدمة.....2
الفصل التمهيدي: مفهوم السياسة الزراعية والتنمية المستدامة.....8
1- مفهوم السياسة الزراعية.....9
1-1- تعريف السياسة الزراعية.....9
1-2- مضامين السياسة الزراعية.....10
1-3- أهداف السياسة الزراعية.....11
1-4- أنواع السياسات الزراعية.....11
2- مفهوم التنمية المستدامة.....12
2-1- نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة.....13
2-2- تعريف التنمية المستدامة.....14
2-3- أبعاد التنمية المستدامة.....15
2-4- أهداف التنمية المستدامة.....17
3- التنمية الزراعية المستدامة.....19
3-1- أهداف التنمية الزراعية المستدامة.....19
3-2- علاقة التنمية الزراعية بالتنمية الريفية.....20
الفصل الأول: القطاع الزراعي في الجزائر.....21
المبحث الأول: لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية منذ 1962 إلى 2008.....22
المطلب الأول: السياسات الزراعية الجزائرية في ظل التوجه الاشتراكي.....22
1- فترة الستينيات من القرن الماضي.....22
2- فترة السبعينيات من القرن الماضي.....24
3- السياسات الزراعية في فترة الثمانينات من القرن الماضي.....25
المطلب الثاني: السياسات الزراعية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.....26
1- السياسات الزراعية في التسعينيات.....26
2- السياسات الزراعية بعد فترة التسعينيات.....27
المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.....29
المطلب الأول: إمكانيات الزراعة الجزائرية.....29

1- المعطيات الطبيعية.....29
1-1- المناخ.....30
2- الموارد المائية.....31
3- الموارد البشرية.....33
4- الموارد الزراعية.....35
4-1- الأراضي الزراعية في الجزائر.....35
4-2- المنتجات الزراعية.....35
5- التقنية الحديثة والبحث العلمي.....37
المطلب الثاني: مكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري.....38
المطلب الثالث: عراقيل الزراعة في الجزائر.....39
المبحث الثالث: أهمية القطاع الزراعي وتحدياته.....42
المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.....42
مساهمة الزراعة في توفير الاحتياجات الغذائية.....42
المساهمة في تأمين النقد الأجنبي.....43
مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج الوطني الإجمالي.....43
مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل.....44
مساهمة الزراعة في تطوير الصناعات الغذائية.....44
مساهمة الزراعة في ترقية التجارة الخارجية للمواد الزراعية.....45
دور الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة.....45
المطلب الثاني: تحديات الراهنة للزراعة في الجزائر.....45
1- تحقيق الأمن الغذائي المستدام.....45
2- تنمية الريف الجزائري.....46
3- حماية الموارد الطبيعية.....46
خلاصة.....47
الفصل الثاني: مضمون سياسة التجديد الزراعي والريفي وأهدافها التنموية.....48
المبحث الأول: التعريف بسياسة التجديد الزراعي والريفي ومركزاتها.....49
المطلب الأول: ركائز سياسة التجديد الزراعي والريفي.....49
المطلب الثاني: الإطار القانوني لسياسة التجديد الزراعي والريفي.....54
المطلب الثالث: الإطار المالي لسياسة التوجيه الفلاحي والريفي.....57

المبحث الثاني: أهداف التنموية لسياسة التجديد الزراعي والريفي.....60
المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التجديد الزراعي والريفي.....60
المطلب الثاني: الأهداف البيئة لسياسة التجديد الزراعي والريفي.....64
المطلب الثالث: الأهداف التنظيمية والمؤسساتية.....65
المبحث الثالث: إستراتيجية سياسة التجديد الزراعي والريفي.....67
المطلب الأول: إستراتيجية التجديد الزراعي.....67
1- برنامج تكثيف زراعة الحبوب.....67
2- برنامج تنمية فرع الحليب.....68
3- برنامج تنمية فرع الزيتون.....69
4- تنمية فرع التمور.....69
5- برنامج اقتصاد الماء.....70
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة.....70
1- أدوات التجديد الريفي.....71
1-1- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI).....71
برنامج محاربة التصحر.....72
برنامج تسيير وتوسيع الثروة الغابية.....72
برنامج الحفاظ على النظام الإيكولوجي.....73
1-2- نظام المعلوماتية لدعم برامج التنمية الريفية SIPSRR..... 73
1-3- النظام الوطني للمساعدة واتخاذ قرارات لتحقيق تنمية مستدامة SNADDR.....73
2- برامج تطوير الكفاءات البشرية والتقنية.....74
2-1- عصرنة الإدارة.....75
2-2- تطوير الخدمات البيطرية.....75
2-3- تطوير الخدمات الصحية والتقنية.....75
2-4- تطوير الخدمات الإحصائية.....76
3- تطوير أجهزة المتابعة في البرامج التنموية.....76
خلاصة.....78
الفصل الثالث: واقع تطبيق التنمية المستدامة في سياسة التجديد الزراعي والريفي.....80
المبحث الأول: البعد الاقتصادي لسياسة التجديد الزراعي والريفي.....82

المطلب الأول: البعد الاقتصادي لسياسة التجديد الزراعي.....82
1- كميات إنتاج الحبوب المحققة من 2009-2013.....82
2- كميات إنتاج الحليب المحققة.....84
3- كميات إنتاج التمور المحققة من 2009 إلى 2013.....85
4- كميات إنتاج البطاطا من 2009 إلى 2014.....87
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لبرامج التجديد الريفي.....89
1- البعد الاقتصادي لمحور تنويع النشاطات الاقتصادية.....89
2- البعد الاقتصادي لبرامج تثمين الإرث المادي والغير المادي.....90
المبحث الثاني: البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي والريفي.....91
المطلب الأول: البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الزراعي.....91
1- نسبة تغطية الطلب من الإنتاج الوطني.....92
2- توفير مناصب الشغل.....93
المطلب الثالث: البعد الاجتماعي لسياسة التجديد الريفي.....94
1- البعد الاجتماعي لمحور عصرنة القرى.....94
2- البعد الاجتماعي لمحور تثمين الإرث المادي والغير المادي.....95
المبحث الثالث: البعد البيئي لسياسة التجديد الزراعي والريفي.....96
المطلب الأول: البعد البيئي لسياسة التجديد الزراعي.....96
1- البعد البيئي لبرنامج السقي.....96
2- التسميد.....97
المطلب الثاني: البعد البيئي لسياسة التجديد الريفي.....98
خلاصة.....102
الخاتمة.....104
قائمة المراجع.....
الفهارس.....

فهرس الأشكال، الجداول والخرائط

شكل يبين ترابط أبعاد التنمية المستدامة.....17
جدول يبين تطور العمالة الفلاحية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2006.....34
خريطة تمثل أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر.....36
جدول يبين كميات إنتاج القمح المستهدفة من 2009-2014.....61
جدول يبين كميات إنتاج الحليب المتوقعة لتحقيقها في فترة 2009-2014.....62
جدول يبين كمية الإنتاج المتوقعة لتحقيقها من البطاطا في فترة 2009-2014.....63
جدول يبين كميات إنتاج الحبوب من 2009 إلى 2013.....83
جدول يبين كميات إنتاج الحليب من 2009 إلى 2012.....84
جدول يبين كميات إنتاج التمور من 2009 إلى 2014.....85
أعمدة بيانية تبين الانجازات المحققة في إنتاج التمور من 2009 إلى 2013.....86
جدول يبين كميات الإنتاج المحققة من البطاطا.....87
أعمدة بيانية تبين كميات الإنتاج المحققة من البطاطا من 2009 إلى 2013.....88
جدول يبين كمية إنتاج الأعلاف من 2009 إلى 2013.....90
جدول يبين نسبة التغطية من الإنتاج الوطني من 2008 إلى 2013.....92
جدول يبين عدد المناصب المنشئة من 2009 إلى 2013.....93
جدول يبين بعض انجازات برامج عصرنة القرى من 2009 إلى 2013.....94
جدول يبين تطور المساحات الزراعية المسقية.....96
جدول يبين نتائج برنامج التشجير من 2009 إلى 2013.....98
جدول يبين انجازات بعض مشاريع حماية الموارد الطبيعية.....99